وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة القادسية
كلية الإدارة والاقتصاد
قسم الاقتصاد

الاستثمار الخاص في التعليم العالي

(العراق حالة دراسية)

بحث تقدّمت به الطالبة

أسراء حسين ناصر

إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة القادسية وهو جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية

إشراف

أ. د. موسى خلف عواد

١٤٣٨هـ ٢٠١٦ م

بسم الله الرحمن الرحيم

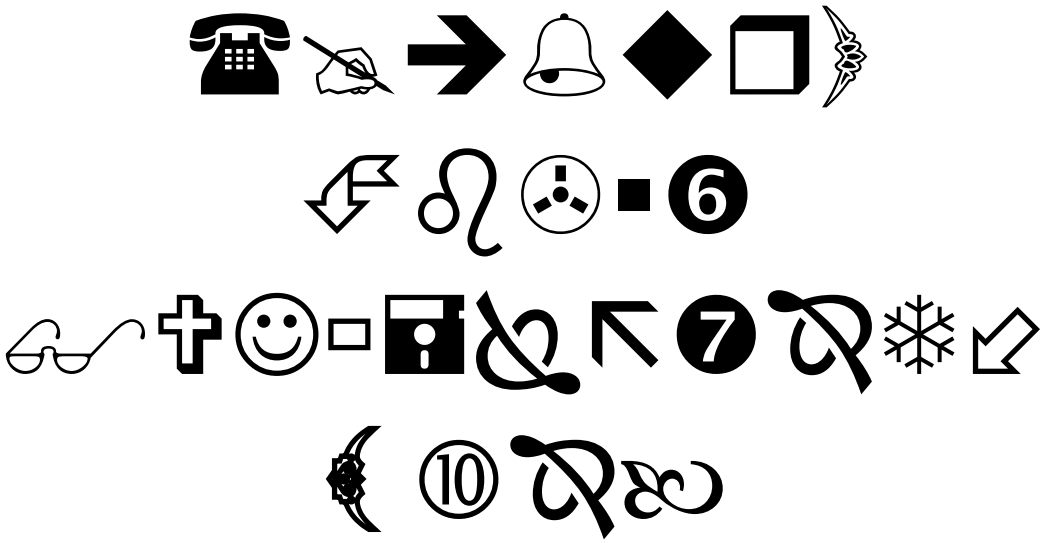

صدق الله العلي العظيم

من سورة طه الآية (١١٤)

الاهـــــــداء

إلـــــــــى .....

روح والـــــدي ..... وفـــــــــاءاً منـــــي

إلـــــــــى .....

والدتـــــــي ..... التي لـم ينقطع دعائها لي يوماً

إلـــــــــى .....

أخوتـي وأخواتي ..... فخـــــــراً واعـتـــــزازاً

إلـــــــــى .....

كل من ساندني ووقف بجانبي ..... حبـــــاً وتقديـــراً

اهدي لهم جميعاً جهدي المتواضع هذا

اســـراء

الشكر والعرفان

الشكر

والثناء

الاول والاخير لله سبحانه وتعالى الذي وفقني على إتمام هذه الرسالة ، له الحمد والشكر وهو على كل شيء قدير . أتقدم بجزيل الشكر والامتنان لأسرتي التي ساعدتني بالصبر والمساعدة ، ولم يبخلوا عليَّ بالدعم والتشجيع طوال فترة دراستي.

كما أتقدم بالشكر الى الاستاذ الدكتور (موسى خلف عواد) الذي تفضل بالأشراف على إعداد هذه الرسالة ، وان لنصائحه وتوجيهاته القيمة وتوفير المصادر العلمية الأثر الكبير في إعدادها.

وأقدم الشكر والامتنان الى جميع اساتذتي الكرام الذي قاموا بتدريسي ولم يبخلوا عليَّ بالمعلومات القيمة ، وشكري وتقديري إلى زملائي وزميلاتي من طلبة الدراسات العليا في قسم الاقتصاد.

وأخيراً خالص شكري وتقديري إلى كل من قدم لي يد العون والمساعدة في إعداد هذه الرسالة .

ومن الله التوفيق

إقرار المشرف

نشهد أن إعداد هذه الرسالة الموسومة بـ (الاستثمار الخاص في التعليم العالي (الفرق حملة ترنسية) قد جرت تحت إشرافي في كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة القادسية، وهي جزء من متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية

التوقيع

الاسم : أ.د. طاهر رحمن نكيل

رئيس قسم الاقتصاد

التاريخ / / 2015

بسم الله الرحمن الرحيم

قرار لجنة المناقشة

نحن رئيس واعضاء لجنة المناقشة الموقعين أدناه، نشهد اننا أطلعنا على الرسالة الموسومة (الاستثمار الخاص في التعليم العالي / العراق هالة دراسية) للطالبة (إسراء هسين ناصر) وقد ناقشنا الطالبة في محتوياتها وفيما له علاقة بها، ونعتقد أنها جديرة بالقبول لنيل درجة الماجستير في العلوم (الاقتصادية وبتقدير ( ).

الاستاذ المساعد الدكتور
جمال عزيز فرحان
كلية الادارة والاقتصاد /جامعة المستنصرية
عضوا
2016/10/27

الاستاذ المساعد الدكتور
عادل لسمر [يون
كلية الإدارة والاقتصاد /جامعة القادسية
عضوا
2016/10/27

DEMO

كلية الإ القوفة

صادق مجلس كلية الإدارة والاقتصاد على قرار لجنة المناقشة

الاستاذ المساعد الدكتور
مجيد عبد الحسين هاتف
عميد كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة القادسية

ثبت المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	أ-ج
التمهيد	٢
الفصل الاول : الاطار النظري والمفاهيمي للاستثمار والاستثمار الخاص في التعليم العالي	٣
المبحث الاول : استثمار (المفهوم والاهمية والمجالات)	٣-٨
اولاً : مفهوم الاستثمار	٣
-المفهوم الاقتصادي	٣-٤
اهمية الاستثمار	٤-٥
مجالات الاستثمار	٥
ثانيا : الاستثمار الخاص في اطار نظرية الاستثمار	٨-١٤
-مفهوم الاستثمار الخاص (Private Investment)	٨-٩
مفهوم الاستثمار الخاص	٨
اهداف الاستثمار الخاص	٩-١٠
-وسائل تشجيع الاستثمار الخاص	١٠-١١
-محددات الاستثمار الخاص في اطار النظرية الاقتصادية	١١-١٤
- خصخصة التعليم Educational Privatization	١٤-٢٠
- اشكال الخصخصة في التعليم	١٥-١٦
- قوى تفرض خصخصة التعليم	١٦-١٧
- انماط خصخصة التعليم العالي .	١٨-١٩
- المسوغات الاقتصادية لخصخصة التعليم العالي .	١٩-٢٠
ثالثاً : مفهوم الاستثمار في رأس المال البشري .	٢١-٢٣
-خصائص رأس المال البشري	٢٣-٢٧
-مبررات الاهتمام بالاستثمار في التعليم	٢٧-٢٨
-تطور المفاهيم الاقتصادية للكلفة التعليمية	٢٨-٣٠
المبحث الثاني : اقتصاديات التعليم العالي	٣١-٤٤
اولاً : عوائد التعليم وطرق حسابها	٣١-٣٧
-طرق قياس العوائد الاقتصادية من التعليم	٣٥-٣٧
ثانياً : الكلفة وانواعها في قطاع التعليم	٣٧-٣٩
-مفهوم الكلفة في التعليم	٣٧
-انواع الكلفة في التعليم	٣٧-٣٩
ثالثاً : الكفاية الاقتصادية في التعليم	٤٠-٤١
-مفهوم كفاية التعليم	٤٠
-جوانب الكفاية	٤١
رابعاً : تمويل التعليم العالي وبدائله	٤٢-٤٤

اولاً : مصادر تمويل التعليم العالي	٤٣-٤٤
الفصل الثاني : تطور نظام التعليم العالي في العراق	٤٦-٨٩
المبحث الاول تطور نظام التعليم الحكومي في العراق	٤٦
اولاً : النشأة التاريخية للنظام التعليم في العراق	٤٦-٥٠
ثانياً : نشأة التعليم العالي الحكومي في العراق	٥٠-٥١
ثالثاً: اهداف ووظائف التعليم العالي الحكومي في العراق	٥١-٥٤
-اهداف التعليم العالي في العراق	٥١-٥٣
-وظائف التعليم العالي في العراق	٥٤
رابعاً : تطور مؤشرات التعليم العالي الحكومي في العراق	٥٤-٥٧
خامساً : تطور الانفاق على التعليم والتعليم العالي في العراق	٥٧-٦٠
سادساً : التحديات التي تواجه التعليم العالي في العراق	٦١-٦٧
المبحث الثاني : تطور التعليم العالي الاهلي في العراق	٦٨-٨٩
اولاً : فلسفة التعليم العالي الاهلي في العراق	٦٨-٧٠
ثانياً : التعليم العالي الاهلي في العراق (النشأة والتطور)	٧٠-٧٥
ثالثاً : النظام القانوني والاداري للتعليم الجامعي الاهلي	٧٥-٨٠
رابعاً : سياسات القبول وتحديد الاجور في التعليم العالي الاهلي في العراق	٨٠-٨٥
خامساً: مشكلات التعليم العالي الاهلي في العراق	٨٣-٨٥
سادساً : التعليم العالي الاهلي في دول الجوار (رؤية مقارنة)	٨٥-٨٩
واقع التعليم العالي والجامعات الخاصة في الاردن	٨٥-٨٩
الفصل الثالث : التحليل الاقتصادي للتعليم العالي الاهلي في العراق	٩١-١١٥
المبحث الاول : كلفة الاستثمار في التعليم العالي الاهلي	٩١-٩٤
المبحث الثاني : الاستثمار الخاص في التعليم العالي في العراق رؤية مستقبلية	٩٥-١١٥
اهمية التعليم الجامعي الاهلي في العراق مقارنة مع التعليم الجامعي الحكومي	٩٥-٩٨
اولاً : اعداد الطلبة في التعليم الجامعي الحكومي والاهلي	٩٥
ثانياً : الاهمية النسبية للتعليم الجامعي الحكومي والاهلي	٩٧
ثالثاً : الاستثمار الخاص في التعليم العالي رؤية مستقبلية	١٠٠-١٠٩
مزايا التعليم العالي الاهلي في العراق	١٠٩-١١٠
الاستنتاجات والتوصيات	١١٢-١١٥
اولاً : الاستنتاجات .	١١٢-١١٤
ثانياً : التوصيات .	١١٤-١١٥
المصادر والمراجع	١١٧-١٢٦
الخلاصة باللغة الانكليزية	A

ثبت الجداول

ت	الجدول	الصفحة
١	متوسط العائد الخاص الفردي والاجتماعي في التعليم حسب المنطقة والمرحلة التعليمية (%)	٣٤
٢	تطور في اعداد الطلبة واعداد الهيئة التدريسية واعداد الجامعات	٥٥
٣	نسب الانفاق الحكومي على التعليم	٥٨
٤	المبالغ المخصصة للتربية والتعليم العالي من الموازنة العامة ٢٠١٠-٢٠١٢	٦٠
٥	نسب الانفاق على التعليم العالي	٦٠
٦	تطور عدد الطلبة العراقيين المقبولين في الجامعات وهيئة التعليم التقني في السنوات الدراسية (٢٠٠٠ -٢٠٠١ – ٢٠١٣-٢٠١٤ .	٦٥
٧	مقارنة الانفاق الحكومي على التعليم في بعض الدول العربية	٦٦
٨	اهم الكليات الاهلية المعترف بها حتى عام ٢٠١٤	٧٢
٩	التطور والنمو الذي حصل في اعداد الطلبة الموجودين في الكليات الاهلية للاعوام الدراسية (٢٠٠٠/٢٠٠١-٢٠١٣-٢٠١٤)	٧٤
١٠	تطور عدد اعضاء الهيئة التدريسية واعداد الطلبة في بعض الجامعات الخاصة الاردنية على مستوى البكالوريوس منذ العام الدراسي ١٩٩٩-٢٠٠٠ ، وحتى العام الدراسي ٢٠٠٨-٢٠٠٩ .	٨٨
١١	كلفة الطالب السنوية وكلفة الطالب الخريج الاجمالية والفعلية في كلية بغداد للعلوم الاقتصادية للمدة ٢٠٠٦-٢٠٠٩ بالدينار العراقي	٩٣
١٢	كلفة الطالب السنوية وكلفة الطالب الخريج الاجمالية والفعلية في كلية الادارة والاقتصاد – جامعة بغداد للمدة ٢٠٠٦-٢٠٠٩ بالدينار العراقي	٩٣
١٣	قياس الكلفة الاقتصادية السنوية للطالب الجامعي في كلية الادارة والاقتصاد في جامعة بغداد للمدة ٢٠٠٦-٢٠٠٩ بالدولار الامريكي	٩٣
١٤	قياس الكلفة الاقتصادية السنوية للطالب الجامعي في كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة للمدة ٢٠٠٦-٢٠٠٩ بالدولار الامريكي	٩٤
١٥	اعداد الطلبة الخريجين في التعليم الجامعي الحكومي والاهلي في العراق	٩٧

المقدِّمة

أن البنية المؤسسية للتعليم العالي العام في البلدان العربية ومنها العراق تواجه اليوم تحديات كبيرة على مستوى تحقيق غاياتها التنموية والاجتماعية والثقافية فهي أصبحت غير قادرة تماما إن تدرك متطلبات إدامتها على مستوى تحقيق الجودة والاعتماد الأكاديمي الذي اخذ يفرض تحديات حقيقية على المستوى النوعي المطلوب من التعليم والذي من شروط ملاحقة المعطيات النوعية في تقانات التعليم العالي والتي بدونها لا تستطيع مؤسساتنا التعليمية إن توفر المخرجات النوعية والمشاريع في طبيعة أسواق العمل من أساليب الإنتاج أو علاقات الإنتاج وعلى المحتوى النوعي للمعرفة والمهارة وعلى هذا النحو فان أطلاق برامج الخصخصة في التعليم العالي او الدعوة بكثافة إلى الاستثمار الخاص في التعليم العالي أخذة بعدا مهما في تصميم الستراتيجيات الوطنية للتعليم العالي لأننا حتما نواجه اليوم أزمات اقتصادية واجتماعية خطيرة أصبحنا أكثر قلقا من قدرتنا على تامين متطلبات التمويل الكافية لأدامة القطاع العام في التعليم العالي إلى جانب حتمية تامين متطلباته على مستوى التعليم العالي الذي يفرض علينا حتمية ادامته بالمجان لاعتبارات ترتبط بالمهمة الاجتماعية لوجود الدولة ، ان الازمات المالية التي تواجه معظم البلدان العربية ومنها العراق وهي في معظمها اقتصادات احادية الجانب تطرح امام هذه البلدان مشكلات كبيرة على مستوى ادامه تمويل التعليم العالي كذلك تواجه مؤسسات التعليم العالي العام الكثير من الشكوك في قدرتها على توفير الكفاءة والفاعلية في برامجها التعليمية وتستند هذه الشكوك الى مراجعة اداء هذه المؤسسات التي تتسم معظمها في خفض الانجاز الاكاديمي لدى مخرجاته خاصة في المجالات العلمية الاساسية مثل العلوم والرياضيات حتى اصبحت هذه المؤسسات لا تتعدى في مهامها اكثر من الاعداد للوظائف دون القدرة على انجاز متطلبات اكاديمية تتمتع بمهارات التفكير والمبادرة والريادة كما ان هذه المؤسسات اصبحت تواجه تحديات مجتمع المعلوماتية وراس المال المعرفي كما ان التعليم العالي العام لم يؤدي ادواره في ملاحقة القطاعات الحيوية التي لها الدور الريادي في التنمية فهو لم يمكن بالمستوى المطلوب من القدرة على اللحاق بالتطورات المتسارعة في المنظومة المعرفية والبنية الهيكلية في الاسواق والصناعة والاعمال فهل ستكون خصخصة التعليم العالي العام حلا مناسبا لمواجهة ازمة التعليم العالي وهل ان برامج الخصخصة اصبحت اليوم امامنا خيارا لا نستطيع الابتعاد عنه ام انه سيكون خيارا اذا ما ذهبنا اليه سيكون هو الاخر احد مكونات وبنود لائحة مشكلاتنا الاقتصادية والاجتماعية لذا اصبح من الضروري ان نبحث بموضوعية في تقرير خياراتنا من الخصخصة في التعليم العالي والتوجه الى الاستثمار الخاص في تعديل بنية مؤسسة التعليم العالي والمحتوى المعرفي والاقتصادي لها

خصوصاً في ظل الاتجاه العالمي لإيجاد قنوات جديدة للتعليم العالي عن طريق السماح للقطاع الخاص بفتح مؤسسات تعليم عالٍ أهلي ، فقد أشار تقرير حديث لليونسكو أنّ الطلب العالمي على التعليم العالي سوف يتزايد من ٩٧ مليون طالب عام ٢٠٠٠ إلى ٢٦٢ مليون طالب عام ٢٠٢٥ ، وهذا يدل بوضوح على النمو السريع في الطلب على التعليم العالي في المستقبل ، والتقرير نفسه بيّن أنّ جانباً غير قليل من هذا النمو سيكون من خلال مؤسسات التعليم العالي الخاصة التي تتمتع بمرونة كافية تمكنها من الاستجابة السريعة للطلب على التعليم العالي .

أهداف البحث :

يهدف البحث إلى :

١. متابعة تطور استثمار التعليم العالي الأهلي في العراق.

٢.دراسة تجربة العراق كنموذج للاستثمار في التعليم العالي الأهلي ومؤسسات التعليم العالي الرسمي من حيث كلفة التعليم والعائد على الاستثمار .

فرضية البحث :

يمكن تفعيل الاستثمار الخاص في التعليم العالي بالعراق من خلال توفير البيئة الملائمة لذلك.

منهجية البحث :

لقد اقتضت طبيعة الموضوع استخدام المنهج الاستنباطي بالاعتماد على الاسلوب الوصفي التحليلي من خلال الاستعانة ببعض البيانات المتوفرة عن المتغيرات المختارة في الدراسة للخروج بنتائج مفيدة .

مشكلة البحث :

لقد عرفت منظومة التعليم العالي الأهلي في العراق تطوراً كمياً لافتاً في الآونة الخيرة ، وأنّ هذا التطور السريع ما كان ليحدث دون أن تتولد عنه اختلالات ناتجة عن تنامي الطلب الاجتماعي على التعليم العالي من جهة ووجود مستثمرين راغبين في الدخول في هذا المجال الاستثماري (الاستثمار المادي والبشري) من منطلق أنّ التعليم العالي يعتبر استثماراً قومياً لتنمية قدرات الإنسان .

أهمية البحث :

تأتي أهمية البحث من أهمية موضوع التعليم العالي الأهلي في العراق ، وضرورة أن يأخذ مكانه في مجتمعنا العراقي ، بحيث يصبح مكملاً للتعليم الرسمي ، ومنافساً له في الوقت

ذاته ، فضلاً عن دوره في رفع معدلات النمو الاقتصادي ، وزيادة الطاقات الإنتاجية في القطاعات الاقتصادية من خلال الابتكار والتعليم والتقدم .

هيكلية البحث:

تضمنت الدراسة مقدمة وثلاثة فصول رئيسية:

يتضمن الفصل الأول الإطار النظري للدراسة، والذي يكشف طبيعة الاستثمار الخاص في التعليم العالي ،إذ جاء في مبحثين تناول المبحث الأول الاستثمار والاستثمار الخاص في التعليم كمقدمات نظرية ، والذي يبين مفهوم وأهمية كلاً منهم...

أما المبحث الثاني فقد تناول اقتصاديات التعليم العالي، وجاء متضمناً على مفهوم العائد في التعليم العالي وطرق قياسها ،والمبحث الثاني كلفة التعليم العالي وطرق قياسها ، كما جاء فيه الكفاية الاقتصادية للتعليم العالي ومؤشراتها وتمويل التعليم العالي وبدائله.

وتناول الفصل الثاني : تطور نظام التعليم العالي في العراق ولتسليط الضوء اكثر فقد جاء في مبحثين ايضاً أختص المبحث الأول بتطور التعليم العالي الحكومي في العراق التطور التاريخي لذلك النظام ومؤشرات الأنفاق وأهم التحديات التي تواجههُ ،أما المبحث الثاني فقد عرض تطور التعليم العالي الأهلي في العراق ، من حيث الفلسفة والنشأة والتطور والمشكلات التي تواجههُ وأخيراً رؤية مقارنة بين التعليم العالي الأهلي في العراق ودول الجوار (الأردن).

أما الفصل الثالث فقد خصص للتحليل الاقتصادي للتعليم العالي الأهلي في العراق ، وجاء في مبحثين أيضاً تناول المبحث الأول كلفة الاستثمار في التعليم العالي الأهلي وكشف المبحث الثاني عن المزايا الاقتصادية للتعليم العالي الأهلي مقارنة مع التعليم العالي الحكومي.

التمهيد

يعد الاستثمار في التعليم استثماراً انتاجياً طويل المدى له عائد اقتصادي ، وهذا ما اكدته العديد من الدراسات والبحوث التي اجريت خلال العقدين الماضيين ، فقد شجع علماء الاقتصاد الحكومات على الاستثمار في رأس المال البشري ، إذ يتم تكوين رأس المال البشري من خلال الاستثمار في تعليم البشر فضلاً عن الدور الذي يؤديه التعليم في تحسين انتاجية العمل ومن ثم زيادة الدخل القومي ، فالتعليم من اكثر الادوات تأثراً في تحقيق النمو الاقتصادي والحد من الفقر ، والجوع وعمالة الاطفال ، وكذلك تحسين الصحة والدخل ومستوى المعيشة ، ومن هنا تتبين اهمية الاستثمار في التعليم والدور الذي يلعبه في تحقيق اهداف التنمية في الالفية الثالثة .

لذا يتناول في هذا الفصل الجوانب ذات العلاقة بقضية الاستثمار في التعليم :

١. مفهوم الاستثمار والاستثمار الخاص في التعليم العالي (كمدخل أساس) .
٢. اقتصاديات التعليم العالي (العوائد والتكاليف والكفاية وتمويل التعليم العالي) .

المبحث الأول
الاستثمار (المفهوم -الأهمية - المجالات)

أوّلاً : مفهوم الاستثمار وأهميته:

– المفهوم الاقتصادي للاستثمار :

كثيراً ما يتردد مصطلح الاستثمار ، وكثيراً ما يستخدم من قبل المختصين في الاقتصاد والمحاسبة والإدارة المالية ، وأياً كان المجال الذي يستخدم فيه فإنه مفهومٌ يمثل ((الإضافة إلى الطاقة الإنتاجية أو الإضافة إلى رأس المال)) . **(كداوي ، ١٣ ٢٠٠٨ :)** .

أفاض الاقتصاديون في تعريفهم للاستثمار وتناولوه من زوايا متعددة إلا ان هذه التعاريف في مضمونها كثيراً من التشابه ،، فقد عرّف جون مينارد كينز(J.M.Keyness)الاستثمار على أنّه الإضافة الجارية لقيمة التجهيزات الرأسمالية التي تحدث نتيجة النشاط الإنتاجي لفترة معينة.(**Keyness, ١٩٥١ ٦٢:)** . ويلاحظ من هذا التعريف أنّ الاستثمار يعتبر المؤشر الأساسي لتوسيع الطاقة الإنتاجية فالإضافة بهذا التعريف عبارة عن زيادة في التراكمات ، أي أنّ الاستثمار هو عبارة عن مرادف لتعبير تكوين رأس المال السنوي.

وقد عرّف الاستثمار بأنّه استخدام المدخرات النقدية والعينية في الاقتصاد لتكوين أصول رأسمالية (موجودات ثابتة) لتستخدم في إنتاج السلع والخدمات . (**خلف ، ٢٠٠٧ : ١٦٣)** . يلاحظ من التعريف الأخير أنه يشير إلى الاستثمار الحقيقي (**صقر، ١٩٨٣:٣٩)** .

وعُرّف الاستثمار بأنّه الاستغناء عن أموال يمتلكها المستثمر في لحظة زمنية معينة للحصول على عائد في الأوقات المستقبلية وبالنتيجة تظهر زيادة في الدخل.(**Schaffner, ٢٠١٤:٢٢**) . ويشير التعريف السابق إلى المفهوم المالي للاستثمار .

ويشمل الاستثمار في الاقتصاد الكلي على إضافات صافية خلال مدة زمنية معينة إلى سلع الإنتاج الرأسمالية الإنشاءات السكنية وأبنية المشاريع التغير في المخزون (Inventories) . (**السيد علي ، ١٩٨٤ : ٥٩**) .

إنّ كل التفسيرات السابقة لمفهوم الاستثمار تناولت ضمناً أو صراحة البعد الزمني للاستثمار اذ يستغرق الاستثمار مدة زمنية تقع بين لحظة البدء بالتضحية إلى حين الحصول على العوائد المستقبلية(**مسعد،٢٠١٠:١٦**)، ومن هنا فإنّ العملية الاستثمارية تحيط بها عناصر عدم التأكد وعنصر المخاطرة التي تعتبر من العوامل الحاسمة لعملية اتخاذ القرار الاستثماري .

- مجالات الاستثمار :

يقصد بمجالات الاستثمار((نوع أو طبيعة النشاط الاقتصادي الذي سيوظف فيها المستثمر أمواله بقصد الحصول على عائد)) .(**مطر ، ١٩٩٩ : ٦١**) .

تختلف الاستثمارات باختلاف الهدف والغرض والعائد والمخاطر والأدوات المستخدمة في العملية الاستثمارية، وبحسب ذلك سوف نصنف الاستثمارات إلى مجالات متعددة وهي كما يلي:

اولا: تصنيف الاستثمارات بحسب الموقع الجغرافي :

يقصد بذلك تصنيف الاستثمارات بحسب الرقعة الجغرافية المقامة عليها استثمارات محلية (داخلية) واستثمارات خارجية .

١.الاستثمارات المحلية (الداخلية) (. Local Investment) : يقصد بالاستثمارات المحلية هي جميع الفرص المتاحة للاستثمار في السوق المحلية بغض النظر عن أداة الاستثمار المستعملة مثل العقارات والأوراق المالية والذهب والمشروعات التجارية ... ألخ . (**رمضان ، ١٩٩٨ : ٦١**).

٢. الاستثمارات الخارجية (Forgign Investment) :

يقصد بالاستثمار الخارجي هو استخدام الأموال الفائضة في الأدوات الاستثمارية والفرص المتاحة في الأسواق الأجنبية ، أي الاستثمار خارج الحدود الإقليمية لدولة المستثمر المقيم مهما كانت طبيعة الاستثمارات فردية أم جماعية ، بصورة مباشرة أم غير مباشرة .

فالعراقي الذي يشتري عقاراً في المغرب يعتبر مستثمر خارجي لأنّه وظّف أمواله في استثمارات خارجية ، وقد يقوم المستثمر بالاستثمار في بلد آخر مباشرة ، أي يستثمر أمواله في شراء أحد الاستثمارات المتاحة ، وهذا النوع يسمى استثمار مباشر خارجي . (**آل شبيب ، ٢٠٠٩:٤٧**) .

وتختلف الاستثمارات المحلية عن الاستثمارات الخارجية باختلاف طبيعة وأنواع الأدوات الاستثمارية المستخدمة والعملات ودرجة المخاطر التي يتعرض لها المستثمر ومقدار العائد والمرونة التي يحققها مثل هذا الاستثمار .

ثانياً: تصنيف الاستثمارات بحسب النوع :

تصنّف الاستثمارات بحسب النوع إلى الاستثمارات الحقيقية (المادية) والاستثمارات المالية :

١. الاستثمارات الحقيقية (المادية) (.Real Investment) :

يتمثل هذا النوع من الاستثمارات في إنشاء الأصول الإنتاجية بهدف تحقيق الربح أو شراء أو امتلاك الأصول الرأسمالية ،مثلاً القيام بالاستثمار في الأراضي والمصانع والشركات الإنتاجية ومشاريع الهياكل الارتكازية ، إذ تؤدي هذه الاستثمارات إلى زيادة حقيقية في الناتج المحلي الإجمالي، وفي تكوين وتراكم رأس المال الثابت الوطني ، وتكون المخاطر منخفضة في هذه الاستثمارات ،إلاّ أنّ

سيولتها منخفضة وتتحمل نفقات تأمين ونقل وخزن وصيانة. (**آل شبيب ، ٢٠٠٩: ٤٩**) .

٢. الاستثمارات المالية (.Financial Investment) :

تتمثل هذه الاستثمارات في الاستثمار بالأوراق المالية، أي في أصل لا يترتب لحامله حق حيازة أصل حقيقي، وإنّما إعطائه حقاً مالياً يخول صاحبه المطالبة بأصل حقيقي وتمثل هذه الأوراق المالية بأدوات ملكية(الأسهم)أو أدوات دين(سندات).(**كداوي،٢٠٠٨: ١٤**) .

ثالثاً: تصنيف الاستثمارات بحسب مدة الاستثمار :

يمكن أن نصنف الاستثمار بحسب المدة الزمنية للاستثمار إلى نوعين : استثمارات قصيرة الأجل ، واستثمارات طويلة الأجل ، لكن بعضهم يضيف نوعاً آخر وهي الاستثمارات متوسطة الأجل التي يرى آخرون أنّها لا تخرج في مفهومها عن الاستثمارات قصيرة الأجل .

١. الاستثمارات قصيرة الأجل :

تشمل الاستثمارات قصيرة الأجل (محلية أو خارجية) كلاً من الودائع الزمنية ، والأوراق المالية (الأسهم والسندات) ، والتسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل (تمويل رأس المال العامل وتمويل التجارة الداخلية والخارجية ، الصادرات والواردات) .

وعليه فإنّ عامل الزمن وتوافر المعلومات عن أشكال هذه الاستثمارات يجعلها أقل في المخاطرة من غيرها من الاستثمارات سواء كانت محلية أم خارجية.(**الحضيري,٢٠٠٠: ٤٥**).

٢. الاستثمارات طويلة الأجل :

وتشمل هذه الاستثمارات الأصول والمشاريع الاستثمارية التي تؤسس بفرض الاحتفاظ بها وتشغيلها لمدة طويلة ، ويكون من الصعوبة أحياناً تحويلها إلى نقد ولو عن طريق بيعها وهدف المستثمر في اختيارها كمشروع استثماري هو لغرض الحصول على تدفقات نقدية من خلال استرداد رأس المال المستثمر في زمن معين مع ضمان معدل من الدخل يتناسب مع المخاطر الناتجة عن هذا المشروع ،

وينطبق هذا الوضع على الاستثمارات المحلية والخارجية ومن مجالات الاستثمارات طويلة الأجل : المشروعات العقارية التي تؤسس بقصد البيع ، والفنادق ، والمصانع ، والأراضي الزراعية ، ومشروعات النقل بأنواعها.

تحتاج هذه الاستثمارات إلى حجم كبير من الأموال المستثمرة وعناية واحتراف في إدارتها وتشغيلها ، وتكمن مخاطر الاستثمارات طويلة الأجل في عدم التأكد الذي يفرضه الزمن الطويل للاستثمار ، فضلاً عن مخاطر الدولة التي يتم الاستثمار بها ، وكذلك المخاطر الدولية . (**الحضيري ،المصدر نفسه:٤٧)** .

رابعاً: تصنيف الاستثمارات بحسب الجهة المنفذة :

تصنّف الاستثمارات على وفق من يقوم بالعملية الاستثمارية إلى **(شندي ، ٢٠١١:٢٢٩)** :

١. الاستثمار الحكومي : ويقصد بهِ الاستثمارات العامة التي تقوم بها الحكومة .
٢. الاستثمار الخاص : ويقصد بهِ الاستثمارات الفردية الخاصة التي يقوم بها الأفراد .
٣. الاستثمارات المختلطة : ويقصد بها المشاركة بين القطاع العام (الحكومي) والقطاع الخاص في مشروعات استثمارية معينة .

أهمية الاستثمار :

يعد الاستثمار أحد المغيرات الاقتصادية الأكثر أثارة للاهتمام ، ليس فقط من قبل الدارسين والباحثين والاقتصاديين ؛ بل حتى من قبل متخذي القرار السياسي ، وذلك يرجع للأثر الذي يتركه هذا المتغير في جميع أوجه الفعاليات الاقتصادية لأي اقتصاد خصوصاً تلك الدول التي لا تزال تعاني من التخلف والتبعية . (**شندي ، ٢٠١١ : ٢٥٥)** . فضلاً عن أنّ هذا الأثر يمتد إلى المستقبل ولا يقتصر تأثيره على الوقت الحاضر فقط .

إذ حظي الاستثمار باهتمام كبير من قبل الدول المتقدمة و النامية ، فجاء اهتمام الدول المتقدمة بالاستثمار من خلال قيامها بإصدار القوانين والتشريعات المشجعة على الاستثمار ، ليس فقط على مستوى دولها ؛ بل كذلك على مستوى الدول الأخرى ،كما أنّ هذا الاهتمام لم يقتصر على النواحي الكمية فقط ، وإنما

توسع ليشمل النوعية متمثلة بزيادة وتحسين إنتاجية رأس المال ، فضلاً عن الاهتمام بتحقيق الاستخدام والتوزيع الأمثل لرأس المال المتاح بين الفرص الاستثمارية ، إذ نجد أنّ هذه الدول تخصص نسبة لا تقل عن ١٠% لغرض الاستثمار بقصد المحافظة على مستوى تطورها الاقتصادي **(طاقة،٢٠٠٨:٢٢)**.

أمّا الدول النامية وعلى الرغم مما تعانيه هذه الدول من ندرة في رأس المال وسوء استخدام الموارد المتاحة وسوء توزيع الدخل المتاح بين الاستخدامات المختلفة، إلاّ أنّه في الآونة الأخيرة لوحظ أنّ هناك توجهاً وبشكل كبير نحو الاهتمام بموضوع الاستثمار ، فما زال السبيل أمام هذه الدول قائماً للاهتمام والتوسع بمجالات الاستثمار للحاق بركب التقدم.**(الطعان :١٢)** .

وعموماً يمكن القول إنّ الهدف من الاستثمار قد يكون عاماً ، أي الاستثمار من أجل النفع العام كالمشروعات العامة التي تقوم بها الدولة أو من أجل تحقيق الربح كما هو الحال في المشروعات الخاصة . وعليه يمكن أن نبين أهمية الاستثمار في النقاط الآتية :

- العامل الأساسي في النمو الاقتصادي إذ إنّ الاستثمار من العوامل الأولى التي يهتم بها المحللون الاقتصاديون لمراقبة النشاط الاقتصادي ومعرفة اتجاهه نحو النمو أو التقلص .
- تعتبر التنمية التي تعني تغير شامل لا يقتصر على الجانب الاقتصادي فحسب بل تتضمن جوانب اجتماعية وثقافية وسياسية الهدف الأساس لكل من الدول النامية والمتقدمة غير أن هذا الهدف يحتاج إلى قنوات للتمويل ، والاستثمار يلعب الدور الإيجابي في التمويل الاقتصادي لعمليات التنمية .
- يؤدي الاستثمار إلى زيادة الإنتاج والإنتاجية مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي وارتفاع متوسط نصيب الفرد منه ، وبالتالي تحسين مستوى معيشة المواطنين .
- إنتاج السلع والخدمات التي تشبع حاجات المواطنين وتصدير الفائض منها للخارج ، مما يوفر العملات الأجنبية ، الأمر الذي يدعم الميزان التجاري وميزان المدفوعات للبلد .

• استمرار السيولة النقدية ، وبالتالي مواجهة متطلبات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية عندما يعمل المستثمر بشكل فردي أو مؤسسي(**العيساوي،٢٠١١:٢٣**)

ثانياً : الاستثمار الخاص في إطار نظرية الاستثمار :

- مفهوم وأهداف الاستثمار الخاص (Private Investment) :

مفهوم الاستثمار الخاص :

هو تيار من الإنفاق على الجديد من السلع الرأسمالية الثابتة مثل المصانع والآلات أو الطرق، وكذلك الإضافات للمخزون، مثل المواد الأولية أو السلع الوسيطة أو السلع النهائية، والتشييدات السكنية الجديدة، وذلك خلال مدة زمنية معينة. **(داود، ٢٠١٠ : ١٢٩)**.

وكذلك يعرّف الاستثمار الخاص من قبل(**الحمود، ٢٠٠٤ : ١١**) بأنّه الإضافة إلى الطاقة الإنتاجية الكلية، ويقوم به الأفراد بصورة خاصة سواء كان ذلك المستثمر وطنياً أم أجنبياً بهدف تحقيق الربح خلال فترة زمنية مستقبلية في شركة أو هيئة خاصة . **(المالكي ، ١٩٧٤ :١٦)** .

وتعتبر الاستثمارات الخاصة الممول الرئيس للاقتصاد في الدول المتقدمة ، وهذا يعكس ما يحدث في الدول النامية التي يكون فيها الاستثمار العام يمثل المرتبة الأولى ، ويعتبر هو المحرك الرئيس للاقتصاد، والاستثمار الخاص يكون له دور ثانوي في اقتصاديات تلك الدول.

يتكون الاستثمار الخاص من ثلاثة أجزاء هي **(داود ، ٢٠١٠ : ١٣٠)** :

١. الاستثمار في المخزون (Investment in stock) : فالمخزون من المواد الأولية ، وقطع الغيار ، والسلع النهائية ، إنّما يعتبر جزءاً رئيساً من الأصول الرأسمالية لمنشآت الأعمال ، وهي تعتبر أيضاً من الأصول الرأسمالية التي تدر دخلاً لمنشآت الأعمال ؛ ذلك لأنّها سلع جاهزة تساعد على الإيفاء بحاجات المستهلكين ومشترياتهم . والتغيّر في المخزون بين بدء المدة الجارية ونهايتها ، إنّما يدخل جزءاً من الناتج القومي الإجمالي .

٢. المشاريع الإنشائية والإسكانية (Residential Housing) : المباني السكنية المشيدة حديثاً والمباعة للأفراد تندرج تحت هذا النوع من الاستثمار ، وكذلك يعتبر العقار المملوك لصاحبه كأنّه منشأ أعمال تمتلك العقار كأصل وتقوم بتأجيره .

٣. التكوين الرأسمالي الثابت (Fixed Capital Formation) :يمثل هذا الاستثمار جميع السلع النهائية المشتراة بواسطة منشآت الأعمال كالآلات والمعدات والأجهزة المختلفة والمباني والعقارات المستخدمة في عملية الإنتاج ، ويتوقف مقدار الاستثمار في هذا النوع على سعر الفائدة[*] السائد في السوق والكفاية الحدية للاستثمار .

أهداف الاستثمار الخاص :

يسعى المستثمر الذي يقوم بالاستثمار الخاص أن يحقق مجموعة من الأهداف ، على الرغم من المخاطر التي تحيط بهذا النوع من الاستثمار ، يمكن ذكر هذه الأهداف على النحو التالي **(صيام ، ١٩٩٧ : ٢٠)** :

١- تحقيق العائد الملائم :

هدف المستثمر من توظيف أمواله في أصول مختلفة يكون تحقيق عائد وارباح يعملان على استمرار المشروع، ويكون المستثمر قد وضع هذا الهدف الذي يعتبر جزءاً من قرار مالي شامل ضمن خطة وضعها قبل البدء بعملية الاستثمار.**(الدوري، ٢٠١٠:٢٦)**.

٢- المحافظة على رأس المال الأصلي للمشروع :

ويعني هذا الهدف المحافظة على قيمة الأصول الحقيقة كذلك،ومن أجل ضمان ذلك لابدّ من اللجوء إلى أسلوب المفاضلة والاختيار،والتي تتضمنها دراسات الجدوى الاقتصادية ، وصولاً إلى الفرصة الاستثمارية المناسبة ما بين عدة فرص مقترحة ، ويختار المستثمر الدخول في المشروع الاستثماري الذي يحقق له أكبر عائد ممكن بأقل التكاليف . **(العيساوي،٢٠١١ : ١٩)** .

٣- استمرار الدخل وزيادته : يهدف المستثمر إلى تحقيق دخل مستمر ويسعى جاهداً لزيادته من وراء استثمار أمواله في مشروعات استثمارية .

---

[*]يقصد به سعر الفائدة الحقيقي ، وليس الاسمي الذي يمثل استبعاد أثر التضخم المتوقع من سعر الفائدة الاسمي .

٤- ضمان السيولة اللازمة :

لا شكّ أنّ النشاط الاستثماري يحتاج إلى سيولة وتمويل ، ويكون جاهزاً لتغطية متطلبات العمل؛ من أجل التمكّن من تغطية ومواجهة حالات العسر المالي التي يكون في غير الحسبان والتي قد تتعرض لها العملية الاستثمارية .

٥- تعتبر التنمية والنمو الاقتصادي أهدافاً اقتصادية تسعى إلى تحقيقها كل الدول ، وتحتاج مثل هذه الأهداف إلى قنوات للتمويل ؛ وعليه يكون للاستثمار الخاص دور مهم وحيوي إلى جانب الاستثمار العام في تحقيق أهداف تلك الدول .

- وسائل تشجيع الاستثمار الخاص :

يتوجب على الدولة أن تكون داعمة ومشجعة لهذا النوع من الاستثمارات ،وذلك للأهمية والدور الحيوي الذي يؤديه في عمليات التنمية الاقتصادية لقطاعات مهمة، مثلاً قطاع الصناعة ، ويبغي لها أن تقوم بجذب الاستثمار الخاص من خلال مجموعة من الحوافز التي تقدمها له :

أوّلاً : الحوافز التشجيعية (الحمود ، ٢٠٠٤ : ١٤) :

تمثل هذه الحوافز العديد من الخدمات التي تقدمها الدولة لتسهيل قيام المشروعات الاستثمارية الخاصة ومنها :

- دراسة ما قبل الاستثمار من خلال توفير المعلومات عن فرص الاستثمار وجدواها ، وتوفير البيانات الإحصائية عن التجارة الداخلية والخارجية والعمالة . .الخ
- الخدمات الأساسية : توفير المرافق والخدمات الأساسية من طرق ومياه وكهرباء واتصالات بأسعار تشجيعية .
- توفير التقنية والعمالة المدربة .

ثانياً : الحوافز المالية :

مثل القروض الحكومية الميسّرة، وضمانات قروض التمويل، ومشاركة الحكومة في إنشاء وملكية المشروعات ذات التكلفة المرتفعة والمخاطر الاستثمارية العالية ، والإعانات الحكومية المباشرة لتكاليف الإنتاج والتسويق والتصدير، وتخفيض العملة والتي عادة ما يتم تأمينها بتكاليف أقل من التكاليف الجارية ، وذلك بسبب تدخل الحكومات للحصول على فئات سعرية منافسة وغيرها من الحوافز المالية .

ثالثاً : الحوافز النقدية :

وتعتبر هذه أوسع مدى وأكثر تنوعاً من سابقتها(الحوافز المالية)،وغالباً ما تربط الحكومات منحها للمستثمر بتحقيق أهداف معينة ، وبجانب من أداء المشروع الاستثماري ، ويشمل هذا النوع من الحوافز تخفيض رسوم الإنتاج ورسوم التصدير أو الإعفاء عنها مؤقتاً مع ربط ذلك أما بكمية الإنتاج أو نسبة تشغيل الأيدي العاملة الوطنية أو تخفيض المخصصات التي يدفعها المستثمرون للضمان الاجتماعي ، أو إعفاء مدخلات الإنتاج المستوردة من رسوم الاستيراد أو تخفيضها ، ويدخل في هذا تقديم خدمات المرافق العامة والبنايات الأساسية لتلك المشروعات وبأسعار تفضيلية ، وغير هذه من الحوافز التي تعني تنازل الدولة عن شيء من إيرادات خزانتها لصالح المستثمرين شريطة وفائهم بشروط ومتطلبات معينة تختلف باختلاف الحافز .

رابعاً : الحوافز المساندة :

هناك أدوات أخرى فعالة في تشجيع الاستثمار الخاص لتوسيع نطاق السوق المحلية والمنتجات الوطنية ومنحها تفضيلاً على السلع المستوردة المماثلة ، ومنها :

- أن تكون المشتريات الحكومية من السلع المحلية لتشجيع القطاع الخاص ورفع قدرته التنافسية في السوق .
- التميز السعري ويكون بمنح ميزة سعرية تفضيلية للمنتج المحلي في مواجهة المنتج الأجنبي المماثل شريطة أن يكون الأوّل مماثل للآخر جودةً ونوعاً .

خامساً : التسهيلات :

ويدخل ضمن هذه التسمية مجموعة مختلفة من الإجراءات التي تتسم بالصفة الإدارية بصورة عامة ، مثل التعجيل في إجراءات تقويم طلبات التراخيص بالاستثمار ، وسرعة منح التراخيص ، وتيسير استقدام العمالة الأجنبية التي يحتاجها المشروع الاستثماري ، وإصدار الشهادات التي ترتبط بصدورها حصول المستثمر على حافز مالي أو نقدي معين ، وذلك مثل شهادات بدء الإنتاج في المشروع أو بدء تشغيله إذ يترتب على وجودها إعفاءات ضريبية متنوعة أو تسهيل إجراءات صرف العملات وتحويلها خارج البلد المضيف للاستثمار الأجنبي ، أو تسهيل إجراءات تصدير جميع منتجات المشروع أو جزء منها ، أو غيرها من التسهيلات التي تمثل في

حقيقتها حوافز إدارية يكون الهدف منها طمأنة المستثمر ألاّ يقع ضحية ما يسمى (البيروقراطية الإدارية) التي تأكل جزءاً من ماله.

- محددات الاستثمار الخاص في إطار النظرية الاقتصادية :

تعد الربحية الفعلية والمتوقعة من الفرص الاستثمارية المتاحة والتي تتأثر بدورها بالعديد من العوامل المتفاعلة والمتشابكة التي تكون محددات للربحية الفعلية والمحتملة ، وفي الوقت نفسه محدداً لقرار الاستثمار الخاص . يمكن التعرف على أهم محددات الاستثمار الخاص من خلال طرح موجز لأهم النظريات الاقتصادية :

- **النظرية الكلاسيكية(التقليدية):**

ينظر الاقتصاديين الكلاسيك إلى الادخار بصفته الإنفاق على السلع الإنتاجية (الاستثمار) فكل ما يدخر إنّما يتم استثماره تلقائياً ، وعلى وفق النظرية الكلاسيكية، فإنّ مرونة أسعار الفائدة ستعمل على توجيه كل وحدة نقدية مدخرة في نهاية الأمر إلى تيار الإنفاق وكفيلة بتحقيق التساوي بين الادخار والاستثمار(**خليل،١٩٨٢: ١٩٦**) ، منطلقين من وظيفة النقود بأنّها وسيلة للتبادل وليس لها أي دور لخزن القيمة ، كما أنّ وجهة نظرهم هذه تستند إلى قانون ساي (جان باتست ساي) الذي يرى أنّ الناس لا يعملون من أجل العمل ، ولكن من أجل تحقيق الدخل الذي ينفق على شراء السلع والخدمات المرغوبة (الطلب) المتولدة عن طريق الإنتاج (العرض) (**جوارتيني،١٩٨٨: ٢٣٠**).وعليه ووفقاً لنظرية الكلاسيكية فإنّ الاستثمار دالة عكسية لسعر الفائدة والذي يمثل كلفة الفرص البديلة بالنسبة للمستثمر فكلما انخفض سعر الفائدة كلما ازدادت توجهات المستثمرين نحو الاستثمار والعكس صحيح (**Mankiw,٢٠٠٠:٥٦**)

- **النظرية الكينزية :**

يتحدد الاستثمار الخاص على وفق النظرية الكينزية بواسطة الكفاية الحدية لرأس المال (Marginal Eiffiency of capital) وسعر الفائدة الذي يمثل كلفة رأس المال المستثمر، وكلما كانت الكفاية الحدية لرأس المال أكبر من سعر الفائدة كلما كان الاستثمار مربحاً والعكس صحيح .(**خليل ، ١٩٨٢: ٢٣١**) .

وقد عرّف كينز الكفاية الحدية لرأس المال بأنها سعر الخصم الذي يساوي بين القيمة الحالية لمجموع الإيرادات المتوقعة من السلعة الرأسمالية على امتداد عمرها وبين سعر عرضها (**السيد علي ، ١٩٨٤ : ٦٣**) .

ووضح كينز أنّ الأهم من تخفيض سعر الفائدة هو زيادة (الارباح الصافية المتوقعة) عن طريق تقوية العوامل الديناميكية (العوامل الداخلية) مثل توقعات رجال الأعمال والرصيد الجاري ، والعوامل الخارجية مثل التقدم التكنولوجي والنمو السكاني والتجارة الدولية .(**خليل ، ١٩٨٢ : ٣٥٤**) .

ويتوقف الميل الاستثماري في النهاية على ما يتوقعه المستثمرون ، والتوقعات في رأي كينز لا يمكن أن تكون مستوحاة من تنبؤ رياضي دقيق ، وإنّما تتوقف على حالات التفاؤل والتشاؤم التي ترافق مثل هذه التوقعات .

- **نظرية المعجل والمضاعف:**

تقرر نظرية المعجل أنّ معدل إنفاق الاستثمار الحالي يعتمد بشكل إيجابي على معدل النمو المستقبلي لإجمالي الناتج المحلي (GDP) الحقيقي(**اوسيلفان ، ٢٠١٤: ٣٥٠**) ، ومن ثم فإنّ النظرية تفسّر أنّ رصيد رأس المال المرغوب لغرض الاستثمار يرتبط بالناتج ، وأنّ العلاقة التي تربط بين التغير في الدخل وما يترتب عليه من تغير في الاستثمار تعرف بـ (مبدأ المعجل).ونسبة رأس المال إلى الناتج(W) تعرف بالمعجل. وتوضَّح من خلال المعادلة K =wy وتمثل K رصيد رأس المال و y الناتج و w تشير إلى النسبة المطلوبة للإنتاج ، وتختلف هذه النسبة باختلاف تركيب الإنتاج وبتغير التقنية وبتغير التكاليف النسبية لعوامل الإنتاج ، وكلما كانت النسبة كبيرة دلّت على استعمال كثير من رأس المال لإنتاج الوحدة الواحدة (**خليل ، ١٩٨٩:٣٢١**) . وفي ظل نظرية المعجل فإنّ السياسات التي تصمم للتوسع في الإنفاق الحكومي والانخفاض في الضرائب على الدخل الشخصي ستنجح في تحفيز الاستثمار من خلال تأثيرها على الطلب الكلي،ومن ثم في الإنتاج (**أبدجمان، ١٩٩٩ : ١٨٢**)،أوّل مَن أدخل نظرية المعجل إلى نظريات الاستثمار هو الاقتصادي جون موريس كلارك John . Maurice Clark في مقالة نشرت له عام ١٩١٧ بعنوان (تسارع الأعمال وقانون الطلب ، عامل فني في الدورات

الاقتصادية) إذ لاحظ كلارك أنّ زيادة الاستثمار الأولي لا بدّ وأن تؤدي إلى زيادة تراكمية في الدخل(المضاعف) ، وأنّ جزءاً من تلك الزيادة تذهب لزيادة الطلب على السلع الرأسمالية ، وأنّ هذه الزيادة تستمر ما دام هنالك طلباً استهلاكياً متزايداً والعكس صحيح **(العيساوي والوادي، ٢٠٠٦ : ١٠٣)** . نستنتج من ذلك أنّ قرار القطاع الخاص في التوسع بالإنفاق الاستثماري تُبنى على التغيرات في الكمية المباعة من إنتاجهم .

- **نظرية الأرصدة الداخلية :**

تبنى هذه النظرية على فكرة أساسية مفادها أنّ المنشآت تفضل تمويل الاستثمارات من مصدر إيراداتها الداخلية من خلال الأرباح المحتجزة ونفقات الإهلاك ، وأنّ الزيادة المتاحة من الأرصدة الداخلية من الأرباح العالية تذهب إلى الاستثمارات الجديدة ، وطبقاً لنظرية الأرصدة الداخلية فإنّ السياسات التي تصمم لزيادة الأرباح تتضمن تخفيضات في معدل الضرائب على دخول الشركات والسماح للمنشآت بإهلاك المصانع والأدوات بمعدل أسرع ، ومن ثم ينخفض الدخل الخاضع للضريبة ، كما ويسمح للضريبة على القروض الاستثمارية بأن تكون أداة لتخفيض الالتزامات الضريبية للمنشآت . **(أبدجمان ، ١٩٩٩ : ١٨٠)** .

- **النظرية التقليدية الحديثة(النيوكلاسيكية) :**

طبقاً لهذه النظرية فإنّ رصيد رأس المال المرغوب يتحدد بواسطة الناتج وأسعار خدمات رأس المال بالنسبة لأسعار الناتج . إنّ أسعار خدمات رأس المال تعتمد على أسعار السلع الرأسمالية وسعر الفائدة والمعاملة الضريبية لدخل قطاع الأعمال Business Income ، ومن ثم فإنّ اي تغيّر في الناتج أو في أسعار خدمات رأس المال بالنسبة لأسعار الناتج سوف يغير رصيد رأس المال المرغوب ، وبالتالي الاستثمار . ومن ثم وطبقاً للنظرية التقليدية الحديثة فإنّ الضرائب على قطاع الأعمال تعتبر مهمة بسبب تأثيرها على أسعار خدمات رأس المال ، كما وأنّ السياسة المعتمدة لتغير المعاملة الضريبية على دخول قطاع الأعمال تؤثر في

رصيد رأس المال المرغوب ، ومن ثم تؤثر على الاستثمار . (**أبدجمان** ، : ١٨٢ **١٩٩٩**) .

هناك نظرية أخرى لاقت اهتماماً (نظرية توبينQ) للاستثمار ، وعلى وفق هذه النظرية التي تعد في إطار النيوكلاسيكي نفسه فإنّ Q هي القوى المحركة للاستثمار وتحسب القيمة السوقية للمنشآت إلى تكلفة إحلال أصولها ، إذ كلما كانت هذه النسبة أكبر من الواحد الصحيح كلما كان الاستثمار مربحاً . (**عبد العظيم** ، **٢٠٠٧**).

خصخصة التعليم : Educational Privatization

ان مفهوم خصخصة التعليم يعاني من عدم اتفاق عليه كحال الخصخصة في الاقتصاد نظراً لكونه يغطي مجالاً واسعاً من الأنشطة فهو ليس مجرد امتلاك القطاع الخاص للمؤسسات التعليمية (**عزيزة المانع ، ٢٠٠٣:١٤٠-٩٩**) بل توسع ليشمل مجموعة من الترتيبات التعليمية الأخرى التي لديها عناصر مهمة من التمويل الخاص والعمليات والخدمات ، فنتج عن ذلك ظهور أشكال عديدة ومتنوعة من خصخصة التعليم .

وهناك رؤية تبين ان خصخصة التعليم تعني التعاون بين مؤسسات التعليم العام والقطاع الخاص من اجل فسح المجال امام القطاع الخاص في التوسع في انشاء المدارس والجامعات والمراكز البحثية والتدريسية وامتلاكها لأهداف ربحية.

إنّ التعليم الخاص كان موجوداً في كل من الدول المتقدمة والنامية قبل تنامي تيارات العولمة ، ولكن هذا الوجود كان محدوداً ويعود في الأساس إلى اعتبارات خيرية ومشاركات طوعية ، رغبة منها في التعاون مع الجهود الحكومية الساعية إلى انتشار التعليم ، لكن في ظل العولمة ظهر الشكل الحالي للتعليم الخاص الذي لا يعتمد على دعم الحكومة ولا على مفهوم التبرع والعمل الاجتماعي التطوعي ، إذ يتم تشجيع الخصخصة باعتبار أنّ القطاع الخاص يتمتع بكفاءة أعلى في إدارة مؤسسات التعليم ، وإنّ انتعاشه سيخلق منافسة بين مؤسسات التعليم الخاصة وبين المؤسسات العامة ، ما ينعكس بدوره في شكل الارتقاء بمستوى التعليم وجودته .

أشكال الخصخصة في التعليم (J.Fitz& B.Beers,١٣٧,١٣٩,١٥٤:٢٠٠٢)

:

إنّ لخصخصة التعليم أشكالاً عديدة ومتنوعة وهي أشكال أخذ فيها بعين الاعتبار أن تحفظ للتعليم مجانيته وتستمر الدولة في الانفاق على التعليم ، ولكن بصورة مختلفة وهي :

١. التعاقد (Contracting out) : وفيه تقوم المدارس الحكومية بتوقيع عقود مع جهات خاصة لتقوم بإمداد المدرسة بخدمات معينة مثل النقل وتقديم الوجبات وطباعة الكتب وتدريب المعلمين وصيانة المباني وما شابه ذلك .

٢. نظام القسائم (Voucher School) : وفيه تقوم الحكومة بتزويد الأهل بقسائم ذات قيمة مالية محددة لكل طفل في سن المدرسة ، وهذه القسائم تخول الأهل إلحاق أولادهم بأي مدرسة يختارونها من مدارس التعليم الأهلي تكون رسومها التعليمية في حدود قيمة القسيمة المعطاة لهم ، وبإمكانهم اختيار مدارس أخرى رسومها أعلى ، ولكن في هذه الحال يدفعون هم الفرق في القيمة .

٣. الإحلال (Take – Over) : وهو يعني إسناد إدارة المدارس وتنظيمها إلى مؤسسات أهلية خاصة إذ تتعاقد الحكومة مع تلك المؤسسات لتتولى إدارة المدارس الحكومية مقابل رسوم تدفعها الحكومة .

٤. المعاهدة (Charter School) : إذ يتم الاتفاق بين الحكومة والمدرسة على قيام المدرسة بأداء مهام محددة ويعطي للمدرسة بموجبها الاستقلال في المنظمة والميزانية والتحرر من قيود الدولة .

٥. رصيد الضرائب (Tax – Credit) : وفيه يتقطع حساب الضرائب من العائلات التي لديها طلاب في سن المدرسة للاستفادة منها في دفع رسوم التعليم .

٦. امتلاك القطاع الخاص للمدارس : وهي أكثر أشكال خصخصة التعليم انتشاراً ، وفيها تكون المدرسة تحت إدارة أهلية سواء كانت ربحية أم غير ربحية .

وكل هذه الأشكال المطروحة لخصخصة التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية يظل التعليم مجانياً فيها ما عدا الشكل السادس الذي يكون فيه ملكية المدرسة كاملة تعود إلى القطاع الخاص .

قوى تفرض خصخصة التعليم :

إنّ الخصخصة بحسب ما يظهر آخذة في فرض وجودها على العالم ، وذلك لقدرة القطاع الخاص على التكييف مع احتياجات الناس ومطالبهم المتغيرة ،على وفق تغيرات العصر ، و بحسب ما يراه (**Levin , ٢٠٠١**) فإنّ الظروف المعاصرة خلقت قوى متداخلة فيما بينها تدعم أو تفرض الخصخصة على التعليم ، وهي تتركز في بضعة عوامل من بينها : ظهور الأزمة المالية الاقتصادية وتدهور أوضاع التعليم والتوجه نحو عالم ما بعد الصناعة :

■الأزمة المالية : بات التعليم في عصرنا هذا يستهلك قدراً من إجمالي ميزانية الدول ، وإنّ الإنفاق على التعليم في العقود الأخيرة تضاعف كثيراً مع تضاعف أعداد الطلاب الملتحقين بالبرامج التعليمية ، كما أنّ نسبة التكاثر في البلدان النامية تعد نسبة عالية إذا ما قورنت بنسبة التكاثر في البلدان الصناعية ، مما يستدعي المزيد من النفقات واستمرار العجز عن تغطية جميع الاحتياجات التعليمية .

■تدهور أوضاع التعليم : لقد تغير في السنوات الأخيرة موقف الناس من التعليم ، واشتد نقدهم الموجه إليه من إذ ارتفاع كلفته وانحدار مستواه وتدني إنتاجيته وعدم كفايته وفعاليته ، ويستند نقاد التعليم في شكله الحالي إلى بعض المعايير التي يرونها حجة بالغة تدعم قولهم بتهافته ، مثل ضعف الانجاز الأكاديمي لدى الطلاب والتخلف في التحصيل العلمي في مجالات علمية أساسية كالعلوم والرياضيات ، وانعدام التعليم الفعال ، والقصور في الإعداد للمهمة أو الوظيفة ، وعدم التمكن من مهارات التفكير والتنظيم العليا ، وانخفاض روح المبادرة والمسؤولية الوطنية .

■التوجه نحو عالم ما بعد الصناعة : الاقتصاد في هذا العصر أخذ في التحول من الصناعة إلى الاقتصاد ، إذ أصبح العلم قادراً على أن يستقطب القوة الاقتصادية ويخطفها من مصادرها السابقة ، كما أضحى المجتمع المعاصر اليوم ، مجتمع المعلوماتية أو العلوم ، عالمياً في اهتمامه واضحاً في تركيزه على رأس المال الفكري والعلمي ، ونتيجة لهذا فإنّ التعليم يبرز بوصفه أمراً أساسياً في مجتمع العلم ، ويحتاج إلى درجات عالية من المعرفة والتدريب .

ومما لاشكّ فيه أنّ قطاع التعليم هو أحد القطاعات الحيوية التنموية لأي دولة ، وأنّه يتأثر بالتطورات المتسارعة حول العالم ، الأمر الذي يتطلب البحث عن الحلول الأكثر نجاحاً وفعالية في تقديم هذه الخدمة الحيوية للمجتمع ، فنجد أنّ أحد الحلول الحديثة التي اتجهت إليها سياسة التعليم هو خصخصة التعليم العالي .

فتزايد الاهتمام بالخصخصة كأحد الحلول الاقتصادية التي يمكن تطبيقها في المجال التربوي ، لأنّه أحد الحلول الناجحة ذات الأبعاد الشمولية ، كما أكدت ذلك **(نادية عبد النعيم ، ١٢:٢٠١٣-٧)** من أنّ خصخصة التعليم العالي يساعد في تحول المجتمع للتخطيط الشمولي ، وفي توسيع قاعدة الملكية ، وخلق أجيال جديدة من أصحاب الأعمال ، وبالتالي توفير فرص عمل وظيفية أمام الشباب .

ومن التعريفات التي تحدد مفهوم الخصخصة في التعليم العالي ، تعريف الهلالي الذي ذكرته سهام حربي**(سهام حربي،٤:٢٠١٢)** بقوله : ((هو قيام القطاع الخاص بتمويل وإنشاء وإدارة مؤسسات أو خدمات جامعية لتحقيق مجموعة من الأهداف يتم تحديدها بشكل مسبق وبصورة تتماشى مع السياسة العامة للدولة)) .

أنماط خصخصة التعليم العالي (سهام الحربي ، ٥:٢٠١٣) :

يمكن تقسيم أنماط خصخصة التعليم العالي المتبعة في بعض الدول إلى ثلاثة أنماط كالتالي :

١. الخصخصة الجادة : وتعني السماح للقطاع الخاص بإنشاء وإدارة وتمويل مؤسسات أو خدمات جامعية دون تقديم أي إعانة أو تمويل لها من الدولة ، ولكن تحت إشرافها ، كتايلاند وماليزيا .

٢. الخصخصة المعتدلة ، وتعني السماح للجهات الأهلية بإنشاء وإدارة مؤسسات أو خدمات جامعية ، ولكن مع وجود دعم ومساعدة من الدولة كاليابان والفلبين وتايوان .

٣. الخصخصة البسيطة: وتعني تولي الدولة مسؤولية إنشاء وإدارة وتمويل مؤسسات أو خدمات جامعية، ولكنها ترحب بمصادر التمويل الخاصة والأهلية،كالصين وفيتنام والهند وباكستان وروسيا .

وقبل الخوض في وجهات نظر المؤيدة للتعليم العالي الخاص والدوافع والمشكلات التي تساهم الخصخصة في التعليم العالي بحلها ،سوف نقوم باستعراض التصنيف السائد في مؤسسات التعليم العالي وموقع مؤسسات التعليم العالي الخاصة ، من هذا التصنيف وذلك بحسب ما أورده تقرير اليونسكو لسنة ٢٠٠٩[*] والذي ذكرته (محيا زيتون) في كتاب (التجارة بالتعليم في الوطن العربي) وهي (**Paper Presented at UNESCO -٢٠٠٩**) :

- المؤسسات النخبوية (Elite Institutions) :تشمل الجامعات الكبرى ، أو ما يطلق عليها جامعات عالمية المستوى (World Class Universities)، وهي المؤسسات التي تعطي أولوية كبرى للبحث العلمي ، وبالذات في مجال العلوم الأساسية ، ولها هيأة تدريس متميزة وإمكانيات بحثية وأكاديمية ضخمة ، وتقبل الطلبة أيضاً بشروط متشددة ، وتتيح لها مكانتها الأكاديمية والبحثية العالية الحصول على نخبة من أفضل الطلاب استعداداً .
- المؤسسات شبه النخبوية (Semi – EliteInstitutions) : من بين خصائصها أنّ الأولوية تكون للتدريس أو التدريب العملي الجيد ، ويمكن أن تمارس أيضاً البحث العلمي التطبيقي ، ولكن ليس البحث العلمي الأساسي ، ويكون توجه هذه المؤسسات نحو تلبية احتياجات عالم العمل بالإعداد الجيد لخريجيها ، وقد تقدم هذه الفئة برامج دراسية متفردة أو أنظمة جديدة من الخدمة ، وتلبية لاحتياجات الطلبة التي قد لا توجد في المؤسسات التقليدية.
- المؤسسات غير النخبوية أو المستوعبة للطلب(Demeaned Absorbing Institutions): تكون شروط الالتحاق بها ميسرة ، ويمكن أن يلتحق بها الطلبة الذين لم يتمكنوا من الحصول على فرصة للدراسة في المؤسسات من الفئتين الأولى والثانية ، وتتسم هذه المؤسسات بأنماط مرنة لتقديم الخدمة ، كما أنّها عادة ذات مستوى أكاديمي متواضع ومجالات دراسية ضيقة ، ولها قدرة استيعابية محدودة ،ويلتحق بهذه المؤسسات عادة الطلبة غير المتفرغين للدراسة ،وتشمل هذه الفئة في

---

[*]S.Bjaranson [et.al] ,<< Anew Dynamic:Private Higher Education>>paper presented at : UNESCO world Conference on HigherEducation,٢٠٠٩.

مستواها الأدنى الجامعات ومؤسسات التعليم العالي التي تقدم خدمة تعليمية ذات نوعية ضعيفة .

أمّا بخصوص موقع الجامعات الخاصة في هذا التصنيف فيذكر تقرير اليونسكو نفسه أنّه لا توجد أية جامعة خاصة في فئة المؤسسات النخبوية باستثناء حالة الولايات المتحدة ، إذ توجد فيها جامعات خاصة غير هادفة إلى الربح وعالمية المستوى منذ زمن قديم مثل جامعة هارفاد . وما عدا ذلك تعد كافة جامعات المستوى النخبوي جامعات عامة ، وتوجد بعض الجامعات الخاصة من الفئة الثانية (شبه النخبوية) ، وتتخذ في الغالب شكل ما يطلق عليه ممولة إمّا من مؤسسات دينية أو من تبرعات منظمات أعمال . ولكن التركيز الأكبر الذي شهد الطفرة الكبرى في مؤسسات التعليم العالي الخاصة كان في الفئة الثالثة غير النخبوية أو المستوعبة للطلب ، وتضم هذه الفئة عادة فضلاً عن بعض الجامعات ، عدداً كبيراً من مؤسسات التعليم العالي غير الجامعية .

المسوغات الاقتصادية لخصخصة التعليم العالي :

إنّ خصخصة التعليم العالي خضعت وتخضع لجدل طويل منذ بدء التفكير بها كأسلوب عمل مرافق أو بديل للتعليم العالي الحكومي ، فهناك من يؤيد وجود مؤسسات التعليم العالي الخاصة ، ويرجح (**الدهشان، ٢٠٠٣: ٩٠-٨٥**) وجهة نظره بالأسباب التالية:

١. تؤدي مؤسسات التعليم العالي الخاصة إلى زيادة مساهمة المؤسسات والشركات الاهلية، وكذلك رجال الاعمال والمال في تحمل تكاليف التعليم في البلد من خلال دخولهم في مجال الاستثمار في ذلك المجال، وهذا يعزز دور تلك المؤسسات في رسم سياسات التعليم العالي ، ناهيك عن أنّهم يرون أن القطاع الخاص أقدر على تلمس حاجة السوق من الخريجين .

٢. ضعف الكفاءة الإدارية والاقتصادية والإنتاجية لدى مؤسسات القطاع العام ، مقارنة بمؤسسات القطاع الخاص ،الدافع الرئيسي وراء تشجيع القطاع الخاص فهم يرون أنّ مؤسسات القطاع العام تخضع لضغوط اجتماعية وسياسية تجبرها على تبني سياسات وممارسات غير مرغوبة ، وهذا يؤدي إلى تدني الإنتاجية المأمولة

منها ، ومن الأمثلة على ذلك قبول تخريج طلبة في تخصصات لا يحتاجها سوق العمل فضلاً عن الهدر المالي المتمثل في وجود عدد هائل من الكوادر الإدارية ، وعدم وجود الحوافز لمن يجد ويجتهد أو الرادع لمن يهمل ويتقاعس ، ناهيك عن الخضوع لأنظمة إدارية تكبل من يريد أن يجد ويجتهد .

٣. إن مؤسسات التعليم العالي الخاصة من السهل إدارتها على أسس اقتصادية ، وانعكاس ذلك على جودتها من خلال الاستغلال الأمثل للمواد المتاحة ، وذلك مثل ترشيد الإنفاق وربط الأجور والحوافز بالكفاءة الإنتاجية فضلاً عن تمتع تلك المؤسسات بالمرونة التي تجعلها أقدر على التكيف مع المتغيرات المحلية والدولية .

٤. إنّ مؤسسات التعليم العالي الخاصة تخفف من العبء الذي تتحمله الدولة ، وتزيد من سرعة انتشار مؤسسات التعليم العالي مما يزيد القدرة الاستيعابية لتلك المؤسسات، وبالتالي تخفيف الضغط على الجامعات والكليات الحكومية، مما يمكنها من تحسين مخرجاتها ، كما يؤدي الى خلق تنافساً حميداً بين القطاعين العام والخاص ، مما يسهل الوصول إلى الأفضل .

٥. وجود وانتشار مؤسسات التعليم العالي الخاصة في الداخل يساعد على الحد من هجرة الطلبة للدراسة على حسابهم الخاص في الخارج ، خصوصاً في الأجواء والظروف السياسية والأمنية الراهنة ، فضلاً عن أنّ ذلك سوف يحل مشكلة قبول أبناء غير المواطنين .

٦. إن تحمل الطلبة لتكاليف دراستهم بما في ذلك الرسوم الدراسية ، عامل هام يحثهم على الجد والاجتهاد والاهتمام بالتحصيل العلمي ،إذ انهم يحاولون التفوق والتخرج في وقت قياسي، وذلك لخفض التكلفة، كي لا يخسر مرتين ، مرة خسارة المال ،ومرة الرسوب.

ثالثاً : مفهوم الاستثمار في راس المال البشري :

اصدر المفكر الاقتصادي ادم سمث كتابه الشهير(ثروة الامم) في الوقت الذي كان فيه التصور السائد هو ان الموارد الطبيعية هي العامل الاهم او الاكثر اهمية في تحديد الثروة لاي بلد بلقياس الى البلدان الاخرى في العالم **(جمال سلمان**

١٨٤:٢٠٠٩،)، وكان هذا الرأي سائداً لأغلب الأقتصاديين في تلك الحقبة لكن منذ اواخر الخمسينات بدأ مفهوم راس المال البشري يلعب دوراً هاماً في تفكير علماء الاقتصاد واخذ ينظر للانسان على انه مورداً من الموارد الاقتصادية الاساسية التي تقاس بها ثروة الامم، وقد نسب اصطلاح راس المال البشري الى الاقتصادي شولتز وكان اول من استخدم مصطلح(human captial) في عام ١٩٦١ في مقالته(investment in human captial) وقد عرف راس المال البشري انه مجموعة من الطاقات البشرية التي يمكن استخدامها لاستغلال مجمل الموارد الاقتصادية(**فليح حسن خلف،٢٠٠٧:٧٨-٧٩**)،كما عرف راس المال البشري بانه العامل المجهول الذي يسهم في احداث النمو الاقتصادي الذي يتكون اساسا من التعليم والتدريب.

ويوجد عدد من النظريات التي تفسر سياسة الاستثمار براس المال البشري منها:

اولا- نظرية رأس المال البشري :

تعد نظرية رأس المال البشري هي النظرية الام التي تضم تحت جناحها النظريات الاخرى ، ولم تتبلور كنظرية الا بأبحاث تيودور شولتز الذي ركز في تحليلاته على تحليل العلاقة بين التعليم والنظام التربوي والنظم الاجتماعية الاخرى كما ناقشت مدخلات ومخرجات التعليم واعداده للقوة العاملة واعتبار التعليم نوع من الاستثمار الاقتصادي او جزء من عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وجوهر عملية التنمية الشاملة سواء في المجتمعات المتقدمة او ايضاً في الدول النامية(**غربي صباح١٤،٢٠٠٨**)وتقوم هذه النظرية ايضاً على مفهوم الاستثمار الخاص بالتعليم فالأسس النظرية عديدة منها الانتاجية الحدية اذ يعظم رب العمل ربحه في تحديد الطلب على العمل ونظرية عرض العمل اذ يعظم العامل كنسبة من استثماره في رأس المال البشري وخيار العمل او ساعات الفراغ (**عدنان وديع ٦:٢٠٠٧،**)،والنظرية الاهم هي نظرية الاستثمار- يرفع الانتاجية حيث يتم احتساب معدلات العائد حسب مستويات التعليم في البلدان المتقدمة والنامية ((معدلات فردية - وجماعية)) ويدخل في هذا الحساب عناصر مثل الدخل مدى الحياة ،وتوقعات

البطالة ،والخبرة والضريبة ،وتكاليف التعليم ، وقد شاب القصور نظرية رأس المال البشري بعدد من الجوانب منها :-

- الافتراض في كمال السوق ،وهي ليس كذلك سواء من حيث المنافسة او الاجور .
- الافتراض ان التعليم يرفع الانتاجية وان الانتاجية خاصية العامل .
- قدرة متغيرات رأس المال البشري على تفسير الدخل بشكل كافي.
- وجود اهداف اخرى للتعليم غير اقتصادية .
- اختلاف الدخول بحسب العرق، والجنس والخلفية العائلية ،ومنصب العمل .

مما دفع الى بروز نظريات اخرى لفوارق الاجر بين العاملين منها (**العذاري والدعمي ،٢٠١٠: ١٢٠**).

ثانيا- نظرية المصفاة:-

لنظرية المصفاة صيغتان الاولى هو ان التعليم يستخدم كمصفاة عند اختيار المتقدمين للعمل حيث لا يمكن التنبؤ بالإنتاجية ،وفي هذه الحالة لا تكون الاجور تعبيراً عن الانتاجية بل تكون في افضل الاحوال بدايات مرتبات وليس اجور طويلة ، اما الصيغة الثانية تعرف((بالتعليم التضخمي)) حيث ان مثل هذا التضخم يتولد من خلال زيادة معروفة من عرض عمل المتعلمين.

اما في حالة الركود يمكن ان تظهر نتائج مماثلة كرد فعل للمفاوضات الجماعية بشأن العمل والاجور حيث ترفع المنظمات المهنية المؤهلات التعليمية ؛ مما يؤدي الى تقليل عرض العمل في هذه المهن المحدودة وبالتالي تؤدي الى نفس نتائج التضخم التعليمي نفسها(**حمدي الحناوي،٢٠٠٦:٣٧-٣٦**).

ثالثا- نظرية تجزئة سوق العمل :-

تقوم هذه النظرية على افتراض واختيار وجود عدة اسواق عمل منفصلة منها سوق عمل اولية تكون فيها اطر القيادة متميزة بوجود ((دوران للعمال الماهرين)) يمتاز بالثبات النسبي بالإضافة الى سوق عمل اضافية او ثانوية متميزة بوجود العمال الاقل مهارة غير ان هذه النظرية تفترض ان التقنية تحدد الاعمال وخصائص العاملين المطلوبين لشغلها(**عدنان وديع، مصدر سابق**)،وهناك رأي يقول

ان سبب التجزئة في السوق ليس التقنية انما الصراع الطبقي ((عمال وارباب عمل)) ورغبة ارباب العمل بقسمة سوق العمل من اجل الاستغلال حيث ان التقانة تجزئ السوق ولا تخلق تلك التجزئة(**العذاري والدعمي، مصدر سابق:١٢١**).

رابعا-نظرية الاشارة والمؤشرات:-

هي النظرية التي تمُكن رب العمل من تحديد الاجر قبل معرفته حيث ، ميز اصحاب هذه النظرية بين الاشارة والمؤشرات ،فالإشارة تعبر عن خصائص قابلة للتغير بالتعليم والتدريب والخبرة ، اما المؤشرات تكون ذاتية ودائميه كالعرق والجنس ، وبذلك قدمت هذه النظرية تفسيراً لمكافاة هذه الاشارات والمؤشرات الا انها لم تؤكد دور التعليم بالإنتاجية (**عدنان وديع ،مصدر سابق:٧**).

خامسا- نظرية المنافسة من اجل الاستخدام:-

تؤكد هذه النظرية على ان الانتاجية هي خاصية تتعلق بالوظائف لا بالعاملين حيث ان الافراد يتنافسون على الوظائف الاكثر انتاجية والأعلى اجراً؛ لذا لا يعطي اصحاب الشهادات اولوية إلا بمقدار ما يعتبرون هم اصحاب الاعمال والقادرين على التكييف مع شروط الوظيفة اكثر من غيرهم ،وبذلك فان هذه النظرية تقوم على عدد من الجوانب منها(**مدحت القريشي،٢٠٠٧:١٧٣**):-

- الانتاجية ليست خاصية الفرد بل خاصية العمل ((التكنولوجيا)) .
- ا لتعليم يكشف قدرات المتعلم على التكيف والتعلم.

سادسا- نظرية المواقف لـ((جينتس)) :-

تنص النظرية على ان المدرسة تُحسن من انتاج الفرد لا بما تقدمة من معرفة فحسب بل بما تنمي من سلوك ومواقف الافراد والتي تحظى بتقدير المؤسسات الانتاجية وتتمثل هذه المواقف بالامتثال والطاعة والقبول بالعمل داخل مجموعة خاضعة للنظام التسلسلي اذ يجد ك ل فرد مكانه(**مدحت القريشي ،مصدر سابق**).

- خصائص رأس المال البشري :

هناك مجموعة من الخصائص والمميزات يتميز بها رأس المال البشري عن باقي عناصر الإنتاج ، نذكر منها :

١. إنّ رأس المال البشري ليس منتجاً للسلع والخدمات فقط ؛ بل مستهلكاً أيضاً .

٢. لا يمكن بيع رأس المال البشري كما هو عليه الحال في رأس المال المادي ، إذ أنّ الشراء والبيع يكون لخدمة العامل أو المهندس أو الطبيب أو المحامي أو المدرس...ألخ .

٣. إنّ رأس المال البشري لا يمكن فصله عن مالكه .

٤. إنّ إنتاجية العمل في رأس المال البشري لا تتوقف فقط على النواحي التقنية ؛ بل إنّ هناك الدوافع والحوافز الفردية الذاتية والخارجية معاً .

٥. لا يمكن التخلي عن رأس المال البشري بأنّه أصبح قديماً من الناحية الإنتاجية ، كما هو الأمر في رأس المال المادي . **(رشدان ، ٢٠٠١:٨٣)** .

عرف الاقتصاديون منذ زمن قديم أنّ الإنسان جزء هام من ثروة الأمّة ؛ بل نظر بعضهم إلى الإنسان على أنّه غاية في ذاته لخدمة هذا النظام الاقتصادي وليس جزءاً منه ، وهم يبرهنون على أهمية رأس المال البشري في النهضة السريعة للدول التي تدهورت أثناء الحرب العالمية الثانية ، فقد كانت التقديرات الأولى تتطلب زمناً أطول لقيام اقتصادياتها من جديد ، وهي تقديرات لم تضع بنظر الاعتبار كل جوانب رأس المال وأهملت الدور الذي يقوم به رأس المال البشري في الإنتاج **(Th.W.Schultz,p٤٥ :٢٠٠٢)** ، إذ يعد التعليم عنصراً مهماً ومؤثراً بشكل مباشر وغير مباشر في تكوين رأس المال البشري وعائده وإنتاجيته ؛ لذلك فإنّ الاستثمار في الموارد البشرية يركز وبشكل كبير على الاستثمار في التعليم ، أو ما يسمى باقتصاديات التعليم .

إنّ الاهتمام بهذا الفرع أو العلم ليس أمراً جديداً ؛ وإنّما هو معروف وواضح منذ أقدم العصور ، فأفلاطون في كتابه المشهور (الجمهورية) تناول التعليم على أساس قيمته في بناء المجتمع **(الدهشان ، ٢٠٠٣:٤)**. كما تناوله الفيلسوف الاجتماعي والعالم الاقتصادي الاسكتلندي آدم سمث (Adam Smith ١٧٩٠-١٧٢٣) في مؤلفه الشهير (ثروة الأمم) وبين أهمية التعليم في الثروة ، وأكد أنّ الطريق في بناء الدولة يكون بتخليص الناس من الفساد ، وعدم الكفاءة ،وتمكينهم من اكتساب القدرة ، ويكون ذلك عن طريق رعاية الفرد أثناء تعليمه ودراسته وتدريبه ، على الرغم من أنّ ذلك يكلف الدولة نفقات كبيرة ، إلاّ أنّه يمكن أن يعد كرأس مال

ثابت ، ويكون جزءاً من رأس المال الفرد ، وبالتالي يعود بالفائدة على الفرد والمجتمع **(ناصر ، ١٩٨٩:٢٣١)** .

وجاء الاقتصادي مالثوس (١٧٦٦-١٨١٤ Maltus) صاحب النظرية المعروفة في السكان ، إذ ربط نظرته للتعليم بهذه النظرية من خلال اعتباره عاملاً من عوامل تحديد النسل ، كما يرى فيه الطريق الأسلم لتنمية صفات الحرص والتدبير والادخار . وبهذا فإنّه يعطي للتعليم دوراً كبيراً في ترتيب وتنظيم العلاقة ما بين نمو الموارد الطبيعية ونمو السكان من خلال التثقيف وغرس القيم التي تؤدي في النهاية إلى إيجاد أفراد يتقبلون فكرة تحديد النسل التي نالت اهتمامه بشكل كبير **(عمّار ، ١٩٨٦:١٨)** . بعد ذلك وضع جون ستيوارت ميل(١٨٧٣-١٨٠٦J.S.Mill) معالجات لموضوع التعليم وعلاقته بالنمو الاقتصادي كعامل خارجي يؤثر في ظروف الإنتاج ، متخذاً من التبذير في استخدام الموارد الاقتصادية مبرراً لدعوته إلى نشر التعليم بين القطاعات الشعبية بشكل واسع ، أي أنّه دعا إلى ضرورة نشر القيم والعادات التي تؤدي في النهاية إلى استعمال الموارد الاقتصادية بصورة عقلانية في مجال الإنتاج الاستهلاك باستخدام التعليم كأداة للحصول على التغير الايجابي لدى الفرد العامل **(ناصر،١٩٨٩:٢٣٢)** .

أمّا الاقتصادي وليم بيتي(١٧٣٧-١٨٠٦ Wiliam Petty) ، فقد قدّم محاولات جادة حول قياس رأس المال البشري ، وبيّن بأنّ مردود الاستثمار في رأس المال البشري كان عالياً ودعا الاقتصاديين إلى ضرورة تخصيص رؤوس أموال كبيرة للتعليم**(عبد الدايم ،١٩٧٧:٣٠٠)** ، وبشكل عام فقد أشار وليم بيتي إلى أهمية التعليم والتدريب في رفع مهارة العاملين **(المالكي ، ٢٠٠٥:٢)**.

وأهم ما يمكن ملاحظته من خلال طروحات أولئك الاقتصاديين أنّهم لا ينكروا الدور الإيجابي للتعليم ، إلاّ أنهم يعاملونه كعامل خارجي ولا يدخلوه في دالة الاستثمار . إلاّ أنّ الاقتصادي الفريد مارشال (١٨٤٢-١٩٢٤ A.Marshal) يعد من أوائل الاقتصاديين الذين أشاروا إلى الاعتبارات الاقتصادية للتعليم.

إذ مهدت آراؤه لنقل دور التعليم من كونه عاملاً خارجياً في النمو الاقتصادي إلى اعتباره عاملاً من العوامل المباشرة التي تدخل في الإنتاج وتؤثر تأثيراً مباشراً في

النمو الاقتصادي ، كما اهتم بموضوع عوائد التعليم إذ تضمن كتابه (مبادئ الاقتصاد) الذي صدر في العام ١٩٠٨ ملحقاً رياضياً بمثابة أنموذجاً لحساب عوائد التعليم(**الحبيب ، ١٩٨١:٢٠**) ، كما بين أنّ أعلى قيمة لرأس المال وهو ذلك الذي يستثمر في الإنسان ، إذ عن طريق الإنسان تتقدم الأمم والاقتصاد ذاته. والجدير بالذكر القول إنّ بداية اقتصاديات التعليم كانت بالتحديد في نهاية الخمسينات من القرن الماضي وأوائل الستينات على يد سولو (R.Solow–١٩٥٧) وشولتز (T.W.Shultiz)عام ١٩٦٠ وجيري بيكر (G.S.Becker) عام ١٩٦٢ ، ودينسون (E.Dension) عام ١٩٦٢ ، وهاربيسون (Horibson) عام ١٩٦٤ ، وغيرهم .

ويعد مفهوم اقتصاديات التعليم (Economic of Education) من التخصصات والفروع الحديثة التي تهتم بالأنشطة التعليمية بأعتبارها واحدة من الجوانب الاقتصادية التي أثرت في كل من الفكر الاقتصادي والتربوي بشكل واضح[*] . فعند النظر إلى اقتصاديات التعليم في قاموس التربية نجده تحليل العملية التربوية تحليلاً اقتصادياً من حيث التكلفة والعائد (**الرشدان ، ٢٠٠٨:٣٢**) . بينما (Cohen Elchanan) يعرف اقتصاديات التعليم أنّه دراسة كيفية قيام الأفراد والمجتمعات بعملية اختبار واستخدام الموارد الإنتاجية المحدودة والنادرة من خلال التعليم الرسمي لإنتاج متواصل عبر الزمن لأنواع متعددة من التدريب وتنمية المعارف والمهارات والأفكار ، وكيفية توزيع ذلك في الحاضر والمستقبل بين أفراد المجتمع وجماعاته المختلفة (**الدهشان ، ٢٠٠٣:٧**) .

كما كانت للاقتصاديين العرب محاولات لإيجاد مفهوم لاقتصاديات التعليم إذ عرف عبد الغني النوري اقتصاديات التعليم (بأنّها العلم الذي يبحث أمثل الطرق لاستخدام الموارد التعليمية مالياً وبشرياً وتكنولوجياً وزمنياً من أجل تكوين البشر بالتعليم والتدريب عقلاً وعلماً ومهارة وخلقاً وذوقاً ووجداناً وصحة وعلاقته

---

[*]برز هذا العلم إلى الوجود بعد الخطاب الذي ألقاه شولتز في الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول عام ١٩٦٠

بالمجتمعات التي يعيشون فيها حاضراً ومستقبلاً من أجل توزيع ممكن لهذا التكوين) **(النوري ، ١٩٨٨:٥٤)** .

نستطيع من خلال هذه التعاريف أن نخرج بنتيجة مفادها أنّ هناك علاقة تبادلية بين الاقتصاد والتعليم حيث يقوم الاقتصاد بتوفير الموارد المالية للعملية التعليمية فيما تقوم المؤسسات التعليمية بتزويد الاقتصاد بالطاقات البشرية المتعلمة وما يمكن أن تلعبه هذه الطاقات البشرية من دور مهم حيوي في المجتمع.

كما نستطيع أن نحدد الجوانب الأساسية التي يهتم بها هذا العلم التي تتمثل بـ:

١. عملية إنتاج التعليم .
٢. توزيع التعليم بين الأفراد والجماعات المتنافسة .
٣. كمية الأموال التي يجب أن ينفقها المجتمع على الأنشطة التربوية ، وأي الأنواع من هذه الأنشطة التي يجب اختبارها .

- مبررات الاهتمام بالاستثمار في التعليم (الدهشان ، ٢٠٠٣:١٤) :

لقد زاد الاهتمام باقتصاديات التعليم خصوصاً في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي وبشكل ملحوظ ، ويعود هذا الاهتمام إلى ما يلي :

١. يعد التعليم سلعة رأسمالية تسهم في اختصار عدد العاملين ، فكما هو معلوم أن إنتاجية الإنسان المتعلم أكثر من إنتاجية العامل غير المتعلم ، ويشكل التعليم بالنسبة للمجتمع ككل مخزوناً من رأس المال غير المادي الذي يعد أكثر أهمية من رأس المال المادي .
٢. يعد الاستثمار في التعليم مفيداً لدرجة كبيرة فهو فرع خاص من الاستثمار البشري ، وكذلك أنّ التكلفة في هذا النوع من الاستثمار يمكن أن يعود بفوائد عالية للأفراد المتعلمين ، ومن ثم للمجتمع ككل ، وتتمثل هذه الفوائد في صورة مكافآت أعلى وإنتاجية متزايدة ، وكذلك القيادة الأفضل في المجتمع .

٣. صار التعليم يحظى بتخصيصات مالية كبيرة سواء في البلاد النامية ، أم البلاد المتقدمة على الرغم من محدودية الموارد الاقتصادية للبلاد النامية (**الحلو ، ٢٠٠٨ : ٣٠**) .

٤. إنّ الثورة العلمية – التقنية ، أدت إلى تغيرات عميقة في الإنتاج والعمل ، مما استلزم إعداداً خاصة للكوادر البشرية ؛ لذا صار التعليم ميداناً للبحث والتطوير من جهة ، وميداناً للكفاءة الاقتصادية من جهة أخرى ، بعد أن صار التعليم على صلة وثيقة بعملية الإنتاج وحاجاته المتزايدة إلى الكوادر المتخصصة فنياً وعلمياً .

٥. *إنّ الخبرة البشرية والتعليم له دور اقتصادي، مهم في تحقيق النمو الاقتصادي ، إذ حفزت هذه الخبرة على ممارسة الدور اقتصادي للتعليم ولاسيما بعد ما عجزت نظرية عوامل الإنتاج التقليدية عن تغيير النمو الاقتصادي وظهور فكرة العامل الثالث أو العامل المتبقي*[*] ***(عبد السلام . ١٩٧٤ : ١٤)*** .

- تطور المفاهيم الاقتصادية للكلفة التعليمية :

ارتبط تطور المفاهيم الاقتصادية للتعليم بتطور النظرة الاجتماعية والاقتصادية للخدمة التعليمية ، إذ يتضح من خلال بعض الأدبيات الاقتصادية أنّه خدمة تقدمها الدولة لتحقيق إشباعاً لأفرادها ، ثم تطورت تلك النظرة للتعليم وأخذ ينظر للتعليم على أنّه استثمار يحقق عائداً اقتصادياً يمكن قياسه فضلاً عن أنّ الاستثمار في التعليم مطلوب لضمان نمو اقتصادي ، (**فاروق عبده فليه ، ٢٠٠٣ : ١٧**)يمكن تناول وجهات النظر للتعليم على النحو التالي:

١. **النظر للتعليم كاستهلاك** : لم تكن نظرة الاقتصاديين الأوائل أمثال آدم سمث (Adam Smith) ، ومالثوس (Malthus) ، ودافيد ريكاردو (D. Recoardo) ، وجون ستيوارات ميل (J.S. Mill) وغيرهم إلى الإنفاق على التعليم على أنّه عملية استثمار اقتصادي ؛ بل كانت النظرية التقليدية ترى في الإنفاق على التعليم الذي

---

[*] العوامل المتبقية (Factors Residual) وهي مجموعة من العناصر الإنتاجية غير قابلة للقياس التي تسهم في زيادة كفاءة عناصر الإنتاج بعد استبعاد رأس المال والعمل الذي يشكل التعليم الجزء الأكبر منها والثقافة والبحوث العلمية .

يعني إنشاء موجودات ثابتة طويلة الأمد كالأبنية والمستلزمات أنّه مجرد استهلاك وكانت المنافع التي يحصل عليها المتعلم غير محسوسة تنعكس على المتعلم عند وجوده في المدرسة وتلقيه للعلم (**الدعمة ، ٢٠٠٢:٩٣**) ، فضلاً عن ذلك فإنّ رؤيتهم إلى أن التعليم هو خدمة يسعى إليها الإنسان في حد ذاتها لما لها من مساهمة في خلق ذهنية عقلانية لأفراد المجتمع وما للعلم من دور رئيس في تطوير المجتمعات والانتقال بأنماط الحياة إلى مستويات أعلى من خلال مساهمته في تنويع فرص العمل وخلق وظائف جديدة .

إنّ التعليم نمط استهلاكي يتميز بعدة خصائص لا تتوافر لغيره من أنماط الاستهلاك الأخرى ، وهي كالتالي (**فاروق عبدة فليه ، ٢٠٠٣:١٥٩**) :

- يؤثر التعليم بأعتباره استهلاكاً على السلوك الاستهلاكي للفرد بحسب المستوى التعليمي له.
- يؤدي التعليم إلى تغير طبيعة العمل الذي يستطيع الفرد القيام به من أعمال ذات مجهود بدني إلى أعمال تحتاج مجهوداً ذهنياً .

٢. **النظر للتعليم على انه استثمار** : سادت النظرة للتعليم باعتباره استهلاكاً لمدة طويلة إلاّ أنّ هذه النظرة تغيرت على أثر نتائج الدراسات التي أثبتت القيمة الاقتصادية للتعليم . ويمكن أن نشير إلى بعض من هذه الدراسات ، منها : دراسة قام بها ماينت (H.Myint) ، إذ أكد أنّ الإنفاق على التعليم يعد ضرورياً لكونه المورد الخصب للكوادر الفنية والإدارية التي تمثل وظيفتهم الأساسية بتغيير التنظيم الاقتصادي للدولة في اتجاه يجعلها أكثر إنتاجية (**Myint, ١٩٦٧:١٧٤**) .

بينما أكد الاقتصادي (أوفريت هاجن) أنّ التوسع في رأس المال المادي يجب أن يواكبه تنمية الكفاءات التي لها القدرة على تشغيل الاستثمارات الجديدة ، ويتحقق ذلك من خلال الاستثمار في التعليم ، وهذا يجعل الإنفاق على التعليم إنفاقاً استثمارياً (**هاجن ، ١٩٨٨:٢٩٨**) . كما يرى جون فيزي (John Vaiay)إنّ التعليم هو عملية استثمار في الموارد البشرية لأنّه يمكن أن يحسن من صورة الإنسان ويجعله أغنى مادياً ، (**كارنوي، ١٩٨٤:٤٥**) .

أمّا الاقتصادي شولتز (T.W.Schwlitz) يرى أنّ الإنفاق على التعليم هو استثمار ، وأنّ القيمة الاقتصادية للتعليم لا تتناقص في جوهرها مع القيمة الابتكارية والتهذيبية له ، وباعتقاده أنّ هناك مفهومين للتعليم ، مفهوم ضيق يمثل الجوانب الثقافية فقط ، ومفهوم واسع يشمل الجوانب الاقتصادية ، بالإضافة الى الجوانب الثقافية التي يحدثها في الاقتصاد القومي .

نجد أنّ هذه الدراسات عدت الإنفاق على التعليم استثماراً ممثلاً بعوائده الخاصة والخارجية ، إذ تتمثل بإحداث دخل مستقبلي من خلال تزويد القوى العاملة بمهارات تجعلها قادره على زيادة الطاقة الإنتاجية ، مما يجعلهم يحصلون على مكاسب عالية (**Psacharopoulos,١٩٨٥:١٥.**)، فضلاً عن ذلك فقد استندت النظرة الى التعليم باعتباره نمطاً استثمارياً على العديد من المسوغات أهمها :

- يزيد التعليم من المقدرة الإنتاجية للفرد ومن ثم مقدرته على توليد الدخل .
- يزيد التعليم من إنتاجية المجتمع ، مما يؤدي إلى ارتفاع الدخل القومي وتحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية .
- يكشف التعليم عن استعدادات وميول الأفراد ويوجهها لخدمة الاقتصاد القومي والمجتمع .
- ينمي التعليم قدرة الفرد على البحث العلمي لحل مشكلات المجتمع وتحقيق النمو الاقتصادي
- ينمي التعليم قدرة الفرد على التكيف مع متطلبات العمل في أي قطاع وفي مختلف الظروف

٣. التعليم استهلاك واستثمار في آن واحد:

بعد استطلاع الآراء السابقة ، يمكن القول أنّه بات ينظر للتعليم نظرة مزدوجة فهو استهلاك واستثمار في آن واحد ، فبالنسبة للفرد يحقق عائداً اقتصادياً (دخلاً) يزداد بارتفاع المستوى التعليمي ، مع التسليم بأنّ هناك مدة زمنية تفصل بين بدء الاستثمار التعليمي ، وبدء العائد من هذا الاستثمار ، كما يتيح التعليم للفرد فرصاً وإمكانات مناسبة للتمتع بالحياة ، ويزوده بمستوى ثقافي وحضاري مرتفع ونواحي إنسانية وأخلاقية لا يمكن الحصول عليها بغير التعليم.

وبالنسبة للمجتمع تنفق الدولة عليه وتضعه ضمن بنود الإنفاق العام في الميزانية العامة لها ، وتوازن بينه وبين بنود الإنفاق الأخرى ، وفي المقابل يمد التعليم المجتمع بقادة وعمالة مؤهلة مدربة لقيادة عملية التنمية ، وتدفع عجلة الإنتاج ، مما يؤدي إلى زيادة الناتج ، ومن ثم زيادة الدخل القومي ، وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية .

يتضح من ذلك أنّ التعليم سلعة شبه سوقية تستدعي دوراً للدولة ، فهي تخضع لاختبارات السياسة الاقتصادية العامة التي تهدف إلى إشباع الحاجات والرغبات من خلال الإنتاج الجاري لسلع والخدمات ، وهذا هو الاستهلاك ، أمّا السوق فإنّه ينظر للتعليم بأعتباره استثماراً خالصاً ، إذ تكون العوائد من التعليم مشجعة وتستطيع أن تنافس الأشكال الأخرى ؛ لتكوين رأس المال وتراكمه **(الدعمة ،٢٠٠٢: ٩٤)** ، أي أنّ للتعليم كلفة ، كما أنّ له عائداً ،وهذا العائد ليس مقصوراً على العائد الاقتصادي أو المرئي فحسب ، بل أنّ هناك عوائد غير مرئية تتمثل في العوائد الاجتماعية والثقافية والسياسية والتربوية . ومن ثم يهتم مفهوم اقتصاديات التعليم ببحث ودراسة العلاقة بين التكاليف والعوائد التعليمية بهدف التوصل إلى الاستخدام الأمثل للموارد التعليمية المتاحة .

المبحث الثاني
اقتصاديات التعليم العالي

أوّلاً : عوائد التعليم وطرق حسابها :

الاستثمار في التعليم هو التضحية بالأموال الحاضرة من أجل الحصول على منافع أو عوائد مستقبلية أكبر **(راشد ، ٢٧ :٢٠١٢)** . بحسب هذا التعريف فإنّ للتعليم عوائد ، وهذه العوائد إمّا أن تكون مباشرة أو غير مباشرة .

لقد أُجريت دراسات عدة في العقود الثلاثة الماضية حول مفهوم العائد واهميته وقياسه من التعليم، وعند البحث في تلك الدراسات نجد أنّها مرت بمرحلتين تمثلت المرحلة الأولى بمرحلة التقدير ، إذ وجد المفكرون أنّ هناك فروقاً جوهرية عامة بين المتعلمين وغير المتعلمين في جوانب السلوك والإنتاج ، وغيرها من الجوانب مما

دفعهم إلى تقدير وجود عوائد إيجابية للتعليم في بناء الإنسان . أمّا المرحلة الثانية وهي مرحلة القياس ، فقد أعتمد المفكرون على معطيات المرحلة السابقة ،وحاولوا قياس بعض آثار التعليم على الدخل الفردي والقومي ، وفي الجوانب الشخصية من خلال تطور وسائل القياس،وتوفير البيانات اللازمة.(**الدهشان،٢٠٠٣:١٣**).وقد وجدت محاولات عديدة لحساب هذه العوائد إلاّ أنّ الصعوبة تكمن في تحويل هذه العوائد إلى تقديرات نقدية .ولابدّ من التمييز بين العائد ومعدله ، فالعائد يشير إلى الأرباح والدخل ، أمّا معدل العائد،فهو النسبة بين الإنفاق على التعليم والعائد من ذلك الإنفاق مقدراً بالنسبة المئوية .

وبيّن دينسونDenison أنّ العائد هو مقدار الزيادة في الدخل القومي التي ترتبط بالتعليم الإضافي الذي يحصل عليه أفراد القوى العاملة . في حين كان مفهوم وايزبورد (Wisbord) لعائد التعليم أوسع ، فجعله يضم قدرة الأفراد على الإنتاج والكسب ، ويضيف إليه فرص الرخاء التي يستفيد منها المتعلم وأسرته الذين يعيشون في البيئة نفسها (**الرشدان ، ١٧٦:٢٠٠٨**) ، وبذلك يكون قد أضاف إلى الدخل والإنتاج التمتع بأوقات الفراغ وأثرها في مستوى المعيشة ، وكذلك استهلاك وسائل الرفاهية .

هناك شكلان لعوائد التعليم هما :

أوّلاً : العوائد المباشرة : تتضح من خلال مظهرين :

أ – العوائد الفردية : يمثل العائد هنا بالدخول الإضافية التي يحصل عليها الأفراد بسب مستوياتهم التعليمية ، مقارنة بالدخل الذي يمكن الحصول عليه بدون المستوى التعليمي الذي وصل إليه ، وحساب العوائد الفردية يتم بمقارنة الدخول الإضافية مع التكاليف التي استلزمها تحسين المستوى التعليمي والتي تحملها الأفراد مضافاً إليه (تكلفة الفرصة البديلة) أي ما يخسره الأفراد نتيجة اختيارهم للتعليم ، والعوائد الفردية هي بإجماع الاقتصاديين فروقاً إيجابية بين الكلفة والعائد وحسابها الدقيق يتطلب

استثناء الضرائب المباشرة من الدخل الإضافي الذي يحققه الفرد بسبب تحسين مستواه التعليمي(**الحبيب** ، ١٩٨١،١٥٥) .

ب – العوائد الاجتماعية : وتعبر هذه العوائد عن الفروق الايجابية بين التكاليف التي تتكبدها الدولة وبين العوائد الأخرى التي تحصل عليها ، وهنا لا يتم استثناء الضرائب المباشرة كما في حالة العوائد الفردية عند حساب العوائد الاجتماعية ،ويهدف حساب العائد الاجتماعي إلى قياس العائد الصافي الذي يعود على المجتمع نتيجة للاستثمار في التعليم (**ستراك** ، ٢٠٠٨ ،٤٩) .

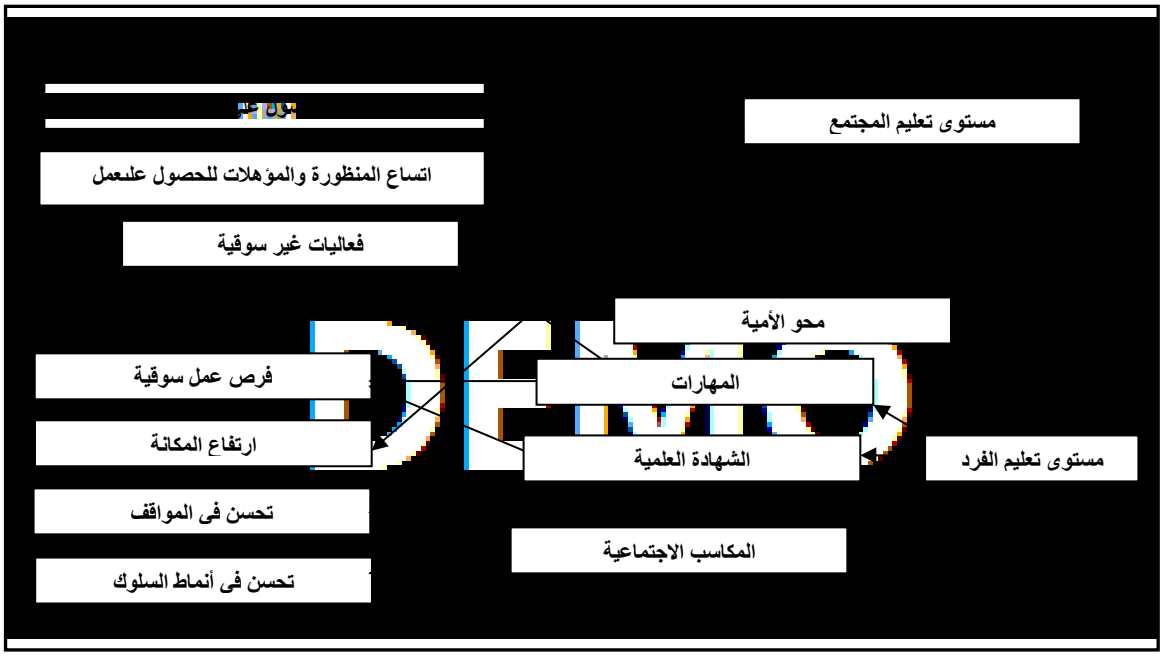

المصدر/ George Psacharopoulos and Maureen Woodhall, Education for development : an analysis of investment choices, Oxford university press, ١٩٨٥,p٢٩٦. نقلاً عن إبراهيم الدعمة ، التنمية البشرية والنمو الاقتصادي ، دار الفكر ، عمان : ٢٠٠٢، ١٠٢ .

ثانياً : العوائد غير المباشرة :

يقصد بها الآثار الخارجية التي يخلقها التعليم خارج المجال التعليمي نفسه ، كتوفير فرص الإبداع والتطور ، وخلق إمكانيات التجديد والاختراع (**الحبيب:١٩٨١ :١٥٦**)، كما تعرف أنّها الآثار الجانبية Externalities التي يجنيها الفرد في الحال ويتمتع بها والتي في الوقت نفسه هي صعبة القياس والتحديد ، تجريبياً أو بحثياً(**العمري** ،٢٠١٤:٦٨) .

وتعد عوائد التعليم مهمة لعملية التخطيط التعليمي الناجح سواء كان ذلك بالنسبة للفرد أم بالنسبة للدولة ، لذلك يتوجب على المخططين في قطاع التعليم أن يستندوا في قراراتهم التعليمية على تحليل معدلات العائد من التعليم ، من جانب آخر إنّ تحليل التكاليف والعوائد شكل من أشكال تقييم الاستثمار ، كما أنّ العلاقة بين التكاليف والعوائد يعبر عنها من خلال النسبة بين القيم الحالية للتكاليف والقيم الحالية للعوائد المتوقعة في المستقبل ، أو من خلال معدل العائد الداخلي على الاستثمار .**(ستراك ، ٢٠٠٨ :٥٠)** .

بعد أن تمت الإشارة إلى مفهوم العائد من التعليم ، يمكن التأكيد على أنّ كلاً من الفرد والمجتمع يستفيدان من هذا العائد ،وكما اشرنا سابقا ان هناك نوعان من العائد من الاستثمار في التعليم:عائد خاص وعائد اجتماعي ،وان معدل العائد الخاص من الاستثمار في التعليم يكون كبيرا في كل مراحل التعليم .ومع ذلك،فان معدل العائد الاجتماعي من الاستثمار في المستويات الاولى من التعليم اقل من معدل العائد من الاستثمار في المستويات العليا منه. ويتضح ذلك من خلال دراسة لساكاروبوليس وباترينوس (Psacharopoulos&Hpatrinos,٢٠٠٢) الموضحة في الجدول التالي :

جدول (١) متوسط العائد الخاص الفردي والاجتماعي في التعليم حسب المنطقة والمرحلة التعليمية (%).

المنطقة	العائد الاجتماعي	العائد الخاص

	المرحلة الابتدائية	المرحلة الثانوية	التعليم العالي	المرحلة الابتدائية	المرحلة الثانوية	التعليم العالي
آسيا(*)	١٦,٢	١١,١	١١	٢٠	١٥,٨	١٨,٢
أوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا	١٥,٦	٩,٧	٩,٩	١٣,٨	١٣,٦	١٨,٨
أمريكا اللاتينية والكاريبي	١٧,٤	١٢,٩	١٢,٣	٢٦,٦	١٧	١٩,٥
دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD	٨,٥	٩,٤	٨,٥	١٣,٤	١١,٣	١١,٦
دول جنوب الصحراء الأفريقية	٢٥,٤	١٨,٤	١١،٣	٣٧,٦	٢٤,٦	٢٧,٨
العالم	١٨,٩	١٣,١	١٠,٨	٢٦,٦	١٧	١٩

المصدر / Psacharopoulos&Hpatrinos,٢٠٠٢ نقلاً عن اقتصاديات التعليم ، المركز العربي للبحوث التربوية ، ط١ ، الكويت ١٨:٢٠١٢،

وكما يتضح من الجدول السابق، فان معدلات العائد الاجتماعي والخاص من التعليم تختلف باختلاف مناطق العالم اعتمادا على مستوى تقدمها. فمعدلات العائد الاجتماعي وايضا الخاص في المناطق المتقدمة من العالم تعد اقل من مثيلاتها في المناطق النامية. فمعدلات العائد في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، على سبيل المثال، اقل من معدلات في منطقة جنوب الصحراء الافريقية وذلك بالنسبة لكل مستويات التعليم. كما تظهر معدلات العائد تأثيرات اعادة توزيع الانفاق العام على التعليم. ففي بعض البلدان النامية نجد ان التوسع في التعليم الابتدائي لا يمثل فقط استثمارا مفيدا بل يزيد ايضا من المساواة وتكافؤ الفرص وذلك لان التعليم الابتدائي يؤدي بصورة عامة الى اعادة توزيع الموارد لصالح الفقراء(woodhall and psacharopoulos,١٩٨٥،p٢٤٥).

- طرق قياس العوائد الاقتصادية من التعليم :

(*)من غير دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية .

هناك عدد من طرق القياس المعروفة لقياس العوائد الاقتصادية من التعليم منها :

١. **معدل العائد الداخلي (الطريقة الموسعة IRR)** : وهو من أهم المقاييس المستخدمة في تقييم المشروعات التعليمية وكفايتها الاقتصادية ، أي التعرف على الجدوى الاقتصادية من الاستثمار في التعليم من وجهة نظر الطلاب أو أسرهم أو من وجهة نظر المجتمع ككل . فهو يعرف بأنّه معدل الحسم الذي يساوي القيمة الحالية للتكاليف (Present Value of Cost) مع القيمة الحالية للعوائد المتوقعة (Present Value of Benefits) .(**العمري ، ٢٠١٤ : ٦١**)، ويمكن صياغته رياضياً كما يلي :

$$IRR= \sum_{t=1}^{n} \frac{Et}{(1+i)} = \sum_{t=1}^{n} \frac{Ct}{(1+i)t}$$

حيث أنّ :

n = السنة الأخيرة من المدة الزمنية .

E_t = العوائد المستقبلية .

i = معدل الفائدة .

C_t = التكاليف الحالية .(**حسناء ناصر إبراهيم ،٢٠١١**) .

أمّا معدل العائد الاجتماعي يقيس العلاقة بين التكاليف الاجتماعية التي على المجتمع ككل تحملها والعوائد التي يتوقع المجتمع تحقيقها ، إذ إنّه يعد عنصراً هاماً في تقييم الاستثمار يساعد صانعي السياسات في اتخاذ وتقرير أي الوسائل البديلة لتوزيع وتخصيص الموارد المحدودة لتحقيق أكبر قدر من العوائد .(**العمري ، مصدر سابق : ٦٢**).

وعن طريق مقارنة معدل العائد الداخلي على الاستثمار في التعليم مع الاستثمار في المشروعات الأخرى وعليه فان الاستثمار ينفذ إذا كان معدل العائد أعلى من معدل العائد في الاستثمارات الأخرى .

٢. **طريقة الترابط** : تقوم على افتراض وجود ارتباط بين نفقات التعليم والدخل الفردي والقومي بحيث يمكن قياس العائد الاقتصادي من التعليم من خلال مساهمة التعليم

في زيادة الإنتاج والدخل القومي عن طريق قياس العلاقة بين زيادة الإنفاق على التعليم وزيادة الإنتاج والدخل القومي ، الأمر الذي يبين مدى الإسهام في النمو من خلال هذه الزيادة التي تمثل عائداً من التعليم من وجهة نظر الاقتصاد **(خلف ، ٢٠٠٧:٢٢٧)** .

وهناك أساليب عدة لإيجاد هذا الترابط ، منها المقارنة بين عدد من البلدان في وقت معين ، واكتشاف الترابط بين نمو التعليم ، إلاّ أنّها تبقى أحد الأساليب المهمة في هذا المجال . فضلاً عن ذلك ، يمكن استخدام أسلوب الترابط عبر الزمن ، أي قياس الترابط داخل بلد معين عبر فترات زمنية مختلفة**(الرشدان ، مصدر سابق :١٧٨)** ، إلاّ أنّ هذه الطريقة لم تحدد نوع العلاقة الترابطية ، واتجاه تأثيرها ، فهل التعليم هو الذي يؤدي إلى زيادة الدخل بما يكلفه من تخريج أشخاص متعلمين مؤهلين للإنتاج ؟ أم أنّ ارتفاع الدخل هو الذي يؤدي إلى التوسيع في التعليم**(الدهشان ، مصدر سابق :٣٦)** ، هذه الطريقة تهمل أثر العوامل غير التعليمية في النشاط الاقتصادي ، مثل رأس المال المادي أو أسعار النقد **(ستراك ، مصدر سابق :٥٨)** .

٣. طريقة البواقي : تستخدم هذه الطريقة لقياس أثر التعليم في التنمية الاقتصادية ضمن النظرة الشمولية ، وتقوم على أساس أنّ الزيادة في إجمالي الدخل القومي ، إنّما ترجع إلى عوامل قابلة للقياس ، مثل الأرض و رأس المال و العمل ، وعوامل أخرى تعرف بالبواقي ، تتضمن التعليم والتقدم التكنولوجي .

وحاول العديد من الاقتصاديين أن يقيسوا نسب الزيادة في الناتج القومي التي يمكن إرجاعها إلى ما أنفق من رأس المال والعمل ، وذلك في مدة زمنية معينة ، ومن ثم اعتبار الباقي نتيجة التحسينات التي طرأت على القوى العاملة بسبب التعليم طبعاً **(الدهشان ، مصدر سابق :٣٧)**

٤. طريقة القياس المباشر : تقوم هذه الطريقة كما هو الحال في المشاريع الاقتصادية على حساب تكاليف المشروع التعليمي ، ثم حساب عائداته على المستوى القومي أو الفردي ، ومن ثم طرح التكاليف من العائدات للحصول على

الأربـاح التـي يـدرها المشـروع ، أو باسـتخدام معـدل إنتاجيـة التعلـيم مـن الأربـاح أو الدخل عن طريق العائدات على التكاليف **(الرشدان ، مصدر سابق :١٧٩)** .

٥. طريقـة التنبـؤ باحتياجـات القـوى البشـرية (الطاقـة العاملـة) : تقوم هذه الطريقة علـى دراسـة التنبـؤات عـن احتياجـات القـوة البشـرية فـي المسـتقبل وفـي مختلـف القطاعات وتحديد الاحتياجات إلى الأنواع المختلفة من التعليم**(سالم رسن واخرون، ٢٠١٣:٢٠٧)** .

فضـلاً عن ذلك يمكن قياس عوائد التعليم الاقتصادية من خلال الآثار غير المباشرة للتعليم في المجالات الاجتماعية والثقافية والسياسية وغيرها ، ومثالاً لذلك ، أنّ تطور التعليم يمكن أن يقود إلى تطور المؤسسات الصحية للمجتمع بما في ذلك تطور المستويات الصحية للعاملين وزيادة إنتاجيتهم نتيجة لذلك التطور ، ومن ثم زيادة الإنتاج والدخل ومساهمة ذلك في النمو ، وهو ما يمثل عائداً اقتصادياً للتعليم ، وعلى الرغم من أنّ العديد من الجوانب الاجتماعية والثقافية والسياسية يصعب قياس أثرها الاقتصادي كمياً كما هو الحال في إسهام التعليم في التنمية الاجتماعية أو الثقافية أو السياسية ، وبالتالي يكون من الصعب قياس العائد الاقتصادي للتعليم المرتبط بالآثار غير المباشرة له على هذه الجوانب ، ومن ثم قياس مساهمتها في زيادة الإنتاج والدخل القومي والإسهام في نمو الاقتصاد وتطوره **(ستراك ، مصدر سابق :٢٢٨)** .

ثانياً: الكلفة وأنواعها في قطاع التعليم :

١. مفهوم الكلفة في التعليم :

تعرّف كلفة التعليم بأنّها إجمالي القيم النقدية أو العينية التي أنفقت على المستوى الفردي والاجتماعي ؛ لتحقيق الأهداف التعليمية **(مزعل ، ١٩٨٥:١٦٤)** .

وتمثل كلفة التعليم رابطاً حيوياً بين المدخلات لأي نظام تعليمي ، وبين مخرجاته ، وبذلك تكون مؤشراً على كفاءة النظام التعليمي ، فالتحليل الاقتصادي للاستثمار في التعليم إنّما يحاول تقدير إجمالي التكلفة لأي استثمار على وفق الفرص البديلة المُضحى بها ، وليس فقط من خلال النفقات المالية والنقدية ، فمن

الضروري عند قياس تكلفة أي استثمار حساب تكلفة الفرصة البديلة أو الضائعة Opportunity Cost(**العمري ، ٢٠١٤: ٦٣**) .

٢.أنواع الكلفة في التعليم :

تصنف كلفة التعليم الى عدة أنواع وأشكال متعددة بحسب طبيعة النفقات التعليمية أو تبعاً للمجال الذي ينفق فيه **(مزعل ، مصدر سابق :٣١٤)**:

١. الكلفة الجارية والكلفة الرأسمالية :

أ-الكلفة الجارية : تشكل الكلفة الجارية في التعليم المصروفات الفعلية على الموارد والخدمات والمستلزمات التي تستهلك أو ينتفع منها خلال مدة لا تتجاوز السنة الدراسية الواحدة .

ب- الكلفة الرأسمالية : كذلك تسمى الكلفة الثابتة التي تشمل نفقات الأبنية ونفقات الأدوات ونفقات الصيانة الكبيرة التي ينتفع من خدماتها في أكثر من سنة دراسية واحدة .

٢. الكلفة الخاصة والكلفة الاجتماعية :

أ-التكاليف الخاصة : هي التكاليف التي يتحملها الطالب أو أسرته مقابل الالتحاق بالمؤسسات التعليمية ، وتتكون عناصرها من :

١. رسوم التعليم في المدارس والكليات .

٢. قيمة الكتب والقرطاسية والأدوات الأخرى .

٣. الدخل الذي يُضحي به الفرد الذي فضل الاستمرار في التعليم والذي يعرف بتكلفة الفرصة البديلة .

ب-التكاليف الاجتماعية : وتتوقف هذه التكاليف في قيمتها وحجمها على مدى الأخذ بنظام مجانية التعليم ، وهل أنّ المجانية قاصرة على مرحلة التعليم الأساس، أم أنّها تشمل المستويات التعليمية الأخرى . ومن ثم مدى مساهمة الدولة نيابة عن المجتمع في دفع نفقات التعليم من الميزانية العامة، والتي تختلف من بلد لآخر، وبحسب نظرة المجتمع .وتتكون التكلفة الاجتماعية للتعليم من أجور ومرتبات

المدرسين والإنفاق على الكتب والمعدات والمباني التعليمية ، وكذلك الإنتاج الضائع على المجتمع ، نتيجة استمرار أفراد المجتمع في العملية التعليمية .

وعليه فإنّ التكاليف الكلية للتعليم تساوي التكاليف الاجتماعية زائداً التكاليف الخاصة. أمّا الفرق بين التكاليف الخاصة والاجتماعية في التعليم تعتمد على مدى الدعم الذي يحصل عليه الطالب نفسه أو عائلته من المجتمع ، سواء كان ذلك بشكل بعثات تعليمية تغطي جميع أم جزء من الرسوم الدراسية أم على شكل دخول مضحى بها أم على شكل تعليم مجاني **(العمري ، ٢٠١٤ :٦٧)** .

٣. الكلفة المباشرة والكلفة غير المباشرة (مزعل ،مصدر سابق :١٦٩) :

■**الكلفة المباشرة :** تشمل المصروفات الجارية والانفاق على المستلزمات الثابتة المصروفة من قبل المؤسسات التعليمية (المدارس المعاهد والجامعات) أو المصروفة لصالح هذه المؤسسات التي ينتفع منها طلبة تلك المؤسسات مباشرة كأجور ورواتب الهيئة التعليمية والعاملين فيها ، فضلاً عن المصروفات الخاصة باستهلاك الطاقة أو المواد المختبرية وتكاليف المعدات والأبنية والصيانة ذات الاستخدام الطويل .

■**الكلفة غير المباشرة :** وتشمل المصروفات الجارية على المستلزمات الثابتة والمصروفة من قبل أو لصالح مؤسسات الإدارة التعليمية التي لا ترتبط نشاطاتها مباشرة بالعملية التعليمية كمراكز البحوث العلمية والاستشارية والثقافية .

٤. كلفة الفرصة البديلة :

ويقصد بها قيمة الفوائد أو الدخول التي تم التضحية بها نتيجة للالتحاق بالتعليم وتفضيله على الاتجاهات الاستثمارية البديلة أو الأخرى**(فاروق عبد فليه ،٢٠٠٣: ٢٠٦)** .

إنّ تكلفة الفرصة الضائعة لوقت الطلاب تقدر بشكل قيمة الفرصة البديلة المُضحى بها من قبل المجتمع ، فالأجور والرواتب التي يضحي بها الطلاب من أجل الالتحاق بالتعليم بدلاً من البحث عن فرص للعمل ، إنّما تمثل شكلاً من أشكال التكاليف ، ليس فقط على الفرد نفسه أو على أسرته ، إنّما على المجتمع أيضاً ، إذ إنّها تمثل قيمة السلع والخدمات التي كان من الممكن أن ينتجها الطالب فيما لو كان

ملتحقاً بسوق العمل (**العمري ، مصدر سابق :٦٤**) ، فضلاً عن ذلك هناك نوعاً آخر من التكاليف وهي التكاليف الحدية= $Mc = \frac{\Delta Tc}{\Delta P}$ ، وهي التكاليف الناجمة عن إضافة وحدة واحدة إلى الناتج ، وفي التعليم تعني طالب إضافي إلى الصف أو مدرس جديد إلى المدارس أو شراء كتابٍ إضافيٍ ، فهي نسبة التغير في الكلفة الكلية إلى الوحدات المنتجة ، فزيادة طالب في حالة كون المؤسسة التعليمية (تشغيل كامل) يعني فتح صفٍ جديدٍ وتكلفة حدية كبيرة ، أمّا إذا كانت المؤسسة التعليمية في حالة تشغيل غير كامل ، فلن تحتاج إلى فتح صف جديد (**الحبيب ، مصدر سابق ، ١٤٩**) .

ثالثاً : الكفاية الاقتصادية في التعليم :

- مفهوم كفاية التعليم :

قبل التطرق إلى مفهوم الكفاية الاقتصادية للتعليم ، لابدّ أوّلاً من التفريق بينها وبين مصطلح أخر ، فكثيراً ما يجري الخلط بين مصطلحي الكفاية والكفاءة الاقتصادية . إنّ الكفاءة تعني الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية ، اما الكفاية تعني الوسائل الكافية لتحقيق أهدافاً معينة. وكفاية التعليم يقصد بها أنّ مدخلات نظام تعليمي معين وما يجري فيه من عمليات تعليم وتعلم كافية لتحقيق أهدافٍ مرسومة لإنتاج أفرادٍ متعلمين بمؤهلات تعليمية معينة (**رحمة، ١٩٨٧:٣٦٢**) ،ويمكن ان نعرفها على أنّها كمية العناصر المتوفرة لعملية معينة تكفي لتحقيق أهدافها ، وبذلك فإنّ مدخلات النظام التعليمي تكفي لتحقيق الأهداف التي وجدت من أجلها .

إنّ كفاية التعليم تهتم بالعلاقة بين مدخلات النظام التعليمي ومخرجاته ، كما تهتم بالاستخدام الرشيد للمدخلات للحصول على أفضل المخرجات .

وبذلك يتضح بأنّ مفهوم الكفاية يشتمل على الأبعاد التالية :

- أداة رئيسة للتقويم (الخريجون ، أنظمة التعليم ، ...) .
- البعد الكمي والنوعي(من خلال الحصول على مخرجات كبيرة بمستوى عالٍ من الجودة).

- البعد الاقتصادي (الحصول على منافع اكبر بأقل تكلفة) .
- إمكانية قياسها بواسطة مؤشرات كمية .
- تربط الأهداف بالوقت والنتائج .
- ترتبط بنظرية رأس المال البشري والاستثمار الأمثل للطاقات البشرية كماً ونوعاً .

– **جوانب الكفاية** : هناك جانبان رئيسان للكفاية هما :

١–**الكفايـة الداخليـة** : هـي عبـارة عـن وصـف كمـي ونـوعي لمسـتوى المكونـات الداخلية للنظـام التعليمـي ، وقد حدد (أندريـه سماك) ثلاثة جوانـب رئيسـة للكفايـة الداخلية هي:

١. كفايـة كميـة : أي أكبـر عـدد مـن الخـريجين نسـبة لعـدد الـداخلين ، فهـي تقـيس الكفاية بواسطة مؤشرات كمية (النسب والمعدلات) .

٢. كفايـة نوعيـة : تعنـي جـودة العمليـة التعليميـة ، فهـي تهـتم بـالجودة ، وبـالمفهوم الاقتصادي هي فعالية التكلفة والحصول على أكبر مردود بأقل تكلفة .

٣. كفاية مرتبطة بمستوى تكلفة الإنتاج : أي تجعل تكلفة المتخرج في أدنى مستوى ممكن دون أن يؤثر ذلك على النوعية ، وهذا تأكيد على الكفاية الاقتصادية .

قد تنخفض الكفاية الداخلية بسبب :

أ – نقص الاستثمار في الإمكانيات المادية والبشرية .

ب – الهدر الذي يشكل عبئاً اقتصادياً على النظام التعليمي .

وللتعرف على كفاية النظام التعليمي داخلياً ، غالباً ما تستخدم مؤشرات مثل الرسوب والتسرب والهدر .

٢. **الكفايـة الخارجيـة** : تعنـي كفايـة النظـام التعليمـي لتحقيـق الأغـراض المطلوبـة منه كتأهيل الطلبة بحسب حاجات المجتمع ، أي مزاولة الأعمال المطلوبة ، بحيث يستطيعون تأدية الأعمال التي عملوا من اجلها (كماً ونوعاً) .

وكما في الكفاية الداخلية هناك جوانبٌ كمية ونوعية للكفاية الخارجية ، فالكفاية الكمية تعني هل عدد المخرجات (الخريجون) يلائم حاجات التنمية ؟ ، وكذلك عدد البحوث ؟ وعدد الخدمات المقدمة من قبل النظام التعليمي للمجتمع ؟ .

أمّا الكفاية الخارجية النوعية ، فهي تهتم بمدى المهارة والتأهيل الذي حصل عليه الخريج وجودة التعليم ومدى ملاءمتها لحاجة التنمية ، إضافة إلى جودة الأبحاث والخدمات المقدمة .

من ذلك يتضح أنّ العلاقة بين الكفاية الداخلية والكفاية الخارجية مترابطة؟، حتى أنّه يصعب الفصل بينهما إلاّ نظرياً ، فلكل منهما كفاية كمية وكفاية نوعية تؤثر إحداهما على الآخر . فقد يكون انخفاض الكفاية الداخلية سبباً في تدني الكفاية الخارجية كضعف المهارة وارتفاع التكلفة مقارنة بالعوائد الخارجية وتفيد في تحسينها . كما أنّ التعرف على المؤشرات الخارجية مثل الأجور والبطالة وتكلفة الوحدة التعليمية ضروري لتصحيح مسار العملية التعليمية ، أو تغير البدائل والتوليفة الداخلية من أجل رفع الكفاية الداخلية وتخفيض الموارد النادرة إلى أقصى حد ممكن . وفي كثير من الأحيان تعد الكفاية الخارجية دليل على مدى الكفاية الداخلية للنظام التعليمي .

رابعاً : تمويل التعليم العالي

أوّلاً : مصادر تمويل التعليم العالي :

أ – التمويل الحكومي (ميزانية الدولة) .

ب – مصادر أخرى للتمويل .

أ – التمويل الحكومي (ميزانية الدولة):

يعتبر التمويل الحكومي للتعليم العالي الأصل في التمويل لمعظم دول العالم ويتمثل بما تخصصه كل حكومة من الحكومات من مبالغ مالية سنوية من ميزانية الدولة للتعليم العالي ، وتشكل الضرائب المباشرة وغير المباشرة أهم مصادر التمويل الحكومي في حين ترتبط المخصصات الحكومية ارتباطاً مباشراً بالدخل القومي للدولة .(**الدهشان ،٢٠٠٣: ٦٣**) . فمثلاً يكون تمويل التعليم العالي من مسؤولية الحكومة المركزية في غالبية الدول العربية ، إذ تصل مساهمة التمويل الحكومي إلى حوالي ٩٠٪ من مصادر التمويل (**أحمد الرفاعي ، وبهجت العزيزي ،٢٠٠٦: ١٩**)

، وذلك يرجع إلى أنّ التمويل الحكومي يحقق جملة من الفوائد التي تنعكس ايجابياً في تحسين وتطوير أداء الجامعات الرسمية من خلال ما يأتي (**عبد الإله الخشاب ،٢٠٠٠: ٢٦-٢٥**) :

١. تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص لأبناء المجتمع ، وخصوصاً ذوي الدخل المحدود في الجامعات العربية .

٢. تعميق استقلالية الجامعات بعيداً عن ضغوط القطاع الخاص بالشكل الذي يجعل الجامعة حرة في تخطيط سياستها التعليمية بحسب ما تقتضيه ظروف المصلحة العامة .

٣. ما زالت إمكانية الدولة أفضل بكثير من إمكانية القطاع الخاص في الوطن العربي بالشكل الذي يمكنها من العمل على تحسين تمويل التعليم العالي وتوسيع مؤسساته التعليمية.

ب – مصادر أخرى للتمويل :

وتشمل هذه المصادر المصروفات المدرسية والتبرعات المحلية والمساعدات الدولية سواء من حكومات الدول أم بموجب اتفاقيات ثنائية أم متعددة الأطراف أم من المؤسسات الخيرية الكبرى أم من الهيئات والمنظمات الدولية ، وهذه المصادر الأخيرة وإن كانت مفيدة أحياناً إلاّ أنّها مصادر مؤقتة وغير دائمة وترتبط غالباً بقيود أو شروط معينة تحد من حرية الدولة المستفيدة في التصرف فيها (**الدهشان ،٢٠٠٣: ٦٤**).

اضافة لذلك فان معظم دول العالم المتقدمة والنامية تبنت استراتيجيات تهدف الى تقليل العبء المالي عن الحكومات في تمويل التعليم العالي، كما أنّ تنوع مصادر تمويل التعليم العالي أمر أكده البيان العالمي عن التعليم العالي في القرن الحادي والعشرين ((الرؤية والعمل)) الصادر عن اليونسكو ، إذ أشار إلى أهمية دعم المجتمع بمختلف فئاته لتمويل التعليم العالي والذي يعد اتجاه من الاتجاهات العالمية المتبعة حالياً في معظم دول العالم (**محمد حامد، وهمام زيدان ، ٢٠٠٨: ٩**) ، سواء كان ذلك في صورة اشتراك الطلاب في تمويل التعليم العالي عن طريق زيادة الرسوم الدراسية المفروضة عليهم ، أم فرض ضرائب تعليمية

لصالح التعليم العالي وتاخذ هذه الضرائب اشكالاً متعددة منها الضرائب التجارية وضريبة الملكية وضريبة الدخل، ويختلف نظام الضرائب من بلد لآخر، فبعض الدول لديها نظام ضريبي محكم ، ويشمل ضرائب على الدخل والمرتبات مثل اليابان وتايوان ،ودول لديها نظام ضريبي أضعف بكثير من هذا النظام مثل الصين وكمبوديا(**عمار ، ٥٩:١٩٩٩**) . وعموماً تعتبر زيادة الرسوم الدراسية والضرائب من أسهل الطرق التي تلجأ إليها الدول من أجل تغطية نفقات التعليم العالي ، وتخفيف الضغط على الميزانية العامة ،(**محيا زيتون ، ٢٠٠٥: ٢٥٠**) ، أم تطوير سبل وطرق التمويل الذاتي للجامعات والتسويق الجيد للأبحاث العلمية ، ففي دولٌ عدة تستخدم الجامعات كمكاتب استشارية ومراكز إنتاج ، فهي تضم نخبة من العلماء والباحثين في مختلف التخصصات ، ويمكن الاستفادة منهم لخدمة رجال الأعمال وقطاعات الإنتاج الخاص من خلال إجراء الدراسات والبحوث وتقديم المشورة وغيرها من الخدمات التي تعود على الجامعة بدخول إضافية ، فضلاً عن وظيفة الجامعة والإعلاء من تأثيرها على المجتمع المحلي(**العجمي، ٤٩٠:٢٠١٣**) .

وتختلف طرق التمويل الذاتي للجامعات فهناك العقود البحثية التي تعني توظيف البحوث والمبتكرات الجامعية لخدمة مؤسسات المجتمع بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية (**Johnston,a status report on world wide reforms**)،وتطبيق البرامج الموازية والدولية والبرنامج الموازي هو نظام يستهدف قطاعاً كبيراً من الطلاب الذين يقبلون في الجامعات بم جموع درجات أقل من مجموع درجات القبول الرسمية ، إذ يدفع هؤلاء الطلاب رسوماً دراسية تزيد كثيراً على مستوى الرسوم لعموم الطلبة ويطلق على هذا النظام في بعض الأقطار البرامج الموازية (اليمن والأردن مثلاً) أو الانتساب (مصر مثلاً) (**محيا زيتون ، ١٥٤:٢٠٠٥**) ، أمّا البرامج الدولية فتهدف إلى تقديم فرص التعليم العالي للطلاب الأجانب(**محمد السيدية ، محمد باطويح ،٤٤١:٢٠٠٠**) .

فضلا عن تطبيق مفهوم الجامعة المنتجة التي تعتمد على تسويق الخدمات التي تقدمها الجامعة سواء كانت برامج تعليمية او تدريبية.(**عشيبة،٦١:٢٠٠٠**).كما

ويعتبر التعليم العالي الخاص احد الطرق الحديدة لتمويل التعليم العالي ويعد انتشاره من المستجدات المصاحبة لمناخ العولمة وظاهرة خصخصة المؤسسات العامة في بعض الدول (**محيا زيتون ، ٢٠٠٥:١٤٤**) .

المبحث الأوّل
تطوّر نظام التعليم العالي في العراق

أوّلاً : النشأة التاريخية للنظام التعليمي في العراق :

لابدّ من الإشارة إلى أننا لن نقوم بشرح تاريخي مفصل لتطور التعليم في العراق ؛ وإنّما هناك محطات تاريخية لابدّ من الوقوف أمامها قليلاً لإظهار الكيفية التي حدث فيها التطور التاريخي للتعليم في العراق . لقد شكّل

العراق طوال حقبة تاريخية مركزاً حضارياً وفكرياً على الصعيدين الإقليمي والعالمي على الرغم من وجود بعض الفترات المظلمة التي رافقت هذا التاريخ ، وقد اتضح ذلك من خلال الأسبقية التي انفرد بها الإنسان العراقي القديم في اكتشاف واختراع الكثير من المعارف والعلوم المختلفة ، بدءاً من العصور السومرية الأولى وما تلاها من حضارات التي وردت إلينا على شكل ألواح ورقم طينية وأختام أسطوانية وملاحم أسطورية ، ومن ذلك اكتشافه للحرف ، والعجلة والقانون المدون ،

وعلوم الفلك والحساب ، وتمثل هذه المدة انتقال إنسان وادي الرافدين من عصور ما قبل التاريخ إلى العصور التاريخية ، أي عصور ظهور الكتابة والتدوين ، وما وجود المكتبات التي عُثر عليها في بلاد سومر وأكد وآشور وبابل إلاّ دليل على عظمة هذه البلاد ومدى تقدمها الحضاري والمعرفي . **(العطواني وآخرون ، ٢٠١٣ :٦٣)** .

وحتى بعد ظهور الحضارة الإسلامية ، فقد أضاف العراق إلى هذه الحضارة الشيء الكثير ، فأصبحت الكوفة والبصرة مركزان للعلم ، ولطلاب العلم بشكل عام ، وعرف العراقيون أماكن جديدة للعلم متمثلة بالجوامع والمساجد قبل أن تنشأ أول مدرسة متخصصة هي المدرسة النظامية في بغداد من قبل الوزير نظام الملك عام ١٠٦٥ م . **(مزعل ، ١٩٩٠:١٧)** .

وقد انفرد العراق بامتلاكه أول جامعة أكاديمية بالمعنى الحديث ، ونعني بها المدرسة المستنصرية التي تأسست عام ١٢٣٣م ، وهي عبارة عن مجمع من الأبنية التعليمية تتوفر لها ما يتوفر للجامعات الحديثة من مستلزمات تقنية ومادية وبشرية تتفوق في نواحي كثيرة عن العديد من الجامعات المعاصرة . وعلى أثر سقوط بغداد على يد هولاكو عام ١٢٥٨م حلت انتكاسة العلم والعلماء إذ دمرت معظم المعالم الحضارية في بغداد من بينها المؤسسات التربوية . **(مرسي ، ١٩٧٤:١٨٩)** . وهكذا تعرضت أغنى الخبرات التربوية في تاريخ الإنسانية إلى الدمار فشهد العراق خلال هذه المدة أقسى أشكال الجهل والظلام .

وفي القرنين الخامس والسادس عشر أصطدم النفوذ التركي الفارسي بحروب دامية تحول العراق على أثرها إلى ساحة لتصفية الحسابات ، فكان لذلك تأثير مباشر على الأوضاع العراقية ، دخل بعدها العراق في حكم الإمبراطورية العثمانية حتى عام ١٦٣٠م وخلال هذه المدة أهملت شؤون التعليم في العراق ، واقتصرت الدراسة في بادئ الأمر على الجوامع والتكايا ، واقتصر التدريس على شؤون الدين وما يتصل به من علوم ، وأهملت اللغة العربية ولولا مدارس النجف وكربلاء وبغداد والكاظمية وسامراء والموصل العلمية وغيرها من المدن لقضي على اللغة العربية وآدابها ، وعلى الرغم من حالة التخلف التي اتسمت بها هذه المدة إلاّ أنّ بعض الولاة

العثمانيين كانت لهم اهتمامات وقاموا ببعض الإصلاحات في مجال التعليم كما حصل في عصر مدحت باشا عام ١٨٦٩م –١٨٧٢م ، ومن خلاله عرف العراق تنظيماً إدارياً محكماً ارتبط بواسطته أنحاء العراق بمراكز إدارية رئيسة مركزها بغداد تتولى الأشراف على شؤون البلاد ، فلم يكن في العراق قبل مدحت باشا سوى بعض المدارس الابتدائية ، غير أنّه استحدث بعض المدارس منها الرشدية العسكرية (١٨٦٩م) والمدرسة الرشدية المدنية (١٨٧٠م) والمدارس المهنية وهي مدارس تعنى بإعداد الخريجين لشغل الوظائف الحكومية ، لكن ظل مستوى التعليم دون المستوى المطلوب ، ولم يكن هناك سبيل يضيء ظلمات الجهل إلاّ التعليم الأهلي (**العطواني ، ٢٠١٣: ٦٥**) .

أمّا خلال مدة الاحتلال البريطاني التي تعرض لها العراق فلم يتحسن حال التعليم ، إذ تولت السلطات البريطانية إدارة التعليم وتوجيهه لمصالحها ، فقامت بإرساء قواعد النظام التعليمي وأسسه بما يتفق ومصالحها عن طريق مستشاريها المسؤولين في الإدارة والتخطيط ، ويتضح ذلك عندما تشكلت وزارة انتقالية عام ١٩٢٠م ضمت عدة وزارات بينها وزارة الصحة والمعارف كان الوزير يرأس وزارته ويعاونه مدير عام ومفتشون إلاّ أنّ زمام الأمور كانت بيد المستشار البريطاني ، فبقيت هذه السياسة متبعة حتى عام ١٩٣٢م عندما حصل العراق على استقلاله واستوزرت وزارة ناجي شوكت(**احمد ابراهيم الزرفي، ٢٠١٣، :٨٥**) .

وعموماً يمكن القول أنّ تحديد بداية تبلور النظام التربوي والتعليمي الحديث في العراق كان قد بدأ مع إنشاء الدولة العراقية في عشرينات القرن الماضي .

وقد استمر النهوض التدريجي للتعليم في البلاد وبدت ملامحه تتضح وبات يوصف بأنّه أفضل النظم التربوية في منطقة الشرق الأوسط ، وربما كانت أهم نقلة نوعية تمتع بها نظام التعليم عبر تاريخه الطويل وجدت منذ منتصف السبعينيات وبخاصة عقب القرارات الأعلى شأناً والأكثر تأثيراً في تاريخ العراق وتاريخ التعليم ، وهي تلك المتعلقة بمجانية التعليم في مراحله كافة عام ١٩٧٤م (صدور قانون التعليم المجاني) وإلزامية التعليم الابتدائي والحملة الشاملة لمحو الأمية ، فقد شهدت تلك المدة نضجاً متقدماً في العلمية التربوية في العراق ، فمعدلات الالتحاق

والتسجيل وصلت إلى ١٠٠٪ وانخفضت نسب التسرب والرسوب في المراحل الدراسية كافة ، فضلاً عن النجاح النسبي لمحو الأمية ، إذ انخفضت نسبة الأمية بين الفئة العمرية ٤٥ – ١٥ إلى أقل من ١٠٪ ، وللأسف منذ عام ١٩٨٠م وبسبب نقص التخصص وهجرة الأخصائيين والمدرسين تراجعت نوعية التعليم بشكل مستمر لاسيما خلال ربع القرن الماضي ، مدفوعة بظروف الحروب والعقوبات ، وبالتالي فقد فشل نظام التعليم في الحفاظ على جودته بالشكل الذي يتوافق مع مقتضيات التنمية الاقتصادية ، وربما منذ العام ١٩٨٧م (الحرب العراقية – الإيرانية) بدأت بوادر التراخي في النظام التعليمي تظهر فقد أرهقت الحرب الدولة مالياً وبشرياً واجتماعياً واقتصادياً .

وجاء عقد التسعينيات من القرن نفسه ليضيف حرباً أخرى (غزو العراق للكويت ١٩٩١م) وليدخل بعدها العراق نفق الحصار والعقوبات الاقتصادية التي فرضت عزلة دولية على البلد ، ثم جاءت أحداث عام ٢٠٠٣م والغزو الأمريكي للعراق فقد ورث نظاماً تعليمياً عفا عليه الزمن ، لا يقوَ على التكيّف مع التطورات التي يشهدها العالم خصوصاً في ظل ثورة المعلومات والاتصالات التي جعلت العالم بأسره قرية صغيرة .

عموماً فإنّ الدستور الاتحادي لعام ٢٠٠٥ ينص على أنّ الدولة تضمن حق التعليم المجاني لجميع المستويات الابتدائية والثانوية والتعليم العالي و لجميع المواطنين بدون تميز . (**الدستور العراقي ، مادة ٣٢**)كما ضمنت التشريعات التعليمية على مر السنين أنّ الحكومة مسؤولة عن وضع السياسات التعليمية والإشراف عليها ، وكذلك تمويل التعليم وتطويره وتنفيذ البرامج التعليمية .

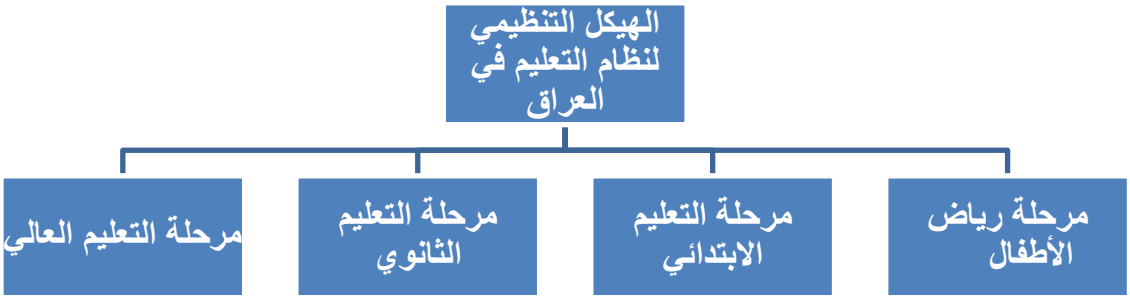

أولاً : مرحلة رياض الأطفال : وتتمثل هذه المرحلة بالتعليم ما قبل المدرسة وتدوم لسنتين تعرف السنة الأولى بالروضة بينما الثانية بالمرحلة التمهيدية ، إذ يقبل فيها الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين (٥-٤) سنوات ، ويعتبر التعليم في هذه المرحلة غير إلزامي . وتهدف إلى تمكين الأطفال من تطوير شخصياتهم جسدياً وعقلياً ولغوياً واجتماعياً وروحياً ووطنياً . فضلاً عن تمكين الأطفال من اكتساب الاتجاهات العلمية وإعطاء اهتمام خاص للقدرات العقلية والإبداعية .

ثانياً مرحلة التعليم الابتدائي: وتعتبر قاعدة للسلم التعليمي تمثل الفئة العمرية من(١١-٦) سنة ، وتهدف إلى تمكين التلاميذ من ممارسة الرياضة والأنشطة التدريبية ، وتنمية المهارات والقدرات ، وكذلك إتقان المهارات الأساسية للعمليات الحسابية واستخدام التقنيات العلمية ، فضلاً عن تمكينهم على تعلم اللغة الأجنبية مثل الإنكليزية بقصد تطوير شخصياتهم .

ثالثاً : مرحلة التعليم الثانوي : وهي من ست سنوات دراسية ، وتشمل الفئة العمرية من (١٧- ١٢) سنة ، وتضم مرحلتين هما المرحلة المتوسطة (١٤- ١٢) سنة ، والمرحلة الإعدادية (١٧- ١٥) سنة وفيها يتخصص الطالب بين فروعها هما الفرع الإعدادي العلمي (الدراسات العلمية الصرفة) والفرع الإعدادي الأدبي (الدراسات الإنسانية والاجتماعية) ، وكلاهما يؤهلان للحصول على التعليم الجامعي .

رابعاً : مرحلة التعليم العالي : تتراوح مدة الدراسة بين (٦- ٢) سنوات ، وتمثل الفئة العمرية من (٢٤-١٩) سنة ، ويضم المعاهد والكليات إلى جانب مرحلة الدراسات العليا ، وجميعها تسهم في تكوين الفرد والمجتمع تماشياً مع التطورات العلمية والتقنية التي يشهدها العالم اليوم.

ثانياً : نشأة التعليم العالي الحكومي في العراق :

يرجع تاريخ التعليم العالي في العراق إلى عام ١٩٠٨م عندما تأسست مدرسة الحقوق في بغداد (**الزوبعي، ١٩٦٨:٧**)، بعدها افتتحت كلية العراق الإسلامية في بغداد عام ١٩١١م ، وخلال الحرب العالمية الأولى تعرضت أوضاع التعليم إلى

الارتباك والتوقف بسبب العمليات الحربية ، وبعد إعادة تنظيم التدريس في عام ١٩١٧م عادت الدراسة في كلية الأمام الأعظم، وافتتحت دار المعلمين في بغداد ، و صاحب قيام الحكم الوطني في العراق قدر من الاهتمام في التعليم العالي ، إذ ظهر التوجه لتأسيس الكليات إلى جانب المدارس العالية السابقة ، فقد تأسست (دار المعلمين العالية) ومدرسة الهندسة في عام ١٩٢٣م . **(منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة،٢٠١٣ : ٤)** .

وشهد العام التالي ١٩٢٤م انبثاق أول جامعة عراقية شاملة (جامعة آل البيت ببغداد) تضم دار المعلمين العالية ، وكلية الحقوق والكلية الدينية ، فضلاً عن كلية الطب التي تأسست عام ١٩٢٧م **(جريو ،٢٠٠٤: ٢)** ، وقد أُلغيت الجامعة عام ١٩٣٠م بعد أن واجهت معوقات واختلافات فضلاً عن محدودية الإمكانات المتاحة . وفي عام ١٩٣٦م تأسست كلية الصيدلة ، وأعقبها استحداث أربع كليات خلال أربعينيات القرن الماضي هي كليات الهندسة١٩٤٣م ، والبنات١٩٤٦م الملكة عالية سابقاً ، والتجارة ١٩٤٧م ، والآداب والعلوم ١٩٤٩م **(الزوبعي ،١٩٦٨: ٧)** . واستمر استحداث الكليات التي كان بعضها يرتبط بوزارة المعارف (التربية) أو الوزارات الأخرى ذات العلاقة بالتخصص إلى أن تم استحداث جامعة بغداد عام١٩٥٧م لتضم (١٠) كليات من مجموع (١٢) كلية آنذاك فضلاً عن (٥) معاهد عالية استحدثت جامعة الموصل والبصرة بعد سبعة سنوات أي في عام ١٩٦٤، وضمت إليها الكليات القائمة على المحافظتين ، وبعد استحداث وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بموجب القانون رقم ١٣٢ لعام ١٩٧٠م ، ربطت جميع الجامعات والمعاهد العالية القائمة آنذاك بها ، وكذلك مجلس البحث العلمي وهيئة الطاقة الذرية العراقية اللتان استقلتا عنها فيما بعد .

شهدت نشاطات التعليم العالي تلكؤاً في إنشاء الجامعات والكليات خلال السنوات (١٩٨٦- ١٩٦٥) م عدا تأسيس جامعة واحدة هي الجامعة التكنولوجية عام ١٩٧٥م ، فضلاً عن تأسيس المعاهد الفنية (هيأة التعليم التقني حالياً) عام ١٩٦٩م . ولقد تم إنشاء جامعات جديدة منذ عام ١٩٨٧م إذ تم في العام الدراسي(١٩٨٨ – ١٩٨٧)م استحداث أربع جامعات هي جامعة الكوفة والقادسية وتكريت

والأنبار ، واستمر إنشاء الجامعات إلى أن بلغ عددها ٣٤ جامعة حكومية موزعة في إنحاء العراق .

إذ يلتحق الطلبة بكليات وهيئات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (الجامعات وهيئة التعليم التقني) بعد تخرجهم من المرحلة الإعدادية ، وتبلغ مدة الدراسة فيها (٤) سنوات في الكليات الإنسانية والعلمية المختلفة ، و(٥)سنوات في بعض كليات الهندسة والطب البيطري ، وطب الأسنان والصيدلة ، و(٦) سنوات في كلية الطب ، في حين تكون الدراسة في هيئة التعليم التقني (سنتين) في مختلف الاختصاصات الإدارية والتكنولوجية والزراعية والصحية ، بينما تكون الدراسة في التعليم العالي (الدراسات العليا) للدبلوم العالي سنة واحدة وللماجستير سنتين ، وللدكتوراه ٣ سنوات . **(جمال عزيز فرحان ،١٩٩٥ :٨٥).**

ثالثاً : أهداف ووظائف التعليم العالي الحكومي في العراق :

-**أهداف التعليم العالي الحكومي في العراق:**هناك مجموعة من الاهداف التي يسعى التعليم العالي لانجازها من خلال مؤسساته المتنوعة **(التعليم العالي والبحث العلمي ،أرقام وحقائق:٢٠١٤،١١٥):**

١. هدف إنساني : يؤكد على إنسانية التعليم العالي وتسخيره لخدمة الإنسان وتحقيق الرفاهية ، وذلك من خلال تعميق الوعي بالحضارة ، فضلاً عن خلق إنسان رافضاً لأفكار (عنصرية الحضارة) و (صراع الحضارات) و (صراع الأديان والمذاهب) ، ومن ثم التركيز على مبادئ حقوق الإنسان تدريباً وفكراً وممارسة في مؤسسات التعليم العالي.
٢. هدف وطني : تعميق شعور الانسان بوحدته الوطنية بوصفها الضمانة الإنسانية للتصدي للخطط الرامية إلى تفتيت تلك الوحدة من جهة ، وبناء عراق مزدهر موحد ينعم بخيراته من جهة أخرى ، وترسيخ هويته الوطنية العراقية التي تجمع العراقيين على مشتركات مبنية على معادلة الحقوق والواجبات بغض النظر عن الدين والقومية والعرق والجنس ، كما أوضح الدستور العراقي .
٣. هدف تربوي : ترسيخ العلاقة التربوية السليمة بين أعضاء هيئة التدريس والطلبة من جهة ، وبين الطلبة أنفسهم من جهة أخرى قائمة على الاحترام المتبادل في

جو ديمقراطي خال من القسر والعنف ، واحترام الرأي والرأي الآخر ، وإعطاء الطالب جدية الرأي والاختيار في التعبير عن نفسه والاشتراك في التخطيط لمستقبل حياته ، هذا فضلاً عن التطبيق الواعي للأساليب الديمقراطية في مؤسسات التعليم العالي .

٤. هدف علمي :

- تعميق الوعي بأهمية العلم في الحياة من خلال احترام عامل الزمن والتعمق في إنتاج المعرفة وبالتالي التحول نحو اقتصاد المعرفة .
- تنمية قدرات ومهارات التدريسين والطلبة في البحث العلمي وبما ينمي رأس المال الفكري وتطوير أسلوب التفكير العلمي لخلق شخصية متوازنة قادرة على اختيار الاختصاص المناسب من أجل إعداد الكفاءات والاختصاصات في ميادين العلم المختلفة .
- تنمية قيمة الإبداع والابتكار في الحياة العلمية والفكرية من اجل خلق روح التنافس العلمي .
- تهيئة جيل قادر على استيعاب ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المعاصرة والتعامل معها بإيجابية .
- تقديم الأنشطة والفعاليات العلمية لإكساب الطالب الجامعي مهارات متعددة كالتخطيط والقراءة السريعة والمبادرة والتفكير الإبداعي الناقد بالشكل الذي يجعله محوراً فاعلاً إيجابياً في العملية التربوية .
- توفير تعليم نوعي يتصف بالجودة العالية التي تمكن الطلبة من الحصول على معارف ومهارات وقدرات يستطيعون من خلالها التنافس بنجاح لتلبية متطلبات سوق العمل ومواجهة الحياة العلمية .
- تفعيل التعاون والتنسيق بين الجامعات العراقية وغيرها من جامعات العالم من خلال التبادل العلمي والثقافي وانبعاث الطلبة من وإلى العراق .

٥-هدف لغوي : يركز على ضرورة اتقان اللغة العربية والمحافظة عليها من العامية وجعلها لغة المحاضرة والآداب والبحث العلمي ، والعناية بتعليم اللغات الوطنية كالكردية والتركمانية والسريانية بوصفها جزءاً من التراث

والثقافة العراقية ، وبما يعزز قيمة المواطنة والهوية الوطنية العراقية ، كذلك الاهتمام بتدريس اللغات الأخرى ، ولاسيما الإنكليزية بوصفها لغة التجارة والعلم بهدف التواصل مع الشعوب الناطقة بها .

٦-هدف تكنولوجي :

- استخدام أدوات وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومساعدة الموارد البشرية المعنية على تنمية المعرفة والمهارات اللازمة لذلك الاستخدام ومنح الفرص الحقيقية لتطبيق تلك المعارف والمهارات لغرض تطوير الأداء باستمرار.
- إنشاء شبكة المعلومات للجامعات العراقية وربطها بشبكة الإنترنت ، وبالشكل الذي يمكنها من الاستفادة من المعلومات المتوافرة لدى الجامعات الأخرى ، لغرض تكوين نظام معلومات متكامل للجامعات العراقية من جهة ، وربطها بشبكة المعلومات الدولية من جهة أخرى .
- تدريب خريجي الجامعات ذوي الاختصاص في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لزيادة قدرتهم على المنافسة في مجال تطوير البرمجيات وتحسين كفاءة مستخدمي هذه التكنولوجيا .
- ربط الجامعات مع بعضها بعضاً والكليات مع الوزارة بهدف تسهيل الاتصال فيما بينها باستخدام أسلوب الاتصالات الصاعدة والنازلة والبينية وتوفير قاعدة بيانات متاحة للمستلزمات البشرية والمادية .

- وظائف التعليم العالي في العراق.

تعد مؤسسات التعليم العالي من المؤسسات المهمة التي تساهم في تطور أي مجتمع وهي الوجه الحضاري المشرق له ، وان ازدياد هذه المؤسسات تمثل ظاهرة صحية لذلك المجتمع ، لانها تقوم برفد المجتمع المحلي بملاكات علمية وتربوية مدربة ومعدة لأداء دورها فضلاً عن الدور العالمي في إنتاج المعرفة ، وتتمثل وظائفها بما يأتي:(**التعليم العالي والبحث العلمي ،أرقام وحقائق :٢٠١٤، ١١٨**) :

١. الإعداد والتعليم التي تمكن الجامعات والمعاهد من تزويد طلابها على اختلاف تخصصاتهم ومستوياتهم ومراحلهم الدراسية بالمعارف والمهارات والاتجاهات والقيم التي يحتاجونها في إعداد أنفسهم بنجاح لمستقبل المهن الوظائف التي يحتاجها المجتمع .
٢. البحث في كافة حقول المعرفة بما يخدم حاجات المجتمع العراقي وحل المشاكل التي تواجهه باستمرار .
٣. خدمة المجتمع التي تفرض على المؤسسات التعليم العالي باعتبارها تمثل أرقى مؤسسات الدولة العلمية والفنية بحكم خبراتها المتراكمة في تشخيص ومعالجة ما يتعرض له المجتمع العراقي من تحديات وأخطار .
٤. مساهمة مؤسسات التعليم العالي في تحقيق التعاون العلمي والإنساني من خلال علاقاتها الشفافة والعلمية بالجامعات مراكز البحوث والدراسات العلمية .
٥. تعد الدراسات العليا المتطورة إحدى الوظائف الأساسية لمؤسسات التعليم العالي ، بل هي أحد المعايير الدولية لتحديد مكانة هذه الجامعة أو تلك .

رابعاً : تطور مؤشرات التعليم العالي الحكومي في العراق :

شهد التعليم العالي في العراق تطوراً ملحوظاً منذ عقد التسعينيات من القرن الماضي في الدراستين الأولية والعليا ، وذلك بفتح العديد من الأقسام العلمية والكليات والجامعات إذ أصبح التعليم الجامعي منتشراً في جميع المحافظات ، وهذا الأمر طبيعي نظراً لتزايد الطلب على التعليم ليس في بلادنا فقط ؛ بل في جميع دول العالم المتقدّم والنامي على حدٍ سواء فضلاً عن أهمية التعليم العالي ودوره في دعم الجهود المبذولة للتنمية في أي بلد من بلدان العالم **(جريو،٢٠٠٤ : ٢)** . ومن خلال الجدول التالي نلاحظ التطور في إعداد الطلبة وأعداد أعضاء الهيئة التدريسية فضلاً عن أعداد الجامعات .

جدول (٢) تطور في أعداد الطلبة وأعداد الهيئة التدريسية وأعداد الجامعات

السنوات	عدد الطلبة الموجودين	عدد أعضاء الهيئة التدريسية	عدد الجامعات
١٩٩٠	١٧٩٥٤٢	١٠٥٤٨	١١
١٩٩١	١٩٧٧٨٦	١٠٥٢٠	١١
١٩٩٢	١٩٧٤٣٢	١٠٥٩١	١١
١٩٩٣	١٨٦٦١٤٠	١١٧٨٩	١١
١٩٩٤	٢٠١٩٨٤	١١٨٤٨	١٢
١٩٩٥	٢٣٢٨٩	١١٦٨٥	١٢
١٩٩٦	٢٥٧٢٧٨	١١٩٨٦	١٢
١٩٩٧	٢٦٦٥٠٥	١٢١٩١	١٢
١٩٩٨	٢٧٨٧٨٥	١١٩٩٣	١٢
١٩٩٩	٢٧٣٩٨٨	١٢٠٦٨	١٢
٢٠٠٠	٢٧٧١٩٥	١٢٤٠٢	١٢
٢٠٠١	٢٩٧٢٩٢	١٣٢٤٠	١٢
٢٠٠٢	٣٢٢٢٢٦	١٥٥٢٣	١٢
٢٠٠٣	٣٥٤٩٢٢	١٧٠٠٣	١٢
٢٠٠٤	٣٦٨٧٥٣	١٩٠٨٦	١٧
٢٠٠٥	٣٨٠٢٣١	٢٢٦٧٤	١٧
٢٠٠٦	٣٥٣١٧٣	٢٩١٠٩	١٨
٢٠٠٧	٣٦٨٦٣١	٣٠١٠٩	١٩
٢٠٠٨	٣٨٢٨٧٣	٣١٩٩٠	١٩
٢٠٠٩	٤١٦٤١٤	٣٤٠٠٨	١٩
٢٠١٠	٤٧٦٣٧٧	٣٥٧٣٥	٢٠
٢٠١١	٤٨٩٣٩٩	٣٧٤٠٤	٣١
٢٠١٢	٥٥٤٥٨٧	٣٩٤٤٥	٣١
٢٠١٣	٦٢٧٠٦٢	٤٠٩٩٣	٣١

المصدر / وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، إحصائيات التعاليم العالي ، سنوات مختلفة .

من خلال ملاحظة الجدول نجد أنّه خلال المدة (١٩٩٠– ١٩٩٤) حصل ارتفاع ملحوظ في أعداد الطلبة ، فقد أصبح (٢٠١٩٨٤) طالباً في العام الدراسي (١٩٩٤) بعد أن كان (١٧٩٥٤٢) طالباً في العام الدراسي (١٩٩٠) ، وعلى الرغم من هذا الارتفاع إلاّ أنّ أعداد الطلبة قد تأثر في الظروف الاقتصادية التي مر بها

العراق في تلك المدة ، فضلاً عن التسرب في أعداد الطلبة ، مما رافق ذلك ارتفاع طفيف في أعداد التدريسيين ، فقد أصبح عدد الأساتذة (١١٨٤٨) أستاذاً في عام ١٩٩٤ بعد أن كان (١٠٥٤٨) أستاذاً في عام (١٩٩٠) مع زيادة في عدد الجامعات .

وشهدت المدة (١٩٩٥– ١٩٩٩) استقراراً واضحاً في أعداد الطلبة المسجلين ونتيجة لتدهور النظام التعليمي بسبب الظروف القاسية التي مر بها البلد من حصار اقتصادي إلى جانب حرب الخليج مما أثر على قدرتهم في التحصيل العلمي مع حصول تذبذب صعوداً ونزولاً في عدد التدريسيين وبقاء الجامعات على حالها .

أما المدة (٢٠٠٠– ٢٠٠٤) فقد ارتفع عدد الطلبة إلى (٣٦٨٧٥٣) طالباً في العام الدراسي (٢٠٠٤) بعد أن كان (٢٧٧١٩٥) طالباً في عام (٢٠٠٠) هذا فضلاً عن زيادة في أعضاء هيئة التدريس إلى (٢١٠٤٦) أستاذاً في (٢٠٠٤) بعد أن كان(١٩٠٨) أستاذاً في عام (٢٠٠٠) ، أما عدد الجامعات للمدة نفسها هو الآخر زاد زيادة ملحوظة من (١٢) جامعة عام (٢٠٠٠) إلى (١٧) جامعة عام (٢٠٠٤) أي بزيادة قدرها (٥) جامعات ، وفي المدة (٢٠٠٥– ٢٠١٠) كذلك حققت ارتفاع في أعداد الطلبة ، فقد أرتفع العدد من (٣٨٠٢٣١) طالباً عام (٢٠٠٥) إلى (٤٧٦٣٧٧) طالباً في (٢٠١٠) ، وفي الوقت نفسه لوحظ تزايد أعداد الأساتذة من (٢٢٦٤٧) أستاذاً في (٢٠٠٥) إلى (٣٥٧٣٥) أستاذاً في (٢٠١٠) ، كما حصلت زيادة ملحوظة في أعداد الجامعات ، فبعد أن كانت (١٧) جامعة في (٢٠٠٥) أصبحت (٢٠) جامعة في العام الدراسي(٢٠١٠) ، وهكذا تتنامى الطاقة الاستيعابية للتعليم الجامعي في العراق من خلال استحداث المزيد من الجامعات الحكومية التي أرتفع عددها من (١٩) جامعة عام ٢٠٠٩ إلى (٣١) جامعة عام ٢٠١٢[*] **(تقرير التنمية البشرية ، العراق: ٢٠١٤ ،٨٣)** .

---

[*]في عام ٢٠١٤ تأسست (١٠) جامعات حكومية (جامعة سامراء ، جامعة الفلوجة ، جامعة القاسم الخضراء ، جامعة نينوى ، جامعة جابر بن حيان الطبية ، جامعة تلعفر ، جامعة البصرة للنفط والغاز ، جامعة الحمدانية، جامعة بغداد للبنات، جامعة الكرخ للعلوم)

ويرجع هذا التزايد المستمر سواء كان في أعداد الطلبة أم في الجامعات والهيئات التدريسية إلى اهتمام الحكومة العراقية والمسؤولين في المؤسسات التعليمية بزيادة الكفاءات التعليمية بجميع جوانبها مع توفير الملاكات التدريسية من أجل الوصول إلى الأهداف المرجوة ، فقد كانت خطوات التوسع الأفقي والعمودي في المنظومة التعليمية العراقية واحدة من أبرز منجزات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، ففي بلد يبلغ فيه عدد الطلبة الملتحقين بالدراسة الجامعية أكثر من (٥٠٠) ألف طالب ، كان لابد من توسيع القاعدة المؤسسية التي تكفل هذا العدد المتنامي من الطلبة لتوفير أفضل الفرص التعليمية وأكثرها قدرة على استيعاب طاقاتهم . هذا فضلاً عن التطورات النوعية منها تطبيق مشاريع الجامعات المتخصصة والمدن الجامعية والجامعات المنتجة وتطبيق استقلالية الجامعات وخلق بيئة أكاديمية ملائمة ، وتحويل نظام القبول المركزي من الورقي إلى الالكتروني وغيرها من التطورات النوعية التي تشير بمجملها إلى صلتها بالتوسع الأفقي والعمودي في التعليم بشقيه الحكومي الذي تموله وتديره وتشرف عليه وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والأهلي الذي تشرف عليه الوزارة وتراقب أداءه بشكل دقيق .

خامساً : تطوّر الإنفاق على التعليم العالي في العراق :

تتكفل الدولة في العراق الإنفاق على التعليم ، ويبلغ التمويل الحكومي ما نسبته (٩٠٪) من إجمالي ما تحتاجه العملية التعليمية من تخصيصات مالية إذ اقتصرت مساهمة الأسرة العراقية فيه بحدود المستلزمات البسيطة(**تقرير التنمية البشرية في العراق، ٢٠١٤ :٨٧**) .

لقد حضي قطاع التعليم بأهمية نسبية كبيرة في تخصيص الموارد المالية خلال عقدي الستينيات والسبعينيات ، فقد كانت النسبة خلال الخطة الخمسية (١٩٦٥–١٩٦٩) (٦٣٪) من الانفاق العام في حين بلغت (٥٤٪) خلال الخطة (١٩٧٠–١٩٧٥) ، لكن مع بداية الحرب العراقية– الإيرانية تراجعت هذه النسبة إلى (٣٧٪) خلال الخطة (١٩٨٠– ١٩٨٥). ومع فرض الحصار تراجعت هذه النسبة بشكل كبير وخطر ، إذ بلغت النسبة (١١٪) خلال الخطة(١٩٩٠– ١٩٩٥) من الانفاق

العام يرجع ذلك إلى تداعيات العقوبات الاقتصادية على العراق . (**تقرير التنمية البشرية في العراق : ٢٠٠٨**) .

وتشير البيانات الرسمية لوزارة المالية تحسن كبير في نسبة الانفاق العام على التعليم من أجمالي الانفاق الحكومي للاعوام ٢٠١٠-٢٠٠٦ الا انه ما يزال دون المستويات التي بلغها في النصف الثاني من الستينات والنصف الاول من سبعينات القرن الماضي ،وان حصة التعليم من الموازنة العامة (الانفاق الحكومي التشغيلي والاستثماري)لاتزال بعيدة عما تنفقه بلدان شمال افريقيا والشرق الاوسط ويبلغ (١٨٪)،وتشير البيانات إلى إن معظم الزيادة قد إتجهت للوفاء باحتياجات الموازنة الجارية التي تؤلف في معظمها اجور ورواتب موظفي هذا القطاع.

فقد شكلت هذه الموازنة(٩٥,٦٪)،(٩٩٪)،(٩٨,٦٪)،(٨٤٪)و(٩٤,٣)من اجمالي الموازنة لوزارة التربية للسنوات (٢٠٠٨-٢٠٠٤) على التوالي ،كما تظهر الموازنة التعليمة تدني نسبة ما يخصص للاستثمار في التعليم من الانفاق التعليمي الحكومي ،فقد شكلت النفقات الاستثمارية نسبة(٩٪)و(٦٪)للسنوات ٢٠١٠و ٢٠١١ على التوالي ،في حين كانت نسبة النفقات الجارية (٩٠٪),(٩٤٪)من الانفاق الحكومي للسنوات نفسها ،كما ان النفقات الاستثمارية المخصصة لموازنة التربية تنصب في الاساس لتامين ابنية المدارس لمختلف مراحلها.(**اللجنة الوطنية للسياسات السكانية، ٢٠١٢:١٤٣-١٤٢**)،والجدول التالي يبين نسب الانفاق الحكومي على التعليم .

جدول (٣) نسب الإنفاق الحكومي على التعليم في العراق

مليون دينار

السنوات	الإنفاق على التعليم	الإنفاق الحكومي	الإنفاق على التعليم / الإنفاق الحكومي
٢٠٠٠	٦٨٤٧٤	٥٩٤٤٦٥٦,٨	١,١
٢٠٠١	١١٥٩٥٧	٦٤٨٨٩٨٧,٨	١,٧
٢٠٠٢	١٧٢١٧٤	٧٩١٩٩٦٧,٦	٢,١
٢٠٠٣	٥١٦٧٦١	٣٦٣١٥٩٤,٩	١٤,٢
٢٠٠٤	١٤٤٤١٦٧	١٣٦٠٨٩٤٧,٣	١٠,٦
٢٠٠٥	١٨١٠٨١٤	١٢٦٠٨٤٤٧,٣	١٢,٣
٢٠٠٦	٢١١٥٧٦٢٦	١٢٦٨٣٣٩٠,٣	١٤,١

٢٠٠٧	٢٤٧٦٧٢٦	٢٠٨٧١٤٨٣	١١,٨
٢٠٠٨	٤٩٤٣١٨,٨	٢٦١٣٩١٦٦	١٨,٩
٢٠٠٩	٥٣٧٤٩٦١,٥	٢٧٥١٧٧٥٩,٧	١٩,٥
٢٠١٠	٥٣٤٧٥٩٠,٦	٣٢٤٢٥٨٦٧,٦	١٦,٤

المصدر :
١-وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، خطة التنمية الوطنية ٢٠١٣-٢٠١٧ ، بغداد ، ٢٠١٣ :١٥٨ .
٢-وزارة المالية ، دائرة الموازنة العامة .
٣-تقرير البنك المركزي العراقي – سنوات مختلفة .

يتضح من الجدول(٣)تنامى نسب الانفاق الحكومي على التعليم خلال المدة الممتدة(٢٠٠٣-٢٠٠٠) فقد وصلت هذه النسبة إلى (١٤,٢٪) عام ٢٠٠٣ بعد أن كانت (١,١٪) في عام ٢٠٠٠) ، أما خلال المدة من (٢٠٠٤- ٢٠١٠) فقد تفاوتت نسب الإنفاق الحكومي على التعليم ، لكن هذه النسبة ازدادت من (١٠,٦٪) في ٢٠٠٤ إلى ١٦,٤٪ في عام ٢٠١٠ .

أما خلال المدة الإجمالية (٢٠٠٠- ٢٠١٠) فقد ازدادت هذه النسبة من (١,١٪) في عام ٢٠٠٠ لتصل إلى (١٦,٤٪) في عام ٢٠١٠ ، وعلى الرغم من هذه الزيادة في نسب الإنفاق الحكومي على التعليم لعام ٢٠١٠ مقارنة بـ ٢٠٠٠ إلاّ أنّه لا يزال دون المستوى المطلوب بكثير وأقل مما هو عليه في الدول الإقليمية .

اما نسبة الانفاق على التعليم من الناتج المحلي الاجمالي فلم تتحسن هذه النسبة خلال العامين ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ ، فلم تزد عن ١٪ في الغالب ، في حين كان القطاع العسكري يحتل نسبة ارتفعت تصل إلى ٤,٩٣٪ من الناتج المحلي الاجمالي، وذلك يرجع للظروف الاستثنائية التي مر بها البلد خلال تلك الاعوام وهي الاحتلال الامريكي للعراق.

اما في الاعوام التالية فقد لوحظ زيادة بنسب متفاوتة في الانفاق على التعليم من الناتج المحلي الاجمالي اذ وصلت نسبته الى (٢,٦٪) عام ٢٠٠٦ ثم ازداد الى (٤,١٪)عام ٢٠١٤ لتصل الى (٤,٦٪) عام ٢٠١٤ لكنها في الواقع تمثل زيادة مطلقة في الارقام لا تكفي لمتطلبات تطوير وتحسين البيئة الدراسية، وهي اقل مما هي عليه في الدول الاقليمية.

ففي عام ٢٠٠٨ كانت نسبة الإنفاق على التعليم (٣,٥٪) من الناتج المحلي الإجمالي في العراق ، في الوقت ذاته كانت نسبته في الكويت (٨,٢٪) والمملكة السعودية (٦,٥) والأردن (٦,٤٪) ومصر (٦,٣٪) ولبنان (٢,٦٪) وإيران (٤,٨٪) ، وهي تعتبر منخفضة جداً مقارنة بتلك الدول . (**الإستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم العالي في العراق ٢٠١١– ٢٠٢٠ : ١٥**) .

جدول (٤) المبالغ المخصصة للتربية والتعليم العالي من الموازنة العامة ٢٠١٠–٢٠١٢

وزارة التربية				
السنوات	الجاري	الاستثماري	المجموع	نسبة المخصص من الموازنة %
٢٠١٠	٥٠٤٤,٤٤٤	٥٠٠,٥٥٥	٥٥٤٤.٩٩٩	٦,٥
٢٠١١	٧١٣٣,٠٠٥	٤٥٠,٠٠٠	٧٥٨٣,٠٠٥	٧,٨
٢٠١٢	٧٦٠٣,٢٣٥	٤٥٥,٠٠٠	٨٠٥٨,٢٣٥	٦,٩
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي				
السنوات	الجاري	الاستثماري	المجموع	نسبة المخصص من الموازنة %
٢٠١٠	٢١٩٨,٥٦٣	٣٥٠,٠٠٠	٢٥٤٨,٥٦٨	٣,٠
٢٠١١	٢١٧٤,٤١٤	٤٠٠,٠٠٠	٢٥٧٤,٥٠٠	٢,٧
٢٠١٢	٢٦١٢.٢٨٢	٢٩٠,٠٠٠	٣١٠٢,٣٨٢	٢,٦

المصدر / وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، خطة التنمية الوطنية ٢٠١٣ –٢٠١٧ ، بغداد ،٢٠١٣ : ١٥٨

والحال لا يختلف كثيراً بالنسبة لتطور نسب الانفاق على التعليم العالي سواء من الموازنة العامة ام من الناتج المحلي الاجمالي، والجدول (٥)يوضح نسب الانفاق على التعليم العالي .

جدول (٥) نسب الإنفاق على التعليم العالي(مليون دينار)

السنة	نسب الإنفاق على التعليم العالي من الإنفاق العام	نسب الإنفاق على التعليم العالي من الناتج المحلي الإجمالي
٢٠٠٠	٢,٣٣	٠,٠٥٤
٢٠٠١	٢,١٦	٠,٠٧٨

السنة	نسب الإنفاق على التعليم العالي من الإنفاق العام	نسب الإنفاق على التعليم العالي من الناتج المحلي الإجمالي
٢٠٠٢	٤,١٣	٠,١٨
٢٠٠٣	١١,٤٥	١,١٤
٢٠٠٤	٠,٧٦	٠,٤٦
٢٠٠٥	١,٢١	٠,٥١
٢٠٠٦	٠,٧٤	٠,٢٦
٢٠٠٧	١	٠,٤٨
٢٠٠٨	١,٠٣	٠,٦٠
٢٠٠٩	١,٠٤	٠,٥١

المصدر / داود عبد الجبار أحمد ، دراسة وتحليل أثر مستوى الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في حجم الاستثمار في التعليم العالي في العراق للمدة من (١٩٩٥– ٢٠٠٩) ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، جامعة بغداد ، ٢٠١٢ : ٢٥٣– ٢٥٤ .

يبين الجدول (٥)نسبة الانفاق على التعليم العالي من النفقات العامة ،فان نسبة الانفاق تتنامى خلال المدة الممتدة من(٢٠٠٣–٢٠٠٠) وهذا يعكس تحسين في اجور مؤسسات التعليم العالي فضلا عن تحسين المستويات الخدمية لمؤسسات التعليم العالي في عام ٢٠٠٣اما التأرجح في نسبة الانفاق على التعليم العالي من النفقات العامة خلال المدة الممتدة من(٢٠٠٩–٢٠٠٤)نتيجة للتفاوت في العوائد النفطية والتقلبات في اسعار النفط العالمية مما انعكس ذلك سلباً على النفقات الحكومة العراقية العامة ونفقات التعليم العالي من جانب اخر.

كما يبين الجدول نفسه الانفاق على التعليم العالي كنسبة من الناتج المخلي الاجمالي، حيث بلغت اعلى نسبة (١,١٤٪)في عام ٢٠٠٣ ثم تراجعت بعد ذلك نسب الانفاق لتصل الى (٠,٢٦٪) في عام ٢٠٠٦،بعد ذلك عادت وارتفت هذه النسبة الى(٠,٥١٪) في عام ٢٠٠٩،ان هذا التأرجح في نسب الانفاق يعود الى الازمة المالية العالمية التي انعكست اثارها على انخفاض اسعار النفط ومن قم انخفضت العوائد النفطية في الاقتصاد العراقي.

وبالرغم من التحسن في نسب الإنفاق على التعليم العالي للمدة (٢٠٠٣–٢٠٠٩) مقارنة بالمدة (٢٠٠٠– ٢٠٠٢) لكن لم تبلغ مستويات الإنفاق التي كانت في النصف الثاني من الستينيات والنصف الأول من سبعينيات القرن الماضي ، ويرجع ذلك إلى قلة التخصيصات المالية لقطاعي التربية والتعليم العالي من الموازنة الحكومية للدولة كما يبينها الجدول(٥)مقارنة ببقية القطاعات كالأمن والدفاع مثلاً

يعود ذلك للظروف الاستثنائية التي يمر بها البلد بعد عام ٢٠٠٣ وما خلفه من تدهور في الوضع الأمني ، فضلاً عن الإرهاب والفساد الذي يسود مؤسسات الدولة .

سادساً : التحديات التي تواجه التعليم العالي في العراق :

هناك مجموعة من التحديات المحلية والخارجية التي يواجهها التعليم العالي في العراق كما هو الحال في غالبية الدول منها انخفاض مستوى المواءمة مع احتياجات التنمية وسوق العمل وتنامي الطلب الاجتماعي على التعليم ، وواقع سياسة القبول في التعليم العالي ، وضعف التمويل والمستوى النوعي للمناهج وجودة البرامج ، ومستوى البحث العلمي فضلاً عن تحديات أخرى فرضتها المستجدات المعاصرة متمثلة بالتطورات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعولمة والمنافسة العالمية وتأثير ذلك في إعداد خريجين قادرين على المنافسة العالمية في سوق العمل والتحديات الاقتصادية وغيرها .

وفيما يأتي خلاصة لاهم هذه التحديات التي تواجه مؤسسات التعليم العالي في العراق:

المواءمة بين مؤسسات التعليم العالي واحتياجات التنمية وسوق العمل .

١. نسبة الالتحاق في التعليم العالي .

٢. واقع سياسة القبول في التعليم العالي .

٣. تمويل التعليم العالي .

٤. الجودة الشاملة والاعتماد في مؤسسات التعليم العالي .

١. مستوى المواءمة بين مؤسسات التعليم العالي واحتياجات التنمية وسوق العمل :

تواجه معظم الدول النامية والدول العربية وبضمنها العراق تحديات ابرزها هي المواءمة بين مؤسسات التعليم بشكل عام والتعليم العالي بشكل خاص . ففي العراق تعد من التحديات الجوهرية التي تواجه قطاع التربية والتعليم بشكل عام والتعليم العالي بشكل خاص ، ويرجع ذلك إلى ضعف تطابق المخرجات مع سوق متطلبات العمل نتيجة لطبيعة المناهج الدراسية وانخفاض مستوى المهارات وقيم العمل لدى

الخريجين وافتقارهم للمرونة الكافية للتعامل مع الاحتياجات التي فرضتها التطورات في سوق العمل الناجمة عن الحروب وعدم الاستقرار السياسي ، وضخ مخرجات في تخصصات لا يحتاجها سوق العمل ونقص في تخصصات تتصاعد الحاجة إليها ، اذ تشير البيانات في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إلى اختلال التوازن بين تخصصات الخريجين ، إذ يشكل خريجو تخصصات العلوم الإنسانية نسبة أعلى من خريجي التخصصات العلمية والتطبيقية التي تتطلبها التنمية الاقتصادية .(**الإستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم العالي في العراق (٢٠١٢– ٢٠٢٢) ، ٢٠١٢)** .

لقد خصصت خطة التنمية الوطنية والإستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم العالي في العراق(٢٠١٠– ٢٠١٤) حيزاً مهماً لقضية المواءمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل ودعت إلى توسيع قاعدة التعليم العالي مما يتفق مع متطلبات التنمية .

والدراسات اشارت إلى انفصال شبه كامل بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل ، وبالنتيجة تتراكم أعداد هائلة من الخريحين العاطلين عن العمل اللذين يرفضهم القطاع الخاص بسبب انخفاض نوعياتهم وعدم ملائمة قدراتهم وكفاءاتهم لمتطلبات العمل في هذا القطاع، وتضيف الدراسات أن ما يزيد من تفاقم المشكلة هو ترسخ التوجه نحو العولمة التي تؤكد على حرية حركة رأس المال البشري مما يقود إلى شدة المنافسة على الوظائف المتوافرة في سوق العمل . (**Peril and Promise: ٢٠٠٠)** .

يتطلب التنسيق بين مؤسسات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل في المجتمع بيانات وإحصائيات والقيام بالآتي (**عبد الله بو بطانة ، ٢٠٠١) :**

- تصميم وتخطيط الهياكل التنظيمية واللوائح والوسائل والإجراءات المنظمة للعمل في قطاعات المجتمع .
- توظيف المهن والوظائف المختلفة .
- دراسة احتياجات مؤسسات المجتمع الآنية والمستقبلية .
- تحديد الدور الفعلي لمؤسسات التعليم العالي لتلبية احتياجات سوق العمل .

■ تخطيط السياسة التعليمية وفقاً للاحتياجات الفعلية والمستقبلية وتأهيل الكوادر البشرية بحسب التخصصات والقوى اللازمة لسوق العمل ، وخطط التنمية المرسومة .

٢. نسبة الالتحاق في التعليم العالي :

يعبّر هذا المؤشر عن قدرة مؤسسات التعليم العالي على استيعاب الطلبة من الفئة العمرية التعليمية المقابلة للسكان . وعلى الرغم ن تطور هذه النسبة خلال العقود الثلاثة الأخيرة ، إذ ارتفعت نسبة الالتحاق الصافي من حوالي (٨٪) في مطلع ثمانينيات القرن الماضي إلى حوالي(١٥٪)في عام ٢٠٠٤(**وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – دائرة التخطيط والدراسات والتابعة)** ، إلاّ أنّها مازالت منخفضة مقارنة بدول الجوار والدول الأخرى ، فقد بلغت هذه النسبة أكثر من (٢٥٪)في بعض الدول العربية، وتتراوح ما بين (٥٠%)إلى(٧٠٪) في الدول المتقدمة .(**العادلي، ٦٠ :٢٠١٣**).

إنّ الارتقاء بمستوى هذه النسبة لا يقع على عاتق مؤسسات التعليم العالي فقط ؛ بل يتطلب زيادة تدفقات طلبة المراحل التي تسبق مرحلة التعليم العالي ، وتشير التوقعات إلى زيادة الطلب على التعليم العالي مستقبلاً نتيجة عوامل ومتغيرات ديموغرافية واقتصادية تتمثل في ارتفاع معدلات النمو في الشباب الذين يتوقع التحاقهم بالتعليم العالي ، والعامل الاقتصادي الذي يشير إلى العلاقة الطردية بين التحصيل العلمي وتوافر فرص العمل .

ومن الجدير بالذكر الإشارة إلى أن الإستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم في العراق تستهدف رفع نسبة الالتحاق بالتعليم العالي إلى ٢٠٪ في عام ٢٠٢٢ .

واقع سياسة القبول في التعليم العالي :

تعد سياسة القبول المركزية في التعليم العالي من أبرز التحديات التي يعاني منها نظام التعليم العالي في العراق ، إن غياب إستراتيجية وطنية واضحة الأهداف تحدد فيها مقاييس علمية وتربوية ثابتة أدت إلى خضوع نظام القبول إلى تحكم

عوامل الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي ، والضغط الاجتماعي والسياسي .

يمكن إيجاز أبرز مظاهر سياسة القبول في التعليم العالي بالآتي (**منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ،٢٠١٣**) :

- خطة القبول السنوية في مؤسسات التعليم العالي الرسمية من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي غالباً ما يقتصر إعدادها على مؤشر الطاقة الاستيعابية بغض النظر عن حاجة السوق .
- تنامي سياسة الكم على حساب النوع في التعليم العالي وأعداد الخريجين في تخصصات يتعذر على سوق العمل استيعابهم نتيجة لاعتماد مبدأ توفير فرص قبول لجميع مخرجات المرحلة الاعدادية.
- استمرار اعتماد القبول بصورة كاملة على تحصيل الطالب في الامتحان الوزاري للدراسة الإعدادية ، مع أنّ هذا التحصيل قد لا يعبر في احيان كثيرة عن القدرات الحقيقية للطالب أو مدى صلاحيته للدراسة اللاحقة في التعليم العالي .
- تعميق سياسة قبول الطلبة من ذوي المعدلات العالية في التعليم الجامعي وتوجيه ذوي المعدلات الأدنى نحو معاهد التعليم التقني .

وعلى الرغم من مرور أكثر من (٤٠)عاماً على اعتماد سياسة القبول المركزي التي تزامنت مع تأسيس وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في عام ١٩٧٠ إلاّ أنّها لا زالت غير قادرة على ربط سياسة القبول باحتياجات سوق العمل .

وفي هذا الصدد نجد ان الإستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم العالي في العراق[*] قد تناولت أهمية المواءمة بين سياسة القبول المركزي واحتياجات سوق العمل واقترحت الخيارات الإستراتيجية الآتية :

١. إعداد سياسة القبول في ضوء المسوحات الجادة للقوى العاملة والطلب المتزايد على التعليم العالي .
٢. اعتماد سياسة حديثة في قبول الطلبة في التعليم العالي وعدم الاقتصار على درجات الطالب كمعيار وحيد للقبول .

---

[*]الإستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم العالي في العراق (٢٠١٢– ٢٠٢٢).

٣. تكامل منظومة التربية والتعليم العالي في إجراءات القبول .

٤. ربط استحداث التخصصات الجديدة في المؤسسات التعليمية بحاجة سوق العمل الوطنية والدولية.

٥. المراجعة الدورية للتخصصات العلمية في المؤسسات التعليمية بما يتوافق مع حاجة السوق الوطنية والدولية .

جدول (٦) تطور عدد الطلبة العراقيين المقبولين في الجامعات وهيئة التعليم التقني في السنوات الدراسية (٢٠٠٠ / ٢٠٠١– ٢٠١٣– ٢٠١٤)

السنة الدراسية	عدد الطلبة المقبولين	السنة الدراسية	عدد الطلبة المقبولين
٢٠٠٠ _ ٢٠٠١	٧٨٦٩٧	٢٠٠٨ _ ٢٠٠٩	١٠٥٢٨١
٢٠٠٢ - ٢٠٠٣	٩٤٢٣٤	٢٠٠٩ - ٢٠١٠	١٢٣٣٣٩
٢٠٠٣ _ ٢٠٠٤	١١٦٠٩٠	٢٠١٠ - ٢٠١١	١٥٧٥٦٠
٢٠٠٤ _ ٢٠٠٥	٩٥١٤٩	٢٠١١ _ ٢٠١٢	١٣٣٢١٩
٢٠٠٥ - ٢٠٠٦	١٠٨٨٥٠٥	٢٠١٢ _ ٢٠١٣	١٨٦١٣٤
٢٠٠٧ _ ٢٠٠٨	١١٤٣٥٧	٢٠١٣ _ ٢٠١٤	١٩٩٠٤٦

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الانمائي / الجهاز المركزي للاحصاء ، احصاءات التعليم العالي ، سنوات مختلفة .

٤.تمويل التعليم العالي :

إن من المؤشرات الهامة التي تدل على الأهمية النسبية التي توليها الدولة لقطاع التربية والتعليم هو الانفاق على التعليم ، وكما هو الحال في الدول النامية ، فإنّ التمويل الحكومي هو المصدر الرئيس لتمويل التعليم في العراق عكس البلدان المتقدمة التي يساهم فيها القطاع الخاص بشكل كبير في تمويل التعليم ، لكن التمويل الحكومي يبقى مؤثراً ، ومع تنامي الإنفاق على التعليم في العراق خلال السنوات الأخيرة ، إذ ارتفع من(٦,٨٪) من الإنفاق الحكومي عام ٢٠٠٨ إلى حوالي (١١٪)في عام ٢٠١٢ ، الا انه مازال منخفضاً بالقياس مع الدول العربية ،اذ اوضحت بيانات اليونسكو في الجدول أنّ الإنفاق على التعليم كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي تتراوح بين (٧،٢) في تونس و (٦،٠%)في السعودية (٦،٣)و في المغرب و (٦،٥)في اليمن مقارنة بحوالي(٣،٥). في العراق . أما في الدول الأجنبية فيشير التقرير السنوي لمنظمة التعاون والتنمية الأوروبية (نظرة على التعليم) .(**منظمة التعاون والتنمية الأوروبية** ، ، ٢٠٠٨) .أنّ الإنفاق على التعليم

في الولايات المتحدة بلغ ٤,٧٪، و٢,٧٪ في كوريا الجنوبية، وتراوحت النسبة ما بين٦٪_٢،٧%في بلجيكا والدانمارك وفرنسا ، و١,٤٪ في تركيا .

جدول (٧) مقارنة الإنفاق على التعليم في بعض الدول العربية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي

الدولة	السنة	الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي
تونس	٢٠٠٨	٧،٢
الجزائر	٢٠٠٨	٦،٤
السعودية	٢٠٠٨	٦.٠
عمان	٢٠٠٨	٤،٦
المغرب	٢٠٠٨	٦،٣
مصر	٢٠٠٨	٦.٣
العراق	٢٠٠٨	٣،٥

المصدر / Source :MENA FLAGSHIP REPORT AND UNESCO,٢٠٠٨

٥.الجودة الشاملة والاعتماد في مؤسسات التعليم العالي :

ان اتحاد الجامعات العربية يعرف ، الجودة الشاملة (Total Quaity) في التربية هي مجموعة من الخصائص التي تعبر بدقة وشمولية عن جوهر التربية وحالتها وأبعادها ومدخلاتها وعملياتها ومخرجاتها والتفاعلات المتواصلة التي تؤدي إلى تحقيق الأهداف المنشودة والمناسبة للجميع .**(اتحاد الجامعات العربية ،٢٠٠٨–٢٠٠٩)**.وهناك رؤية اخرى تعرف ادارة الجودة الشاملة بأنّها ((عبارة عن مدخل فكري وثقافي وإداري وتنظيمي ينبغي تطبيقه في الجامعات عامة لتحقيق التكامل والتنسيق بين جهود منتسبي الجامعة في كلياتها وأقسامها المختلفة ومشاركتهم في عملية التحسين المستمر للمخرجات التي تقدمها الجامعة لتلبية حاجات ورغبات الافراد لتحقيق الأهداف التي تسعى إليها إدارة الجامعة في البقاء والاستقرار والنمو)).

أمّا الاعتماد (Accreditation) فهو مجموعة الإجراءات والعمليات التي تقوم بها هيأة الاعتماد من أجل أن تتأكد من المؤسسة قد تحققت فيها شروط ومواصفات الجودة المعتمدة لدى مؤسسات التقويم .

أنّ موضوع الجودة يشمل جميع مفاصل العملية التعليمية ، وأنّها عامل أساسي في تحقيق أهداف التعليم العالي والارتقاء بمخرجات مؤسساته إلى المستويات العالمية .

في العراق ادركت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ذلك ، وبادرت إلى إنشاء وحدات متخصصة بإدارة الجودة في مؤسسات التعليم العالي العراقية ، ولكن على الرغم من ذلك فإنّ تحليل واقع التعليم العالي الوارد في الإستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم العالي في العراق اشار بوضوح إلى قدم المناهج والتكنولوجيا ، وضعف ارتباطها بحاجات التنمية الاجتماعية والاقتصادية ومتطلبات سوق العمل .

المبحث الثاني
تطور التعليم العالي الأهلي في العراق

أوّلاً : فلسفة التعليم العالي الأهلي في العراق :

ترتبط تنمية الموارد البشرية وطرق التعامل معها و مشكلاتها والسياسات اللازمة لمعالجتها بفلسفة وأيديولوجية النظام السياسي والاجتماعي للدولة ، وفي النظام الرأسمالي نجد أنّ مشكلات العمل والنشاط الاقتصادي وعناصر الإنتاج (المادية والبشرية) والسياسات التعليمية تحدد على وفق فلسفة وأيديولوجية ذلك النظام .

واما الدول النامية نجد انها تفتقد إلى فلسفة واضحة تعتمد عليها في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وافتقارها إلى السياسات الملائمة لتخطيط وتوجيه وتنمية الموارد البشرية ضمن سياسة تعليمية تنسجم مع ظروف هذه الدول ومرحلة التطور الاقتصادي والاجتماعي التي تمر بها ؛ لذلك فإنّ هدف هذه الدول تنمية الموارد البشرية من خلال سلسلة من القرارات والإجراءات والسياسات الخاصة بالاستثمار البشري الذي يحدده ويساهم به بشكل فاعل (نظام التعليم) ونمط الإنتاج السائد في المجتمع . وعليه لابد من وجود فلسفة وأيديولوجية تؤطر عملية تنمية وتوجيه الموارد البشرية بما ينسجم مع طبيعة التطور التاريخي والاجتماعي لهذه الدول .

لقد اختلفت وجهات نظر الاقتصاديين حول مضمون وأبعاد عملية التعليم ، إذ أنّ فريدمان وهو أحد الاقتصادين الرأسماليين ، نجده قد دعا إلى عدم تدخل الدولة في تمويل وتوجيه المؤسسات التعليمية وتغطية كلفها عن طريق فرض الأجور المناسبة ، كما دعا إلى تغطية كلفة التعليم المهني من قبل المستفيدين منه على أساس أنّ العائد من الاستثمار البشري يعد مرتفعاً، لذلك فإنّ تمويل التعليم يجب أن يكون عن طريق منح قروض يعاد تسديدها إلى الجهة الدائنة ؛ وذلك باستقطاع نسبة محددة من دخل الفرد المقترض المتوقع في المستقبل ، وهذا في الأساس ما تنطلق

منه مبدأ الملكية الخاصة وتعميق التفاوت الطبقي وتحقيق الأرباح الفردية (**محمد طاقة،٢٠١٠:٢٥**) .

ان هذه النظرة الفلسفية للتعليم لم تلقى القبول الواسع لدى اقتصادي الدول النامية ؛ يرجع ذلك إلى أنّ التعليم يوفر مجاناً من قبل الدولة في أغلب هذه الدول ، فالتعليم المجاني هو جزء من فلسفة وسياسة النظام السياسي والاجتماعي السائد في الدول النامية التي هدفها الأساس منع انخفاض المستوى المعيشي للأفراد والاستمرار في سياسة دعم دخول الأفراد ، فلو كان التعليم بأجور لتحمل الفرد تكاليف اقتصادية تؤثر على دخله الحقيقي.

إنّ استراتيجيات تنمية الموارد البشرية في العراق كانت تنطلق من مبدأ أساسي ، هو أنّ العنصر البشري (يعد غاية ووسيلة في عملية التنمية والبناء) في آن واحد . وكانت آثار هذه الفلسفة واضحة من خلال الإطار العام للخطط التنموية خلال مدة السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي ، والتي من خلالها خطى العراق خطوات مهمة في مجال الاستثمار في التعليم ، وذلك يعود لإدراكه أهمية العنصر البشري وتأهيله وتعليمه بالنسبة للتنمية .

وبناءً على ذلك زادت الدولة من حجم استثماراتها المالية المخصصة لهذا القطاع ، مما ادى الى زيادة عدد الجامعات والمؤسسات التعليمية والارتقاء بمستواها كماً ونوعاً خلال تلك المدة .ولكن خلال مدة التسعينيات وظروف الحصار الاقتصادي التي رافقت تلك المدة وانعكاساته على مجمل النشاط الاقتصادي والاجتماعي في البلد ، تطلب تبني استراتيجية جديدة ملائمة لطبيعة الظروف بالشكل الذي سوف يحد فيه من آثار الحصار على تنمية الموارد البشرية ، وخصوصاً قطاع التعليم ، فقد فتح الباب أمام القطاع الخاص ليلعب دوره التاريخي في مجال التنمية البشرية ، وكان التعليم العالي الأهلي أحد المنافذ الرئيسة لهذه الاستراتيجية ، التي لا تتعارض مع دور الدولة في توجيه ورقابة الجامعات الأهلية وتحديد سياستها التربوية والعلمية وفقاً لفلسفة الدولة واتجاهاتها الرئيسة .

ان المبدأ الأساسي الذي انطلقت منه الدولة في فلسفتها هو أنّ العلاقة بين الجامعات الرسمية والجامعات الأهلية هي ليست علاقة تنافسية ؛ بل هي علاقة

متكاملة أحدهما مكمل للآخر باعتبار أنّ التعليم الأهلي هو مكمل للتعليم الجامعي الحكومي ، ورأت ضرورة وجود قطاع خاص ضمن النشاط الاقتصادي العام للدولة ، وأنّ حجم ونوع هذا النشاط يجب أن يرتبط بالظروف الذاتية والموضوعية لتطور المجتمع .

ثانياً : التعليم العالي الأهلي في العراق (النشأة والتطور) :

يعد التعليم العالي الأهلي نمطاً من أنماط التعليم العالي وقطاعاً مهماً ، إذ يعد تعليماً موازياً للتعليم الحكومي ويساهم في تطوير الجانب العلمي لزيادة المنافسة العلمية بين الجامعات الحكومية والجامعات الأهلية ، هذا فضلاً عن توظيف طاقات المجتمع وإمكانياته العلمية والمادية في عملية البناء العلمي للمساهمة في النهضة من خلال إيجاد اختصاصات مكملة للاختصاصات الموجودة في الجامعات الحكومية لكي تؤسس قاعدة علمية متنوعة تلبي احتياجات المجتمع .(**مي حمودي ، ٢٠١١ : ٧٩**) .

يرجع تاريخ التعليم العالي الأهلي في العراق إلى عام ١٩٦٣ ، إذ تأسست الكلية الجامعة ببادرة من نقابة المعلمين ، وفي سنة ١٩٦٨ تم إلغاء اسم الكلية الجامعة ليحل محله اسم الجامعة المستنصرية الأهلية التي خرجت عدداً من المدرسين والمعلمين الجامعيين ورفدت دوائر الدولة بالموظفين ، وفي عام ١٩٧٤ صدر القرار المرقم (١٠٢) الخاص بإعادة تنظيم الجامعات في العراق لتصبح الجامعة المستنصرية مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي الرسمية حتى عام (١٩٨٧–١٩٨٨) كانت الانطلاقة الفعلية لادراك اهمية التعليم العالي الاهلي في العراق إذ صدر القرار رقم (٨١٤) لسنة ١٩٨٧ والذي سمح بموجبه بتأسيس ثلاث كليات أهلية في العراق بمختلف الفروع الإنسانية والعلمية إذ توفرت الشروط المطلوبة

للتأسيس وبالفعل تم تأسيس ثلاث كليات أهلية وهي كلية التراث وكلية المنصور وكلية الرافدين في بغداد، وبدأت الدراسة فيها في العام الدراسي ١٩٨٨ – ١٩٨٩ ، فيما بعد تم افتتاح كليات جديدة و في عام ١٩٩٠ افتتحت كلية المأمون كأول كلية في ذلك العام من قبل نقابة المعلمين – المركز العام ، وفي عام ١٩٩٣ تم فتح كلية شط العرب من قبل اتحاد الحقوقيين – فرع البصرة ، وكلية المعارف الجامعة التي فتحت من قبل جمعية الآداب الإسلامية – فرع الأنبار ، وفي عام ١٩٩٤ فتحت كلية الحدباء الجامعة من قبل نقابة المحاسبين والمدققين وجمعية الاقتصاديين – فرع نينوى ، وشهد ٢١ آب أغسطس لعام ١٩٩٦ صدور قانون الجامعات والكليات الأهلية رقم (١٣) والذي تم تعديله بقانون (٥٧) لسنة ٢٠٠٠ ، وقد نظمت به أحكام قانون الجامعات الأهلية عملية الاستحداث والكيفية التي يتم بها إدارة المؤسسات التعليمية من النواحي كافة ، وإنّ ما يطالب به التعليم العالي الأهلي هو ذاته ما يطالب به التعليم العالي الحكومي ، وفي العام نفسه تم فتح كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة من قبل جمعية الاقتصاديين / المركز العام عام ١٩٩٦، وكذلك كلية اليرموك الجامعة تم تأسيسها من قبل اتحاد الأدباء والكتاب العراقيين – المركز العام ، كما فتحت كلية بغداد للصيدلة من قبل نقابة صيادلة العراق عام ٢٠٠٠(**إبراهيم العلاف** :٢٠٠٠،١٨٥) .

بعد التاسع من نيسان عام ٢٠٠٣ والتغييرات والتطورات الكبيرة التي حدثت على مستوى الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، والانفتاح الذي شهدته البلاد من النواحي العلمية والتكنولوجية وعودة الكفاءات الأكاديمية من الخارج إلى العراق ازدادت مشاركة القطاع الأهلي في التعليم العالي وإنشاء الجامعات الخاصة في العراق ، إذ الاستثمار والجدوى الاقتصادية المضمونة في التعليم العالي ، إذ تم في عام ٢٠٠٤ افتتاح جامعة أهل البيت في كربلاء من قبل مؤسسة الصادق فرع من المقر الرئيسي في الولايات المتحدة – لوس أنجلوس والكلية الإسلامية الجامعة من قبل مجموعة من التدريسيين في النجف الأشرف ، وكلية دجلة الجامعة في بغداد ، وفي عام ٢٠٠٥ تم فتح ثلاث كليات هي كلية الشيح محمد الكسنزات الجامعة من قبل المركز العلمي للتصوف والدراسات الروحية ، وكلية الدراسات الإنسانية الجامعة

المفتوحة في النجف الأشرف ، وكلية مدينة العلم الجامعة في بغداد واللتان فتحتا من قبل مجموعة من التدريسيين .

وفي مطلع شباط ٢٠٠٥ أصدرت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إعلاناً جاء فيه إنّ الكليات الأهلية التي تأسست بموجب قانون الجامعات والكليات الأهلية رقم (١٣) المعدل معترف بها من قبل الوزارة ، ويتمتع خريجو هذه الكليات بالحقوق والامتيازات نفسها التي يتمتع بها خريجو الكليات الرسمية في الجامعات العراقية **(نص إعلان وزارة التعليم العالي ، ، ٣ شباط ، ٢٠٠٥)** .

وتنامى تأسيس الكليات الأهلية إذ تم افتتاح كلية الشيخ الطوسي الجامعة في عام ٢٠٠٦ من قبل شهيد المحراب للتبليغ الإسلامي في النجف الأشرف ، وبعده في عام ٢٠١٠ افتتاح ٨ كليات أهلية ، وهي كلية الرشيد الجامعة في بغداد ، وكلية العراق الجامعة في البصرة ، وكلية صدر العراق الجامعة في بغداد،وكلية القلم الجامعة في كركوك،وكلية الحسين (ع) الهندسية الجامعة في كربلاء ، وكلية الحكمة الجامعة في بغداد ، وكلية المستقبل الجامعة في بابل ، وكلية الأمام الجامعة في صلاح الدين . جاء هذا التوسع في إنشاء الجامعات والكليات الأهلية بدافع النهوض بمستوى التعليم العالي في العراق وتلبية لاحتياجات المجتمع المتغيرة ، ومع استمرار هذا التوسع في الكليات الأهلية أصبح عددها (٤٥) كلية أهلية لغاية عام ٢٠١٤ موزعة في أنحاء مختلفة من البلاد .

ان المادة الثانية من قانون الجامعات والكليات الأهلية رقم (١٣) لسنة ١٩٩٦بينت أهداف الجامعة أو الكلية الأهلية وذلك بالإسهام في أحداث تطورات كمية ونوعية في الحركة العلمية والثقافية والتربوية ، وفي البحث العلمي بمختلف نواحي المعرفة النظرية والتطبيقية ، مستنيرة بالتراث العربي والإسلامي والتربية الوطنية القومية وتلتزم بالخط الوطني المستند إلى وحدة الشعب **(قاسم تركي عواد ، ٢٠٠٩ :٩٤)** .

جدول(٨) عرض لأهم الكليات الأهلية المعترف بها حتى عام ٢٠١٤[*]:

اسم الكلية	سنة التأسيس

[*]الموقع الرسمي لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي .

اسم الكلية	سنة التأسيس
كلية التراث الجامعة – بغداد	١٩٨٨
كلية المنصور الجامعة- بغداد	١٩٨٨
كلية الرافدين الجامعة – بغداد	١٩٨٨
كلية المأمون الجامعة – بغداد	١٩٩٠
كلية شط العرب الجامعة – البصرة	١٩٩٣
كلية المعارف الجامعة – الأنبار	١٩٩٣
كلية الحدباء الجامعة – الموصل	١٩٩٤
كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة – بغداد	١٩٩٦
كلية اليرموك الجامعة – ديالى ، ولها موقع في محافظة بغداد.	١٩٩٦
كلية بغداد للصيدلة – بغداد	٢٠٠٠
جامعة أهل البيت(ع)-كربلاء	٢٠٠٤
الكلية الإسلامية الجامعة – النجف (فروع الجامعة غير معترف بها)	٢٠٠٤
كلية دجلة الجامعة - بغداد	٢٠٠٤
كلية السلام الجامعة (الشيخ محمد الكسنزان سابقاً) – بغداد	٢٠٠٥
كلية الدراسات الإنسانية الجامعة - النجف	٢٠٠٥
كلية مدينة العلم الجامعة – بغداد	٢٠٠٥
كلية الشيخ الطوسي الجامعة – النجف	٢٠٠٦
جامعة الإمام جعفر الصادق – بغداد (فروع الجامعة غير معترف بها)	٢٠٠٩
كلية الرشيد الجامعة – بغداد	٢٠١٠
كلية العراق الجامعة – البصرة	٢٠١٠
كلية صدر العراق الجامعة – بغداد	٢٠١٠
كلية القلم الجامعة – كركوك	٢٠١٠
كلية الأمام الحسين(ع) الهندسية الجامعة – كربلاء	٢٠١٠
كلية الحكمة الجامعة – بغداد	٢٠١٠
كلية المستقبل الجامعة – بابل	٢٠١٠
كلية الأمام الجامعة – صلاح الدين	٢٠١٠
كلية الحلة الجامعة – بابل	٢٠١١
كلية أصول الدين الجامعة – بغداد	٢٠١١
كلية الإسراء الجامعة – بغداد	٢٠١٣
كلية الصفوة الجامعة – كربلاء	٢٠١٣
كلية الكتاب الجامعة – واسط	٢٠١٣
كلية الباني الجامعة – بغداد	٢٠١٣
كلية المصطفى الجامعة – بغداد	٢٠١٣
كلية المزايا الجامعة – ذي قار	٢٠١٣
كلية النور الجامعة – نينوى	٢٠١٣
كلية الفراهيدي الجامعة – بغداد	٢٠١٣
كلية الكنوز الجامعة – البصرة	٢٠١٣
كلية الفارابي الجامعة – بغداد	٢٠١٣
كلية الطيف الجامعة – كربلاء	٢٠١٣
كلية ابن حيان الجامعة- كربلاء	٢٠١٤

اسم الكلية	سنة التأسيس
كلية النخبة الجامعة – بغداد	٢٠١٤
كلية النسور الجامعة – بغداد	٢٠١٤
كلية الفقه الجامعة- النجف	٢٠١٤
معهد العلمين للدراسات العلميا – النجف (جاز من قبل مجلس الوزراء)	٢٠١٤
كلية بلاد الرافدين الجامعة – ديالى	٢٠١٤

أن معظم الكليات الأهلية وأقسامها من حيث التوزيع الجغرافي تتركز في بغداد وبنسبة تزيد عن ٥٠٪ ، في حين التوزيع الأفضل يتطلب أن تكون موزعة في مختلف المحافظات ، وبخاصة تلك التي تفتقر إلى التعليم الجامعي، ولكن تزايد الطلب على هذا النوع من التعليم في بغداد، وسهولة توفير مستلزماته، جعلته يتوجه هذا التوجه ،فضلاً عن ذلك يتضح أن اختصاصات العلوم المالية والإدارية والقانونية تكاد تكون القاسم المشترك بين الكليات الأهلية، إذ أنّ معظمها ضمت إدارة الأعمال والحاسبة والقانون، هذا فضلاً عن اهتمام الكليات الأهلية بعلوم الحاسوب وهندسة البرامجيات وبحوث العمليات جاء ذلك انسجاماً مع الثورة المعلوماتية التي ابتدأت قرابة عشر سنوات.

والملاحظ كذلك أنّ عدد قليل من الكليات الأهلية يعطي اهتمام للعلوم الصرفة والطبية والصيدلانية والهندسية و ويبدو أنّ ذلك يعود إلى صعوبة استحداث مثل هذه الأقسام لما تتطلبه من مستلزمات مختبرية وبشرية، وكذلك شمول بعض الكليات للدراسات المسائية فضلاً عن الدراسات الصباحية .

وفيما يتعلق بتطور أعداد الدارسين في الكليات الأهلية ، أزداد هو الآخر ، إذ يمكن القول إنّ التعليم العالي الأهلي في العراق شهد تطوراً ملحوظاً ليس فقط من حيث عدد مؤسساته، وإنما من حيث إقبال الطلبة للالتحاق فيه ، إذ أصبحت الكليات الأهلية قناة واعدة لخريجي الدراسة الإعدادية الذين لا يحالفهم الحظ في القبول في الجامعات الحكومية بسبب شرط المعدل، لذلك شكلت ملاذاً تعليمياً آمناً لمن هم أقل حضوة في الحصول على معدلات تخرج عالية من الشباب، أو الذين لا تقبل الجامعات الحكومية تخصصاتهم أو تحدد قبولهم بنسب متواضعة(خريجو الإعداديات المهنية) أو بسبب شرط العمر وسنة التخرج (**تقرير التنمية البشرية في العراق، ٢٠١٤ : ٨٤**)، فضلاً عن تنامي الطلب على التعليم الجامعي من جهة، وانخفاض

الإنفاق الحكومي على التعليم العالي ، وعدم قدرة المؤسسات الحكومية على استيعاب هذه الأعداد المتزايدة ، والجدول (٩) يعرض التطور ومعدل الزيادة في أعداد الطلبة الموجدين في الكليات الأهلية للأعوام الدراسية (٢٠٠٠/٢٠٠١-٢٠١٣/٢٠١٤)

جدول(٩): أعداد الطلبة الموجدين في الكليات الأهلية للأعوام الدراسية (٢٠٠٠/٢٠١٣-٢٠٠١/٢٠١٤).

السنة الدراسية	عدد الطلبة الموجودين	معدل الزيادة السنوية%
٢٠٠٠-٢٠٠١	٢٢٩٤٣	-------
٢٠٠١ _ ٢٠٠٢	٢٤٣٠٧	٥,٦١
٢٠٠٢ _ ٢٠٠٣	٢٣٧٧٥	-٢,٢٣
٢٠٠٣ _ ٢٠٠٤	--------	------
٢٠٠٤ _ ٢٠٠٥	٢٤٦٦٤	------
٢٠٠٥ _ ٢٠٠٦	٢٦٧٠٦	٧,٦٤
٢٠٠٦ _ ٢٠٠٧	٢٧١٨٠	١,٧٤
٢٠٠٩ _ ٢٠١٠	٥٥٢٥٧	٥٠,٨١
٢٠١٠ - ٢٠١١	٧٥٤٠٧	٢٦,٧٢
٢٠١١ - ٢٠١٢	٩١٧٢٠	١٧,٧
٢٠١٢ - ٢٠١٣	١٠٥٤٢٦	١٣,٠٠
٢٠١٣ - ٢٠١٤	١٢١٩٤٦	١٣,٥٤

المصدر / وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء ، إحصاءات التعليم العالي سنوات متفرقة .

يتضح من بيانات الجدول تباين أعداد الطلبة الموجودين خلال المدة الدراسية ما بين (٢٠٠٠/٢٠٠١-٢٠٠٢/٢٠٠٣) بين الارتفاع والانخفاض ، إذ عندما كان أعداد الطلبة الموجودين في العام الدراسي(٢٠٠٠/٢٠٠١)(٢٢٩٤٣) طالب وطالبة ارتفع إلى (٢٤٣٠٧) طالب وطالبة في العام الدراسي (٢٠٠١/٢٠٠٢)،وبلغ معدل الزيادة السنوية ٥,٦% ثم انخفض في العام الدراسي التالي ليصبح (٢٣٧٧٥) طالب وطالبة عام (٢٠٠٢-٢٠٠٣) ، ويعزى ذلك إلى الوضع المعاشي الصعب وحالة عدم الاستقرار الناجمة عن بدء حملة احتلال العراق عام ٢٠٠٣ ، إذ بلغ معدل انخفاض الطلاب .

بعد ذلك ازداد أعداد الطلبة الموجودين واستمر الاتجاه الصعودي لأعداد الطلبة حتى بلغ في العام الدراسي (٢٠٠٦ - ٢٠٠٧)(٢٧١٨٠) طالب وطالبة و وبمعدل زيادة أكثر ٣٠٪مما كانت عليه في السابق ، وذلك يعود إلى التحسن النسبي في الوضع الأمني وانخفاض أعمال العنف، فضلاً عن تحسن الوضع

المعاشي،واستمرت هذه الزيادة ملحوظة ، فبعد أن كان عدد الطلبة(٥٥٢٥٧) طالب وطالبة في العام الدراسي(٢٠٠٩/٢٠١٠) وبمعدل زيادة بلغ ٥٠٪ أصبح في العام الدراسي(٢٠١٣/٢٠١٤)(١٢١٩٤٦) طالب وطالبة ، وهذا يرجع إلى اهتمام وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في دعم وإسناد التعليم الأهلي خلال تلك المدة ، ورغبة منها في إعادة الثقة لهذا النوع من التعليم بعد التدهور الذي شهده خلال الأعوام السابقة لكي يستعيد مكانته ضمن المنظومة التعليمية في العراق ، ويتحول إلى ظهير ناجح للتعليم الحكومي بإمكانه أن يستقطب جزءاً كبيراً من مخرجات التعليم الثانوي ، ويوفر خيارات أوسع لمن يرغب في اختيار تخصصات تتوافق مع رغباته وتطلعاته .

ولابدّ من الإشارة أيضاً إلى أنّ الكليات الأهلية وفرّت فرصاً منصفة للاناث اذ بلغت نسبتهم (٣٦٪) من إجمالي الطلبة الموجودين في الكليات الأهلية عام ٢٠١٢–٢٠١٣ بعد أن كانت (٣٢٪)تقريباً في عام ٢٠٠٣–٢٠٠٤ مما يعزز من معدلات التحاق الإناث في التعليم الجامعي وتجسير الفجوة بين الجنسين الذي هو الهدف الأساسي من الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة التي تسعى الدول **(تقرير التنمية البشرية في العراق، ٢٠١٤،مصدر سابق)** .

ثالثاً : النظام القانوني والإداري للتعليم الجامعي الأهلي :

لقد تم تقسيم هذا المطلب إلى فرعين ، الأوّل : يتضمن النظام القانوني للتعليم الجامعي الأهلي في العراق بعد صدور القانون رقم (١٣) لسنة ١٩٩٦ ، والثاني : يتضمن النظام الإداري لهذا التعليم الجامعي بعد صدور القرار المذكور .

أوّلاً : النظام القانوني للتعليم الجامعي الأهلي في العراق بعد صدور القانون رقم (١٣) لسنة ١٩٩٦ :

دخل النظام التعليمي الجامعي الأهلي مرحلة أخرى بعد صدور القرار رقم (١٣) لسنة ١٩٩٦ ، إذ حاول المشرع فيه سد النقص الذي ظهر عند تطبيق القرار رقم (٨١٤) لسنة ١٩٨٧ خاصة بعد الأخطاء الكثيرة التي رافقت تطبيق هذا القرار ، والتي أدت إلى الأضرار بالتعليم الجامعي الأهلي وزعزعت الثقة الناس فيه ، إذ إن

القرار المذكور لم يكن يعتبر الشهادة الصادرة من الكلية الأهلية معادلة للشهادة الصادرة من الكلية الرسمية إلاّ بعد تقييم من الشهادة الأولى . **(المادة التاسعة من القرار ٨١٤ لسنة ١٩٨٧)** ومن المبادئ التي جاء بها القانون الجديد رقم ٦٣ لسنة ١٩٩٦ منح السلطة لمجلس الوزراء بإجازة تأسيس كليات أهلية تتمتع بشخصية المعنوية والاستقلال المالي والإداري والأهلية القانونية الكاملة واعتبارها مؤسسات ذات نفع عام ، كما طالب القانون النقابات المهنية والجمعيات العلمية بشروط معينة لكي يتيح لها امكانية تأسيس كليات أهلية منها أن تكون قد اسست قبل مدة لا تقل عن خمس سنوات ، وتتميز بنشاطها العلمي والثقافي ، والجديد الذي تميز به هذا القانون هو السماح للأفراد بتأسيس جامعات أو كليات أهلية ، لكنه طالب أن لا يقل عدد المؤسسين عن تسعة أشخاص من حملة شهادة الدكتوراه أو بدرجة أستاذ مساعد على الأقل ، ومن أعضاء الهيئات التدريسية المعروفين ، وألغى القانون مجلس الأمناء وحل محله مجلس الكلية الذي يراد منه إدارة الكلية ، وأوجد القانون أسلوباً جديداً لأشراف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي على الكليات الأهلية يختلف عن الأسلوب الذي نص عليه القرار رقم (٨١٤) لسنة ١٩٨٧ ، إذ أوجب القانون رقم (١٣) لسنة ١٩٩٦ على الكليات الأهلية تزويد الوزارة بمحاضر جلسات مجلس الكلية والمسيرة العلمية وقضايا الترقية والرسوب والنجاح ، فضلاً عن الزيارات التفتيشية والميدانية ، وملاحظة سجلات الكلية ودفاتر الامتحانات لغرض التدقيق والمتابعة ، كما أوجب القانون حضور ممثل عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والذي يجب أن تتوفر فيه شروط عضوية الهيئة التدريسية ، ومن المشهود لهم بالخبرة والرصانة العلمية لمتابعة أعمال مجلس الكلية **(غسان زكي كاظم ، ٢٠٠١ : ٣٦)** .

وحدد القانون مدة خمسة عشر يوماً لإرسال قرارات وتوصيات مجلس الكلية إلى الوزارة من يوم صدورها ، وأوكل القانون لوزير التعليم العالي تعيين عميد الكلية بناءاً على ترشيحه من جهة المؤسسة ، شرط أن يكون من حملة الدكتوراه ويقترب اختصاصه من أحد اختصاصات الكلية ، وأن يكون متفرغاً **(المواد ١٣-٢٣ من القانون الرقم ١٣ لسنة ١٩٩٦)** ، وفي الواقع إنّ تعيين عميد الكلية من ذوي

الشهادات العلمية وحاملاً للدكتوراه ويمتاز بالكفاءة العلمية والإدارية وحاصلاً على لقب علمي يضيف طابع الرصانة والمشابهة مع الكليات الرسمية ، بعكس ما كان عليه الحال عندما كان مجلس الأمناء يسيطر على الكلية الأهلية ولاحظة أنّ أعضاءه غير مؤهلين علمياً وإدارياً ، كما حدد القانون رقم١٣ لسنة ١٩٩٦ كيفية تعيين أعضاء الهيئة التدريسية والشهادات العلمية المطلوبة وطريقة الترقيات ، وبيّن القانون طريقة توزيع وإدارة أموال الكلية الأهلية وأسلوب استثمارها . ومن المسائل المهمة التي جاء بها القانون الأخير ، اعتبار الشهادات الصادرة من الكليات الأهلية معادلة للشهادات التي تمنحها الكليات الرسمية **(نص المادة الرابعة من قانون إنشاء الجامعات الخاصة في مصر رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٢)** . كما خول القانون وزير التعليم العالي والبحث العلمي صلاحية النظر في المسائل التي تحصل بشأن القبول والترقيات والشهادات ، بينما سمحت بعض الدول للقضاء للفصل في هذه المسائل **(د. شبل بدران ، ١٩٩٣ : ٥٧)** .

ومن خلال ما تقدم يظهر لنا أنّ القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٩٦ عالج مسائل كثيرة ، وأضاف أموراً جديدة منها ما أشارت إليه المادة ٣٧ من القانون والتي تقضي بإنشاء صندوق تقاعد للتدريسيين والموظفين .

كما حجّم دور جهة التأسيس إلى حد كبير ، إذ ينتهي دورها بمجرد تأسيس الكلية الأهلية، ويظهر دور مجلس الكلية من حيث التخطيط والتنفيذ لإدارة الكلية وبين القانون آلية تشكيل المجلس ، ولكن الملاحظ في هذا القانون أنّه أدخل جوانب سياسية لا تمت للتعليم الجامعي بصلة واشترطها في المؤسسين ، ومن يكونون أعضاء مجلس الكلية منها اشتراط القانون في المؤسس أن يكون ممن لم يترك الجامعة بدون موافقتها ، وأنّه متفرغ لأعمال الكلية ومحال على التقاعد ، وغيرها من الشروط السياسية ، وفي الحقيقة أنّ تلك الشروط أو البعض منها يتقاطع مع الواقع ، ومن الصعب تحقيقها ، فعندما يشترط القانون أن يكون المؤسس أو أعضاء مجلس الكلية ممن لم يتركوا العمل في الجامعة ، نلاحظ أنّ معظم التدريسيين المعروفين من الأكاديميين وحملة الدكتوراه ذوي الألقاب العلمية قد تركوا البلاد بسبب الضغط الاقتصادي والسياسي الذي كان يعيشه أبناء الوطن ، وإنّ هذا الوضع فسح المجال

لأناس قد لا تتوفر فيهم الشروط العلمية والإدارية الصحيحة للتعليم الجامعي الأهلي فأسسوا كلية أهلية ساعدتهم في ذلك الظروف السياسية التي كانت سائدة آنذاك والتي بمجملها لا تخدم التعليم العالي **(إدريس حسن محمد، ٢٠٠١ : ٧١)** . فالخلاصة إنّ القانون وإن كان يتضمن بعض المواد الإيجابية بالنسبة للمقدار الذي كان معمول به قبله ، إلاّ أنّه كان يتضمن سلبيات كثيرة أهمها عدم الاهتمام بالكفاءة والشهادة العلمية واللقب العلمي ، والخبرة الإدارية ، ولعل أشد المواد سلبية تلك التي ترجح الجانب السياسي على الجانب العلمي والأكاديمي .

ثانياً : النظام الإداري للتعليم الجامعي الأهلي في العراق بعد صدور القانون رقم (١٣) لسنة ١٩٩٦ :

لقد أوجد هذا القانون تنظيماً إدارياً جيداً للجامعات والكليات الأهلية يماثل إلى حدٍ كبير التنظيم الإداري السائد في الجامعات الرسمية ، إلاّ أنّ الواقع العملي يشير إلى عدم وجود جامعات أهلية عند صدور هذا القانون بل كان هناك عدد من الكليات الأهلية ، لهذا لم يظهر دور مجلس الجامعة ، أما مجلس الكليات الأهلية فكان يقع عليه العبء الأكبر في إدارة تلك الكليات ، ويرأس مجلس الكلية العميد الذي بينا سابقاً الشروط الواجب توفرها فيه بحسب ما نص عليه القانون ويشمل مجلس الكلية فضلاً عن العميد معاونه ورؤساء الأقسام وممثل نقابة المعلمين الذي يجب أن تتوافر فيه شروط عضو الهيئة التدريسية وعضوين من الهيئة المؤسسة للكلية يجب أن يتوافر فيه شروط عضو الهيئة التدريسية أيضاً . وقد بين القانون كيفية انعقاد مجلس الكلية وأوجب عليه إرسال محاضر المجلس إلى الوزارة متضمنة كافة القضايا التي تمت مناقشتها كما بينا سابقاً ، ولكن على الرغم مما تطلبه القانون من شروط التعيين لعميد الكلية الأهلية أثبت الواقع وصول شخصيات إلى رئاسة مجلس الكلية لا يملكون الإمكانية العلمية والإدارية ، ينطبق هذا الوصف على بعضهم وقد حصل ذلك في ظل النظام السابق **(د.سامية سعيد يناغور، ١٩٩٩ :٢١)**، أما بعد التغيير الذي حصل فقد تم الاهتمام بالشروط العلمية والموضوعية ، وكان لهذا التوجيه الجديد دور بناء وإيجابي كبير انعكس أثره على الكليات الأهلية الحالية ، ومما يجدر ذكره أن هيكل الجامعة الأهلية لم يظهر من الناحية الواقعية إلاّ

بعد التغيير السياسي الذي حصل وعودة الكفاءات من الخارج واشتراك هذه الكفاءات مع رؤوس الأموال الخيرة الذي كان له الدور الكبير في ظهور الجامعات الأهلية إلى حيز الواقع العملي ، ولهذا فإنّ الجامعة الأهلية الحالية تضاهي الجامعة الرسمية وتتنافس معها ، وما دمنا بصدد النظام الإداري للكليات الأهلية وبيان هيكلها ، لابدّ من ملاحظة أن القسم العلمي يعتبر الوحدة الأساسية والمهمة في الكلية ، لذلك يجب أن يرأسه تدريسي مرشح من قبل عميد الكلية ، ويرأس القسم في اجتماعات مجلس القسم وعضوية التدريسيين في القسم.

ومن الجدير بالذكر إنّ التجربة قد سارت شوطاً كبيراً في الدول المتقدمة وبعض الدول العربية مصر والأردن وتونس ، ففي مصر مثلاً يعتبر القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٢ بداية لتأسيس التعليم الجامعي الأهلي **(د.شبل بدران ، ١٩٩٢ ، ٣١)** ، لكن الملاحظ في مصر وخاصة في الأوساط العلمية وجود مؤيدين لأقامة التعليم الجامعي الأهلي مع بعض المعارضين له لمجلس الأمناء ، إذ اوجب القانون أن يكون رئيس الجامعة مرشحاً من قبل السلطة المؤسسة ، وكذلك العمداء وبسبب ما خوله القانون لهم فإنّ بعضهم يرى أن ذلك ربما ينعكس سلباً على التعليم الجامعي الأهلي . وفي الأردن تعتبر معايير الاعتماد العام للجامعات الخاصة رقم (١) لسنة ١٩٩٩ والنافذة حالياً المحددة لواقع التعليم الجامعي الأهلي في الأردن ، إذ تطلبت هذه المعايير في مجلس الأمناء أن يتألف من خمسة عشر عضواً ، ويقوم رئيس مجلس التعليم العالي بتنسيب رئيس الجامعة وعضوين، أما الباقون فينسبهم المالك للمؤسسة الخاصة ، ويلاحظ أن معظم أعضاء المجلس منسبين من قبل المؤسسة الخاصة **(د. كنعان نواف ، ٢٠٠٠ : ١٤)** ، مما يؤدي إلى سيطرتهم على الجامعة الأهلية ، كما أنّه لم يشترط في المؤسس المالك أن يكون من الأكاديميين .

ومن الملاحظ القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٩٦ وما يتعلق بالجانب الإداري بالتحديد ، نستنتج أنّ أهم جانب هو الجانب البشري والأكاديمي المتخصص الكفء القادر علمياً وإدارياً على السير بالتعليم الجامعي الأهلي قدماً إلى الأمام ، أما ما يخص البناية وتعيين موظفين جدد أو العمال ، فمن الممكن حلها بتوسيع البناية

وتعيين موظفين ، أما حملة الشهادات العلمية العليا ، فليس من السهل الحصول عليهم خاصة أن الأمر يتطلب خبرة وممارسة في الجامعات الرسمية سابقاً ليساهم التعليم الأهلي في بناء البلاد وتنفيذ خطط التعليم الجامعي الأهلي لخير البلاد .

رابعاً : سياسات القبول وتحديد الأجور في التعليم العالي الأهلي في العراق :

عمل المشرع العراقي على إرساء القواعد القانونية الخاصة بتنظيم قيام مؤسسات التعليم الأهلي في العراق كما وضحنا سابقاً ، وذلك يعبر عن اهتمامه بهذه المؤسسات وإدراكه لأهميتها ودورها في رفد المجتمع بالكفاءات العلمية ؛ لكونها من مؤسسات النفع العام ذات الاهتمامات الثقافية العلمية والتربوية . **(قاسم تركي عواد ، ٢٠٠٩ : ٩٣) :**

أ – شروط القبول في الكليات الأهلية (مي حمودي ،٢٠١١:٨٣) :

١. العمر : إذ يقبل بالدراسات الصباحية من لم يتجاوز عمره الثلاثين عاماً ، ويمكن أن يسجل من تجاوز ذلك العمر في الدراسات الأهلية المسائية بحسب تعليمات الوزارة .

٢. التحصيل الدراسي : يقبل خريجو الإعداديات بفرعيها العلمي والأدبي والمهني ، إذ يقبل مباشرة خريجو الأقسام العلمية والأدبية في الأقسام التي يرغبون فيها ، أما خريجو الإعدادية المهنية يقبل في الدورات التأهيلية وذلك تمهيداً لقبولهم في المراحل الأولى من الأقسام العلمية المكملة أو المشابهة لتخصصاتهم في الإعدادية .

٣. المعدل : يتنافس المتقدمون فيما بينهم للحصول على الأقسام العلمية بحسب معدلاتهم ، إذ يقبل معدل عالٍ بالنسبة للتخصصات الطبية والهندسية ، في حين يترك المعدل للدراسات الإنسانية ، ويكون بحسب تاريخ التقديم للقبول بالنسبة لرغبة المتقدم للدراسة في الكلية الأهلية .

ب – تمويل الكليات الاهلية وأسس تحديد الأجور فيها :

ان اساس التمويل في معظم الكليات الاهلية يعتمد على الرسوم التعليمية التي يدفعها الطلاب وبدون هذه الرسوم قد يكون بقاء هذه المؤسسات مستحيلاً، وهناك نسبة صغيرة من هذه المؤسسات الخاصة لديها موارد تمويل اخرى، فالجامعات المنتمية الى منظمات دينية تحصل احياناً على تمويل من هذه المنظمات. اما اسس

تحديد الاجور في الكليات الاهلية، فالمعروف عن الكليات الأهلية بشكل عام أنّها مشروع تربوي وخدمي ، والهدف منه تحقيق المنفعة العامة ، و يتم تحديد الحد الأدنى للأجور على أساس مبدأ الموازنة والاتساق الوثيق بين ظروف الكلية المالية من جهة والظروف الاقتصادية والاجتماعية للطلبة من جهة أخرى وليس على اساس الربط بين الطلب والعرض على هذه الخدمة والاستفادة من اقصى ربح او على اساس تقديرات ارتجالية ، إذ ليس كل الطلبة الملتحقين بالكليات الأهلية هم من ذوي الدخل العالي ، وإنما هناك طلبة من الطبقات المتوسطة أيضاً .

وعليه فقد جاء في دراسة سابقة للدكتور محمد طاقة وحسين عجلان مجموعة من الأسس يعتمد عليها عند تحديد الأجور :

١. أجور الطلبة الدارسين في الكليات الاهلية تمثل المصدر الرئيس لإيراداتها ، خصوصاً إنّ هذه الكليات تمول ذاتياً ونادراً ما تتلقى دعماً مالياً من جهة رسمية ، ولم يكن أي ممول أو مساهم فيها ، لذلك فإنّ الأجور الدراسية تعد المصدر الوحيد ، وهي تغطي معظم النفقات والفقرات التي تتكون منها الميزانية التخمينية السنوية وخاصة فقرة الأجور والرواتب التي تشكل أكثر من (٧٠٪) من فقرات الميزانية لأغلب الكليات الأهلية .
٢. إنّ التغيرات التي طرأت على مستويات الأجور والرواتب للتدريسيين وأساتذة الجامعات الرسمية قد أدت إلى حدوث فجوة واسعة بينها وبين مستويات أجور أساتذة الكليات الأهلية ، وقد دعت الضرورة إلى سد هذه الفجوة وإجراء الموازنة والاتساق الممكن عن طريق زيادة نسبة الأجور الدراسية (طالما هي المصدر الوحيد لخلق هذه الموازنة) ، وقد ساهمت هذه المعالجة إلى حد ما في عدم تسرب التدريسيين واستقرار الكادر التدريسي .
٣. تزيد الكلية الأجور الدراسية السنوية من اجل زيادة انفاقها الاستثماري والتوسع والاستمرار في تطوير انشطتها المختلفة .
٤. تعكس الاجور الدراسية السائدة في الكليات الاهلية الكلفة الحقيقية للتعليم العالي بالنسبة للطالب العراقي ، والتي هي منخفضة مقارنة بما هو موجود في دول الجوار ، كما وتعد من أدنى مستويات الأجور الدراسية في المنطقة .

٤. إنّ إدارة الكليات الأهلية اعتمدت بعض السياسات والإجراءات التي تخفف من عبء الأجور الدراسية منها :

- تعمل الكليات الاهلية بمبدأ تقسيط الأجور السنوية .
- انشاء صندوق التكافل الاجتماعي لمساعدة الطلبة غير القادرين على دفع الأقساط في الكليات .
- الاخذ بمبدأ إعفاء الطلبة المتفوقين في الامتحانات النهائية لجميع المراحل الدراسية من الأقساط السنوية .

ت – الجوانب المالية في قانون الجامعات الأهلية رقم ١٣ لسنة ١٩٩٦ :

من أجل تحديد المواصفات التي يجب أن تؤسس بموجبها الجامعات والكليات الأهلية ، ولأجل تعزيز المكانة العلمية لهذه المؤسسات بما يؤمن تحقيق أهدافها عن طريق منحها الاستقلالية والمرونة العلمية للتطور بما يجعلها نمطاً خاصاً للتعليم العالي في العراق مع ضمان مستوى علمي رصين لخريجيها من خلال الإشراف العلمي لوزارة التعليم العالي عليها ، وفيما يلي المواد التي تضمنها القانون والمتعلقة بالجوانب المالية **(قاسم تركي عواد ، ٢٠٠٩ : ٩٤–١٠٨)** :

المادة (٤) : للجامعة أو الكلية شخصية معنوية واستقلال مالي وإداري وتتمتع بالأهلية القانونية الكاملة لتحقيق أهدافها ، وتعتبر من المؤسسات ذات النفع العام .

المادة (٢٦) : تتكون المالية الجامعة أو الكلية الأهلية من :

أوّلاُ : مساهمة الجهة المؤسسة لها .

ثانياً : الأجور الدراسية .

ثالثاً : المنح والهبات والإعانات والوصايا والوقف .

رابعاً : الإيرادات الناجمة عن نشاطاتها المختلفة .

المادة (٢٧) : للجامعة أو الكلية استثمار أموالها بما ينسجم مع أهدافها .

المادة (٢٨) : يوزع صافي الوفر السنوي للجامعة أو الكلية على الوجه التالي :

أوّلاً : ما لا يزيد عن نسبة (١٠٪) للجهة المؤسسة .

ثانياً : ما لا يقل عن (١٥٪) لتشجيع البحث العلمي في التأليف والترجمة والنشر .

ثالثاً : يكون المتبقي من صافي الوفر المالي السنوي لتغطية نفقات توسيع وتطوير نشاط الجامعة أو الكلية أو أي مجال آخر من شأنه تحقيق أهدافها .

المادة (٢٩) :

أوّلاً : تعفى الجامعة أو الكلية من ضريبة الدخل .

ثانياً : تعفى الدخول المتحققة من الجامعة أو الكلية لأعضاء التدريسية أو العاملي فيها من ضريبة الدخل .

المادة (٣٠) : تعفى استيرادات الجامعة أو الكلية من المواد والأجهزة والعدد وأجزائها أو المطبوعات المستوردة المقررة في خططها وبرامجها والتي تخدم أغراضها من الرسوم الكمركية .

خامساً : مشكلات التعليم العالي الأهلي في العراق :

إنّ زيادة أعداد الطلبة الملتحقين في التعليم العالي الحكومي رغبة منهم في إكمال دراستهم في التعليم العالي كان الدافع وراء هذا الانتشار والتوسع الذي يشهده العالم العربي للكليات والجامعات الأهلية ، الأمر الذي دفع الدول العربية إلى فتح المجال امام القطاع الأهلي للاستثمار في التعليم العالي ، وعلى الرغم من أنّ بعض الكليات الأهلية قد اخذت بنظر الاعتبار احتياجات المجتمع المحلية ، إلاّ أنّه نجد أن بعضها وقع في المشكلات نفسها التي واجهت الكليات والجامعات الحكومية من حيث طرق التدريس والتركيز على التخصصات النظرية ، فضلاً عن ذلك مشكلات التعليم العالي الأهلي كثيرة وهي لا تقتصر على العراق ، وإنما تتجاوزه إلى الدول العربية الأخرى ، وإنّ التصدي لهذه المشكلات جزءاً من عملية إصلاح التعليم العالي عبر تشخيص مفاصل الضعف فيه ، ومن ثم استخدام الوسائل والأساليب الحديثة التي تمكنه من لعب دور إيجابي في تخريج عناصر نافعة ومنتجة للمجتمع .

وعلى العموم إنّ أبرز المشكلات التي تواجه التعليم الجامعي الأهلي ما يلي **(عبد الجبار سعد ، ٢٠٠٠) :**

١. لم يتمكن التعليم الجامعي الأهلي حتى الآن من كسب ثقة المواطن ، بحيث يكون منافساً للتعليم الجامعي الحكومي ، ويؤدي إلى الارتقاء به ، بل يتم تشجيع

التعليم الأهلي استناداً إلى فلسفة تنطلق من مبدأ التكامل بين التعليم الحكومي والتعليم الأهلي .

٢. ان فتح الجامعات الأهلية دون التأكيد على توفر الشروط الضرورية اللازمة لتقديم التعليم بمستوى أفضل ، نتج عنه افتتاح جامعات في مبان غير معدة لتقديم التعليم ، حيث ان أغلب الكليات الأهلية عبارة بيوت سكنية أو عمارات خالية من ابسط مستلزمات التعليم العالي فشكلت ضرراً على سمعة التعليم العالي .

٣. غياب التشريعات والضوابط التي تنظم عملية الإشراف على التعليم الجامعي الأهلي والتي يجب الالتزام بها وعدم الخروج عن الأهداف المرسومة له ، وبالتالي تحوله إلى سلعة تجارية تهدف الى الربح بدرجة رئيسة .

٤. قلة أعداد الطلبة الملتحقين في الجامعات الأهلية والذي يعود الى ارتفاع الرسوم الدراسية، وبالتالي استمرار الضغط على التعليم الجامعي الحكومي المجاني ، فضلاً عن عدم تعود المواطن على شراء الخدمة التعليمية واعتقاده بأن التعليم مسؤولية الدولة وحدها .

٥. الاعتماد على أعضاء هيئة التدريس العاملين في الجامعات الحكومية وبنظام الساعات وعدم توفر الهيئات التدريسية المتفرغة ، جعل الدوام في كثير من الكليات الأهلية لا يتجاوز يومين أو ثلاثة أيام في الأسبوع ، الأمر الذي يخل بالعملية التربوية إذ يقتصر دورهم على العملية التدريسية ، ومن ثم فقدان القدرة على القيام بالنشاط البحثي الذي يساهم في الارتقاء بمستوى التعليم الجامعي .

٦. يكون التركيز على الدراسات النظرية دون التطبيقية في معظم الكليات الاهلية ، نظراً لقلة التكاليف التي تتطلبها ، فضلاً عن ذلك فإنّ المواد التدريسية عبارة عن ملازم من وريقات معدودة لا تتناسب مع أهمية المادة والمستوى العلمي .

إضافة إلى ما تقدم فإنّ هناك دراسة قدمها محمد طاقة وحسين عجلان من كلية بغداد للعلوم الاقتصادية[*] ، يعترف بضخامة المشكلات التي تواجه مؤسسات

---

[*]فلسفة التعليم الجامعي الأهلي في العراق ، المضمون والأبعاد ، محمد طاقة ، وحسين عجلان ، بحوث المؤتمر العلمي الثاني لجامعة أهل ألبيت : ١٧٧)

التعليم العالي الأهلي والتي تذكر الدراسة عدداً منها، وهي: النقص الكادر التدريسي وعدم استقراره سنوياً ، مما دفع بعض الكليات الأهلية إلى غلق بعض الأقسام العلمية ، لعدم توفر الكادر التدريسي. وعدم امتلاك معظم الجامعات والكليات الأهلية الأبنية (المملوكة) لذلك فأغلبها تعاني من نقص دائم في مجال تخصص القاعات الدراسية والمرافق الإدارية ، ونقص المختبرات والتجهيزات الملحقة لها فأن عدم التنسيق والتعاون مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي نتج عنه عدم استقرار سياسة القبول في الجامعات والكليات الاهلية سنويا وبالتالي عدم تحديد أهداف كمية ونوعية للتعليم الجامعي الأهلي عندما تضع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي خطة القبول في الجامعات الحكومية سنوياً .

سادساً : التعليم العالي الأهلي في دول الجوار (رؤية مقارنة) :

ان الجامعات الخاصة في الدول العربية هي تجربة حديثة العهد نسبياً ، وقد انتشرت بشكل واسع في السنوات الأخيرة مما أثار الجدل حول أدوارها الإيجابية والسلبية ، فقد بقي التعليم العالي في البلدان العربية ، ولعقود طويلة رسمياً وهدفه تأمين التعليم العالي شبه المجاني لشرائح المجتمع ، ولكن في المدة ما بين ١٩٩٥–٢٠٠٥ بدأت الدول العربية بتطبيق برامج التحرير الاقتصادية والخصخصة ، فبدأت الجامعات الخاصة بالانتشار السريع وبأعداد كثيرة خلال مدة وجيزة ، وقد تزامن ذلك مع تنامي حجم المشكلات في التعليم العالي الحكومي ، فالجامعات الحكومية تعاني من ارتفاع كبير لأعداد الطلاب في ظل الإقبال الكبير على التعليم العالي بين أوساط الشباب العربي في ظل الثورة المعلوماتية والانتقال العالمي إلى اقتصاد المعرفة ، فالطلاب الذين لم تمكنهم درجات نجاحهم في الثانوية العامة من الانتساب للجامعات الرسمية ، أخذوا يبحثون عن فرص للتعليم في الجامعات الخاصة والأنماط الأخرى من التعليم المأجور كالتعليم الموازي والتعليم المفتوح ، بهدف تحسين فرصهم في الوصول إلى فرصة عمل ، إذ يلاحظ وقبل مرحلة التحرير الاقتصادي– أنَ عدد الجامعات الخاصة كان محدوداً جداً ولم يتجاوز عدد الجامعات العربية أكثر من ٨٣ جامعة في عام ١٩٨٤–١٩٨٥ ، منها ٤٥ جامعة شاملة ، ونحو (٣٨) جامعة تطبيقية متخصصة وعدد الكليات فيها ٥١٠ كلية ، وشهد التعليم العالي العربي بعد

مرحلة التحرير الاقتصادي تطورا كميا كبيرا تمثل بارتفاع عدد الجامعات العربية في عام ١٩٩٠–١٩٩١ إلى ١١٨ جامعة ، نصيب الجامعات الخاصة منها ٤١ جامعة (أقل من الثلث) ثم أرتفع عدد الجامعات العربية في العام الدراسي ٢٠٠٥–٢٠٠٦ إلى ٣٠٨ جامعة فارتفع عدد الجامعات الخاصة من ٤١–١٥٩ جامعة تضم ٢٧٣ كلية ، إي ازداد عدد الجامعات الخاصة بنحو أربعة أمثال تقريباً في حين كان عدد الجامعات الرسمية ١٤٩ جامعة تضم ١١٩١ كلية ، مما يشير بوضوح إلى قلة عدد الجامعات الخاصة مقارنة بالجامعات الرسمية سواء في عدد الكليات أم عدد الطلاب **(د. سمير الشيخ علي: ٤٤)** .

واقع التعليم العالي والجامعات الخاصة في الأردن :

ازداد التوجه في الاردن نحو الاستثمار في إنشاء الجامعات الأهلية الخاصة إلى جانب الجامعات الحكومية ، وأصبحت الجامعات تمثل عنصراً مهماً في قطاع التعليم العالي في الأردن ، إذ لا يمكن التقليل من مساهمتها في تعزيز الاقتصاد الأردني وخدمة الأعداد الكثيرة من الطلبة الراغبين في إكمال دراستهم الجامعية من داخل الأردن وخارجه .

فمنذ بداية مسيرة التعليم في الأردن في مطلع النصف الثاني من القرن العشرين ومؤسسات التعليم العالي تشهد توسعاً كمياً كبيراً ، إذ سمحت تشريعات التعليم العالي بتنوع الجامعات وتعدد الأنماط التعليمية ، وفتحت الباب أمام إنشاء جامعات أجنبية خاصة ، فضلاً عن إنشاء فروع للجامعات الأردنية في الخارج **(عربيات ، ٢٠٠٧)** ، وهذا التوجه نحو التعليم العالي الخاص مرتبط بالتطور الاقتصادي وتزايد أعداد السكان لأسباب طبيعية أو ألإقليمية وبالتالي تزايد أعداد الطلبة وتصاعد درجة الوعي والانفتاح على مظاهر العولمة ، فضلاً عن الاستثمار والجدوى الاقتصادية المضمونة في مجال التعليم .

لقد تم إصدار قوانين وأنظمة متعددة لتعليم العالي في الأردن منها قانون التعليم العالي رقم (٢٨) لسنة ١٩٨٥،وقانون الجامعات الحكومية رقم (٢٩) لسنة ١٩٨٧ ،

وقانون الجامعات الخاصة رقم (١٩) لسنة ١٩٨٩ ، وقانون التعليم العالي المؤقت رقم (٤١) لسنة ٢٠٠١(**وزارة التعليم العالي ، ٢٠٠٣**) .

و التعليم العالي في الأردن مؤسساته متنوعة فمنها الجامعات الحكومية وتخضع لقانون التعليم العالي والبحث العلمي وقانون الجامعات الرسمية ، والجامعات الخاصة تخضع لقانون التعليم العالي والبحث العلمي وقانون الجامعات الخاصة ، والجامعات الأجنبية المشتركة : مثل الجامعة الأردنية الألمانية وجامعة هيدرزفيلد البريطانيةUniversity Hudders Field مع جامعة البلقاء التطبيقية ، وجامعة نيويورك لتكنولوجيا المعلومات NYIT مع جامعة العلوم والتكنولوجيا ، فضلاً عن وجود أنماط جديدة للتعليم العالي مثل الجامعات المفتوحة والدرجات العلمية المشتركة والتعليم الالكتروني والجامعات الافتراضية .

وكذلك تميز الأردن بالسماح للقطاع الخاص تأسيس كليات مجتمع أهلية تملكها وتديرها شركات خاصة تهدف إلى تحقيق الربح ، فقد تأسست أول كلية مجتمع خاصة عام ١٩٦٧ ، وتوالت بعد ذلك وتيرة إنشاء الكليات الخاصة لتبلغ (٢٢) كلية في عام ١٩٩٠ ، وفي العام نفسه منح ترخيص لإنشاء أول جامعة أردنية خاصة ، وهي جامعة عمان الأهلية والتي باشرت عملها في العام الجامعي ١٩٩٠–١٩٩١ ، توالى بعد ذلك تأسس الجامعات الخاصة ليصل عددها في العام الدراسي ٢٠٠٨–٢٠٠٩ (١٦) جامعة منها (١٣) جامعة تقدم دراسة على مستوى البكالوريوس ، وجامعتين متخصصتين في تقديم برامج الدراسات العليا (الماجستير ، والدكتوراه) هما جامعة عمان العربية وجامعة جدارا في مدينة إربد ، وفرع الجامعة العربية المفتوحة في عمان ، وتقدم برامج للتدريس عن بعد .

ويبين الجدول (١٠) تطور عدد أعضاء الهيئة التدريسية وأعداد الطلبة في بعض الجامعات الخاصة الأردنية على مستوى البكالوريوس منذ العام الدراسي ١٩٩٩–٢٠٠٠ ، وحتى العام الدراسي ٢٠٠٨–٢٠٠٩ .

الجدول (١٠) تطور عدد أعضاء الهيئة التدريسية وأعداد الطلبة في بعض الجامعات الخاصة الأردنية على مستوى البكالوريوس منذ العام الدراسي ١٩٩٩–٢٠٠٠ ، وحتى العام الدراسي ٢٠٠٨–٢٠٠٩ .

الجامعات الخاصة	إحصاءات عام ١٩٩٩ - ٢٠٠٠(*)			إحصاءات عام ٢٠٠٤ _ ٢٠٠٥(**)		إحصاءات عام ٢٠٠٨ – ٢٠٠٩		
	الجهاز الأكاديمي	عدد الطلبة الكلي	الوافدون	الجهاز الأكاديمي	عدد الطلبة المسجلين	الجهاز الأكاديمي	عدد الطلبة الكلي	الوافدون
جامعة عمان الأهلية	١٨٤	٤٣٧٢	١٢٦٥	٢٠٤	٥٤٥٦	٢٥٦	٦٣٢٩	٢٦٨٨
جامعة العلوم التطبيقية الخاصة	٣٢٦	٧٧٦٢	١٨٣٤	٢١٧	٦٣٢٦	٢٩٨	٧٩٣٤	١٩٢١
جامعة فيلادلفيا	١٩٢	٣٨٥٠	٢٧٠	٣٥٩	٧٥٤١	٢٩٨	٦٦٦٦	١٩٢١

(*)المصدر / د. هالة عبد القادر صبري : جودة التعليم العالي ومعايير الاعتماد الأكاديمي (تجربة التعليم الجامعي الخاص في الأردن ، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي ، المجلد الثاني ، العدد (٤) ، ٢٠٠٩ : ١٥٩) .

(**) المصدر / د. هالة عبد القادر صبري ، واقع التعليم الجامعي الخاص في الأردن ، بحوث وأوراق عمل مؤتمر (الجامعات العربية التحديات والآفاق المستقبلية)المنعقد في الرباط – المملكة المغربية في ديسمبر ٢٠٠٧ : ٤٠٥–٤٠٦ .

الجامعات الخاصة	إحصاءات عام ١٩٩٩ - ٢٠٠٠(*)			إحصاءات عام ٢٠٠٤ _ ٢٠٠٥(**)		إحصاءات عام ٢٠٠٨ _ ٢٠٠٩		
	الجهاز الأكاديمي	عدد الطلبة الكلي	الوافدون	الجهاز الأكاديمي	عدد الطلبة المسجلين	الجهاز الأكاديمي	عدد الطلبة الكلي	الوافدون
جامعة الإسراء	١٣٦	٢٤١٢	٧١١	٢٢٥	٥٦٤٩	٢٨٤	٦٨٥٢	١٣٥٦
جامعة البترا الخاصة	١٣٢	١٥٦٢	٣٩٤	٢٠٤	٣٩٢٦	٢٩٢	٢٧٧١	١١٥٧
جامعة الزيتونة الخاصة	١٢٩	٣٢٠٣	٤٠٤	٢٥٥	٧٧٢٣	٢٩٢	٧٩٨٤	١٣١٨
جامعة الزرقاء الأهلية	١١٢	٢٨١٢	٣٣٢	١٥٣	٤٣٨٠	٢٢٦	٥٧٧٧	٤٦٤
جامعة أربد الأهلية	١٠٧	٢٩٦٢	٥١	١٢٩	٣٧٤٩	١٣٢	٤٢٣٠	٢١٠
جامعة جرش الأهلية	١٣١	٣٨٣٤	٨٥	١٦٦	٤٦٩٠	١٧٧	٤٨٠٧	٥٢٤
جامعة الأميرة سمية للتكنولوجيا الأهلية	٦٨	١٠٢٤	٣٤	٤٣	٧٨٥	٥٦	١٣١٧	١٤٢
الأكاديمية الأردنية للموسيقى الأهلية	١٨	٦٢	٥	٦	٣٤	٢٠	١٠٣	٨٣
كلية العلوم التربوية الجامعية	٣٤	٧٨٧	٧٠	٢٣	٥٣٩	٣٢	٦٥٢	٨٦

ويلاحظ ان حجم مشاركة القطاع الأهلي في التعليم العالي في الاردن ازداد في السنوات الاخيرة ، ويعود ذلك الى ضعف الطاقة الاستيعابية السنوية للجامعات الحكومية ، والتي تبلغ (٤٠٪) فقط ، وكذلك إلى السياسات المتبعة لقبول الطلبة في هذه الجامعات تحول دون التحاق أعداد كثيرة من الطلاب فيها وإلى محدودية فرص التعليم المتاحة لأبناء المغتربين المقيمين في الخارج، والتوجه السريع نحو الخصخصة ، إذ الاستثمار والجدوى الاقتصادية مضمونة في مجال التعليم العالي وكانت هناك دعوة لوقف منح رخص لإنشاء وتأسيس جامعات خاصة جديدة ، إذ إن إنشاء تلك الجامعات بحاجة إلى امتلاك المعرفة والخبرة المناسبين فضلاً عن البنية التحتية والكوادر الأكاديمية والمختبرات والمكتبات والمشاركة في الأنشطة الاجتماعية والوطنية .

المبحث الأول
كلفة الاستثمار في التعليم العالي الأهلي

يعتمد قرار الاستثمار في التعليم على حجم الاستثمارات المطلوبة والعوائد الاقتصادية أو الأرباح المتحققة منها إذا ما استثنينا العوائد الاجتماعية أو الثقافية المتحققة ، وهي في أغلب الأحيان خارج القيود التي يذهب إليها المستثمر ، والمؤشرات العامة للاستثمار في التعليم العالي الأهلي في العراق تؤكد أنّ هذا النوع من الاستثمار يحقق عوائد اقتصادية جيدة للمستثمرين لأسباب ترتبط بعوامل الكلفة الاستثمارية المتوسطة التي يتطلبها الاستثمار في التعليم الأهلي في العراق والمرتبطة أساساً بانخفاض المتطلب النوعي للاستثمار في التعليم الأهلي وفقاً لمتطلبات التعليمات الحكومية التي تحدد المقررات النوعية للاستثمار الأهلي من البنى التحتية أو نوعية الموارد البشرية المطلوبة .

أنّ قرار الاستثمار في التعليم الأهلي في العراق يرتبط بتحليل عناصر التكاليف من تمويل ومواد وعمال وخدمات وأنشطة ، وهي في الغالب يتم قياسها عند أدنى مستوى من الكفاءة الإنتاجية وبأقل كلفة ، وتصنف التكاليف التعليمية التي يحاول المستثمر تأمينها إلى:

١. الكلفة الجارية والكلفة الرأسمالية .
٢. الكلفة المباشرة والكلفة غير المباشرة.
٣. كلفة الفرصة البديلة .

وعلى مستوى تحليل متطلبات الكلف الاستثمارية المشار إليها أعلاه ، فهي أقل بالنسبة للكلف التي يتطلبها الاستثمار في التعليم العالي الحكومي ؛ لأنّ المستثمر الخاص يستطيع أن يراقب أو يخطط للتكاليف بطريقة ترتبط بدواعي العائد الاقتصادي من الاستثمار وخلافه فهو غير ملزم على الاستمرار في نشاطه الاستثماري .

وعليه يكون عامل الكفاءة الإنتاجية أو الاستثمار الأمثل للموارد المالية المتاحة للاستثمار بالنسبة للقطاع الخاص هو أفضل من الكفاءة الإنتاجية والاستثمارية الأمثل للموارد المتاحة في الاستثمار الحكومي في قطاع التعليم العالي .

ومن خلال محاولة الباحثة في الوصول إلى البيانات التي تساعد على تحليل القرارات الاستثمارية للقطاع الخاص في التعليم العالي لاحظنا أنّ المؤسسات الإحصائية العراقية لا يتوفر لديها البيانات المالية للنشاطات الاستثمارية للمؤسسات التعليمية الأهلية ، فمن خلال متابعة الباحثة لسلسلة إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء لم تحصل أية بيانات تشير إلى حجم الإنفاق الاستثماري الخاص في التعليم الأهلي العراقي فلم تشر البيانات الإحصائية إلى حجم النفقات الرأسمالية أو الجارية ولا حتى إلى أنواع الكلفة المباشرة أو غير المباشرة ، كما تفتقر هذه الإحصاءات إلى تحليل الأرباح والخسائر في النشاط الاستثماري للمؤسسات التعليمية الأهلية في العراق ، كذلك كانت محاولة الباحثة يائسة على مستوى الجهود المبذولة في الحصول على البيانات المالية المطلوبة من قبل المؤسسات التعليمية الأهلية مباشرة ، إذ إنّ جميع مؤسسات التعليم العالي الأهلي في العراق غير مستعدة للإفصاح عن بياناتها المالية لأسباب تتعلق بعدم وجود بنية قانونية تلزم هذه المؤسسات بالإفصاح أو محاولة الوصول إلى الحسابات الختامية لهذه المؤسسات في الدوائر الضريبية ، فواجهت صعوبة كبيرة ، إلى جانب ذلك فقد كانت هناك محاولات كبيرة للوصول إلى البيانات المالية للمؤسسات التعليم الأهلي في العراق ممن خلال جهاز الإشراف والتقويم العلمي المذكورة في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إلاّ أن الدائرة المذكورة لا توفر قاعدة بيانات تذكر حول النشاط الاستثماري لهذه المؤسسات ، لذلك سيعتمد على الدراسات الخاصة من قبل بعض طلبة

الدراسات العليا في الجامعات العراقية حول النشاط الاقتصادي للتعليم العالي الأهلي في العراق ، وهي دراسات على الرغم من جديتها إلاّ أنها لم توفر المعطيات الكافية المطلوبة لأغراض دراسة قرار الاستثمار الخاص في العراق .

إنّ توقعات العائد الاستثماري في التعليم الأهلي في العراق يعتمد في الدرجة الأساس على الكلفة المتوقعة السنوية للطالب وهو قياس ربما يكون معقداً في تقديره على وجه الدقة لما تتعرض له الخدمة التعليمية من متطلبات متغيرة ترتبط بعدم وجود مؤشرات سوقية ثابتة.

حاولت الباحثة بالاعتماد على البيانات التي توفرت بدراسة (حسناء ناصر إبراهيم)[*] ، وهي ربما الدراسة الوحيدة التي وفرت بيانات مالية عن النشاط الاستثماري لكلية بغداد للعلوم الاقتصادية مقارنة بالبيانات المالية لكلية الإدارة والاقتصاد في جامعة بغداد ، والتي تم اعتمادها كنموذج مقارن في هذه الدراسة ، إذ أظهرت هذه البيانات قياس كلفة الطالب السنوية في كلية بغداد للعلوم الاقتصادية للمدة ٢٠٠٦–٢٠٠٩ :

جدول (١١) كلفة الطالب السنوية وكلفة الطالب الخريج الإجمالية والفعلية في كلية كلية بغداد للعلوم الاقتصادية للمدة ٢٠٠٦–٢٠٠٩ بالدينار العراقي

السنوات	التكاليف الكلية	عدد الطلبة المسجلين	عدد الطلبة المتخرجين	كلفة الطالب السنوية	المدة المقررة للدراسة	كلفة الطالب الخريج الإجمالية	كلفة الطالب الخريج الفعلية
٢٠٠٦	١٦٥٥٩٨١٦٩٧	٢١٣٦	٤٥٣	٧٧٥٢٧٢	٤	٣١٠١٠٨٨	٣٦٥٥٥٨٩
٢٠٠٧	١٢٦٠٢٩٨١٢٥	١٧٩٨	٢٨٦	٧٠٠٩٤٤	٤	٢٨٠٣٧٧٦	٤٤٠٦٦٣٧
٢٠٠٨	١٣٣٥٥٥٢١٥٦	١٨١٦	٤٩٢	٧٣٥٤٣٦	٤	٢٩٤١٧٤٤	٢٧١٤٥٣٧
٢٠٠٩	٢٠٣٢٣٣٧٢٠٠	١٨٣٨	٤٤٨	١١٠٥٧٣٣	٤	٤٤٢٢٩٣٢	٤٥٣٦٤٦٧
المجموع	٦٢٨٤١٦٩١٧٨	٧٥٨٨	١٦٧٩	٣٣١٧٣٨٥	٤	١٣٢٦٩٥٤٠	١٥٣١٣٢٤٠

[*]حسناء ناصر إبراهيم : قياس عدل العائد الاقتصادي للتعليم الجامعي لكليات محتارة في العراق ، أطروحة دكتوراه ، جامعة بغداد ، كلية الإدارة والاقتصاد ، ٢٠١١ ، غير منشورة .

جدول (١٢) كلفة الطالب السنوية وكلفة الطالب الخريج الإجمالية والفعلية في كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة بغداد للمدة ٢٠٠٦–٢٠٠٩ بالدينار العراقي

السنوات	التكاليف الكلية	عدد الطلبة المسجلين	عدد الطلبة المتخرجين	كلفة الطالب السنوية	المدة المقررة للدراسة	كلفة الطالب الخريج الإجمالية	كلفة الطالب الخريج الفعلية
٢٠٠٦	٣٦٤٦٤٣٢١٧٥	٣٨٦١	٦٩٤	٩٤٤٤٢٦	٤	٣٧٧٧٧٠٤	٥٢٥٤٢٢٥
٢٠٠٧	٤٤٠٧٦٩٧٢٤٠	٤١١٠	٧٩٧	١٠٧٢٤٣٢	٤	٤٢٨٩٧٢٨	٥٥٣٠٣٦٠
٢٠٠٨	٨٨٥٦٠١٩٦٣٧	٤٦٢٧	٧٣٣	١٩١٣٩٨٧	٤	٧٦٥٥٩٤٨	١٢٠٨١٨٨٢
٢٠٠٩	٩٤٩٧١٩٥٠٩٨	٤٠٢٥	٥٥٢	٢٣٥٩٥٥١	٤	٩٤٣٨٠٤	١٧٢٠٥٠٦٣
المجموع	٢٦٤٠٧٣٤٤١٥٠	١٦٦٢٣	٢٧٧٦	٦٢٩٠٣٩٦	٤	٢٥١٦١٥٨٤	٤٠٠٧١٥٣٠

في كلا الجدولين :

- تم احتساب كلفة الطالب السنوية بموجب قسمة التكاليف الكلية بالأسعار الجارية على عدد الطلبة المسجلين .
- تم احتساب كلفة الطالب الخريج الإجمالية بموجب (كلفة الطالب السنوية × مدة الدراسة في الكلية) .
- تم احتساب كلفة الطالب الخريج الفعلية بقسمة التكاليف الكلية على عدد الطلبة الخريجين .

جدول (١٣) قياس الكلفة الاقتصادية السنوية للطالب الجامعي في كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة بغداد للمدة ٢٠٠٦ – ٢٠٠٩ بالدور الأمريكي

السنوات	كلفة الطالب السنوية	كلفة الفرصة البديلة للطالب السنوية	الكلفة الاقتصادية للطالب الواحد	الطلبة المسجلين	الكلفة الاقتصادية للطلاب سنوياً
٢٠٠٦	٦٤٠	٢٩٤٧	٣٥٨٧	٣٨٦١	١٣٨٤٩٤٠٧
٢٠٠٧	٨٤٦	٣٥٠١	٤٣٤٧	٤١١٠	١٧٨٦٦١٧٠
٢٠٠٨	١٥٩١	٣٧٦٣	٥٣٥٤	٤٦٢٧	٢٤٧٧٢٩٥٨
٢٠٠٩	١٩٩٦	٣٩٠٦	٥٩٠٢	٤٠٢٥	٢٣٧٥٥٥٥٠
المجموع	٥٠٧٣	١٤١١٧	١٩١٩٠	١٦٦٢٣	٨٠٢٤٤٠٨٥

جدول (١٤) قياس الكلفة الاقتصادية السنوية للطالب الجامعي في كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة للمدة ٢٠٠٦ – ٢٠٠٩ بالدور الأمريكي

السنوات	كلفة الطالب السنوية	كلفة الفرصة البديلة للطالب السنوية	الكلفة الاقتصادية للطالب الواحد	الطلبة المسجلين	الكلفة الاقتصادية للطلاب سنوياً

٢٠٠٦	٥٢٥	١٦٢٣	٢١٤٨	٢١٣٦	٤٥٨٨١٢٨
٢٠٠٧	٥٥٣	٢٢٩٤	٢٨٤٧	١٧٩٨	٥١١٨٩٠٦
٢٠٠٨	٦١١	٢٨٤٢	٣٤٥٣	١٨١٦	٦٢٧٠٦٤٧
٢٠٠٩	٩٣٥	٣٣٢٧	٤٢٦٢	١٨٣٨	٧٨٣٣٥٥٦
المجموع	٢٦٢٤	١٠٠٨٦	١٢٧١٠	٧٥٨٨	٢٣٨١١٢٣٨

في كلا الجدولين :

- الكلفة الاقتصادية للطالب = كلفة الطالب السنوية + كلفة الفرصة البديلة للطالب .
- الكلفة الاقتصادية للطلاب سنوياً = الكلفة الاقتصادية للطالب الواحد × عدد الطلبة المسجلين خلال السنة .

إنّ البيانات التي أظهرتها الدراسة تشير إلى أنّ معدل التكاليف المباشرة في كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة بغداد هي ٩٨٪ والتكاليف غير المباشرة ١,٧٪ من إجمالي التكاليف خلال مدة الدراسة ، بينما في كلية بغداد للعلوم الاقتصادية فإنّها تمثل نسبة أقل بالمقارنة مع التعليم العالي الحكومي في كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة بغداد ، إذ شكلت التكاليف المباشرة نسبة (٨٥٪) والتكاليف غير المباشرة١٥٪. من إجمالي التكاليف خلال المدة نفسها مما يشير إلى أنّ التعليم الأهلي (كلية بغداد أنموذجاً) هو أقل كلفة من التعليم الحكومي (كلية الإدارة والاقتصاد أنموذجاً) ، ويرجع السبب في الفرق بين التكاليف في الكليتين إلى الطريقة التي يتم بها توزيع النفقات التعليمية .

كما بينت الدراسة عند إجرائها مقارنة بين الكلفة الاقتصادية السنوية للطالب في كلية الإدارة والاقتصاد والكلفة الاقتصادية السنوية للطالب الجامعي في كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ارتفاع تكاليف الطالب في كلية الإدارة والاقتصاد ، ويعود هذا الارتفاع إلى أنّ التكاليف الاجتماعية التي تتحملها الدولة هي أكثر من تكاليف الطالب في القطاع الخاص ، أي أن التكاليف تمثل الأعباء المالية التي يقع العبء الأكبر من تكاليف الطالب الجامعي في القطاع العام على عاتق الدولة وذلك لأسباب اجتماعية وسياسية .

المبحث الثاني

الاستثمار الخاص في التعليم العالي في العراق رؤية مستقبلية

اولاً :أهمية التعليم الجامعي الأهلي في العراق مقارنة مع التعليم الجامعي الحكومي

يعد التعليم العالي الأهلي في العراق واحد من أهم الحلقات المهمة في منظومة التعليم العالي ، وأحد روافد التنمية العلمية التي بدورها تعد الحاضن الأساسي لكل مشاريع التطور العلمي والثقافي .

فمنذ نهاية عقد الثمانينات والجامعات الأهلية في العراق تحقق نجاحات كبيرة في الجانب العلمي ، وكذلك من ناحية الانضباط والالتزام بقوانين التعليم ، والعلاقة مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، لكن مع مرحلة التغير نحو الديمقراطية واتساع الفرص المالية الاستثمارية ، وكذلك التنوع السياسي بدأت جامعات أهلية كثيرة تظهر ، فضلاً عن ذلك التعليم العالي الأهلي في العراق شهد تطوراً ملحوظاً ليس من حيث عدد مؤسساته فقط ، وإنما من حيث إقبال الطلبة الالتحاق به ، إذ يقبل سنوياً أكثر من (١٠٠) ألف طالب في الجامعات الحكومية ، وفي المقابل عدد لا يقل كثيراً عن هذا العدد يقبل في الجامعات الأهلية :

أوّلاً : أعداد الطلبة في التعليم الجامعي الحكومي والأهلي :

السنة الدراسية	عدد الطلبة في التعليم الجامعي	عدد الطلبة في التعليم الجامعي الحكومي	الأهمية النسبية للتعليم الجامعي الحكومي	عدد الطلبة في التعليم الجامعي الأهلي	الأهمية النسبية للتعليم الجامعي الأهلي
٢٠٠٠ـ ٢٠٠١	٢٧٧١٩٥	٢٥٤٢٥٢	٪٩١,٧	٢٢٩٤٣	٪٨,٢
٢٠٠١ _ ٢٠٠٢	٢٩٧٢٩٢	٢٧٢٩٨٢	٪٩١,٨	٢٤٣٠٧	٪٨,١
٢٠٠٢ _ ٢٠٠٣	٣٢٢٢٢٦	٢٩٨٤٥١	% ٩٢,٦	٢٣٧٧٥	% ٧,٣
٢٠٠٣ _ ٢٠٠٤	٣٥٤٩٢٢				
٢٠٠٤ _ ٢٠٠٥	٣٦٨٧٥٣	٣٤٤٠٨٩	٪٩٣,٣	٢٤٦٦٤	٪٦,٦
٢٠٠٥ _ ٢٠٠٦	٣٨٠٢٣١	٣٥٣٥٢٥	٪٩٢,٩	٢٦٧١٨٠	٪٧,٠٢
٢٠٠٦ _ ٢٠٠٧	٣٥٣١٧٣	٣٢٥٩٩٤	٪٩٢,٣	٢٧١٨٠	٪٧,٦
٢٠٠٧ _ ٢٠٠٨	٣٦٨٦٣١	٢٨٢٨١	٪٧٦,٧	٣١٢٦٧	٪٨,٥
٢٠٠٨ _ ٢٠٠٩	٣٨٢٨٧٣	٢٨٠٩٩٧	٪٧٣,٣	٤٠٧٤٩	٪١٠,٦
٢٠٠٩ _ ٢٠١٠	٤١٦٤١٤	٣٦١١٥٧	٪٨٦,٧	٥٥٢٥٧	٪١٣,٢
٢٠١٠ _ ٢٠١١	٤٧٦٣٧٧	٤٠٠٩٧٠	٪٨٤,١	٧٥٤٠٧	٪١٥,٨
٢٠١١ _ ٢٠١٢	٤٨٩٣٩٩	٣٩٧٦٧٩	٪٨١,٢	٩١٧٢٠	٪١٨,٧
٢٠١٢ _ ٢٠١٣	٥٥٤٥٨٧	٤٤٩١٦١	٪٨٠,٩	١٠٥٤٢٦	٪١٩,٠
٢٠١٣ _ ٢٠١٤	٦٢٧٠٦٢	٥٠٥١١٦	٪٨٠,٥	١٢١٩٤٠	٪١٩,٤

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للاحصاء ، احصاءات التعليم العالي .

في الجدول تم عرض البيانات التي توضح أعداد الطلبة الموجودين في التعليم العالي الجامعي بصورة عامة والتعليم الحكومي ، وكذلك الطلبة الموجودين في التعليم العالي الجامعي الأهلي ومن ثم الأهمية النسبية لكل منهما من التعليم الجامعي بصورة عامة خلا المدة (٢٠٠٠- ٢٠٠١) إلى (٢٠١٢-٢٠١٣) .

الملاحظ أنّه في الأعوام (٢٠٠٠-٢٠٠١) و (٢٠٠١-٢٠٠٢) لم تكن هنا أية زيادة ملحوظة في أعداد الطلبة ، إذا ما قورنت بالأعوام اللاحقة ، وهذا مخالف للمنطق الذي يفترض أن هناك زيادة طبيعية في أعداد الطلبة في التعليم الجامعي مع الزمن كنتيجة للنمو الطبيعي في السكان وزيادة الوعي الاجتماعي ، وكذلك الطلب المتزايد على الأيدي العاملة الماهرة والمتخصصة نتيجة للتقدم التكنولوجي والعلمي ، لكن العكس من ذلك هو الذي حدث نتيجة لما خلفه الحصار الاقتصادي من آثار سلبية تمثلت في تقليص حجم الطلب على الأيدي العاملة الماهرة والمتعلمة ، بل وحتى على الاختصاصات النادرة ، فضلاً عن هجرة العقول إلى الخارج وارتفاع تكاليف الدراسة وحاجة العوائل إلى أن تدفع أبناءها إلى العمل في سن مبكر ، ثم بدأت الأعداد تتزايد وحصلت زيادة للأعوام بعد ٢٠٠٣ حتى بلغت في العام الدراسي (٢٠٠٦- ٢٠٠٧) (٣٥١٧٣) ، لكن هذه الزيادة كانت متواضعة ، والسبب يعود إلى أحداث عام ٢٠٠٣ الغزو الأمريكي للعراق وما رافقه من عدم استقرار البلاد أمنياً وسياسياً ، بعدها كانت هناك زيادة ملحوظة في أعداد الطلاب في التعليم العالي ، فقد بلغت في العام الدراسي (٢٠١٣-٢٠١٤) (٦٢٧٠٦٢) . أما بالنسبة لتعليم الجامعي الأهلي فقد كان في العام الدراسي (٢٠٠٠-٢٠٠١)(٢٧٧١٩٥) طالباً، ويلاحظ من الجدول أن هناك اتجاهاً صعودياً في أعداد الطلبة الموجودين في التعليم الجامعي الأهلي على الرغم من وجود تذبذب في أعداد الطلبة في بعض السنوات مثلاً (٢٠٠٣) ، إذ تمكنت الكليات الأهلية من استيعاب أكثر من (٤٠) ألف طالب خلال العام الدراسي (٢٠١٣-٢٠١٤) إذ كان عدد الطلبة (١٢١٩٤٦) طالباً في هذا العام الدراسي ، وعلى الرغم من هذه الزيادة لا يزال التعليم الجامعي الأهلي ضعيفاً .

ثانياً : الأهمية النسبية للتعليم الجامعي الحكومي والأهلي :

لا يزال التعليم الجامعي الأهلي في العراق وعلى الرغم من الأعداد المتزايدة سنوياً يشكل نسبة متواضعة جداً ، فكما هو واضح في الجدول بلغت نسبة مساهمة التعليم الجامعي الأهلي في العام الدراسي (٢٠٠٠-٢٠٠١) (٨,٢٪) من مجموع التعليم الجامعي في العراق ، واستمرت هذه النسبة نفسها في العام اللاحق ٢٠٠١-٢٠٠٢ (٨,١٪) ، ثم انخفضت هذه النسبة إلى (٧,٣٪) في العام الدراسي (٢٠٠٢- ٢٠٠٣) ،واستمرت بالانخفاض حتى بلغت في العام الدراسي (٢٠٠٤-٢٠٠٥) (٦,٦٪) نتيجة لأوضاع الراهنة خلال تلك المدة ، بعد ذلك عادت هذه النسبة إلى الزيادة من جديد حتى بلغت في العام الدراسي ٢٠١٣-٢٠١٤ (١٩,٤٪) ، إلاّ أنّه على الرغم من ذلك فإنها تمثل نسبة متواضعة حداً مقارنة مع التعليم الجامعي الحكومي لأسباب عديدة أهمها أن الاستثمار في التعليم يعتبر من الاستثمارات البطيئة في سرعة دوران راس المال ، فضلاً عن احتياجها لراس مال كبير أيضاً **(مي حمودي ، مصدر سابق :٨٥)**.

وهناك إحصائية أخرى تشير إلى المقارنة بين خريجي الجامعات الحكومية مع الجامعات والكليات الأهلية يمكن منها الاستدلال على الأهمية النسبية للتعليم الأهلي في العراق .

جدول (١٥) أعداد الطلبة الخريجين في التعليم الجامعي الحكومي والأهلي في العراق

السنة الدراسية	عدد الطلبة المتخرجين في التعليم الجامعي الحكومي	عدد الطلبة المتخرجين من التعليم الجامعي الأهلي	نسبة خريجي التعليم الجامعي الأهلي إلى التعليم الحكومي %
٢٠٠٢ _ ٢٠٠٣	٤٢٧٩٠	٤٢٥٢	٩,٩٪
٢٠٠٣ _ ٢٠٠٤	٤٤٥٤٠	٤٩٨٤	١١,٢٪
٢٠٠٤ _ ٢٠٠٥	٤٦٩١١	٤٩٠١٠	١٠,٤٪
٢٠٠٥ _ ٢٠٠٦	٤٩٤٠٨	٤٤٩٣	٩,٠٩٪
٢٠٠٦ _ ٢٠٠٧	٥٤٦٧٤	٥١١٢	٩,٣٪
٢٠٠٧ _ ٢٠٠٨	٤٥١٤٥	٣٩١٧	٨,٦٪
٢٠٠٨ _ ٢٠٠٩	٤٨٤٦٨	٥٢٦٨	١٠,٨٪

السنة الدراسية	عدد الطلبة المتخرجين في التعليم الجامعي الحكومي	عدد الطلبة المتخرجين من التعليم الجامعي الأهلي	نسبة خريجي التعليم الجامعي الأهلي إلى التعليم الحكومي %
٢٠٠٩ _ ٢٠١٠	٤٨٠٨٦	٥٥٧٨	٪١١,٨
٢٠١٠ _ ٢٠١١	٥٩٣٦٩	٩٦٤١	٪١٦,٢
٢٠١١ _ ٢٠١٢	٥٦٤٢٤	١٣٦٧٣	٪٢٤,٢
٢٠١٢ _ ٢٠١٣	٦١٠٧٩	١٦٢٧٦	%٢٦,٦

المصدر / وزارة التخطيط والجهاز المركزي للإحصاء، إحصائيات التعليم العالي ، سنوات مختلفة .

يشير الجدول إلى خريجي الجامعات الحكومية والجامعات الأهلية ، ويتضح من خلال البيانات تذبذب أعداد الخريجين بين الارتفاع والانخفاض منذ العام الدراسي (٢٠٠٢-٢٠٠٣) وحتى العام الدراسي (٢٠٠٧- ٢٠٠٨) ، فبعد أن كانت نسبة خريجي الجامعات الحكومية إلى الجامعات الأهلية (٩,٩%) في العام الدراسي (٢٠٠٢- ٢٠٠٣) انخفضت إلى (٨,٦%) في العام الدراسي (٢٠٠٧ - ٢٠٠٨) ، إلاّ أنّه ما ينبغي ملاحظته هو الزيادة الملحوظة في نسبة خريجي الجامعات الأهلية إلى الجامعات الحكومية بعد العام الدراسي (٢٠٠٧- ٢٠٠٨) ، إذ بلغت مساهمة الجامعات الأهلية (٢٦,٩%) في العام الدراسي (٢٠١٢-٢٠١٣) بعد أن كانت٨,٦(%) ، مما يشير بوضوح إلى الأهمية النسبية للتعليم الجامعي الأهلي مقارنة مع التعليم الجامعي الحكومي .

من المعروف أنّ التعليم الجامعي الأهلي وزيادة إقبال الطلبة على التعليم الأهلي يرتبط بالمقدرة والإمكانية المادية على دفع الأقساط السنوية المترتبة عليهم ، لذلك فقد تشكل الإمكانية المادية عائقاً أمامهم للدخول إلى الكليات الأهلية وإكمال دراستهم .

ويمكن من خلال الإحصائية التالية معرفة أثر متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي على التعليم الجامعات الأهلي .

السنة	متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي / دينار	أعداد الطلبة في التعليم الجامعي الأهلي
٢٠٠٠	١٩٣٦١٧٤	٢٢٩٤٣
٢٠٠١	١٤٨٠١٣١	٢٤٣٠٧
٢٠٠٢	١٣٥٦٤٥٣	٢٣٧٧٥
٢٠٠٣	٩٧٦٧٩٤	-
٢٠٠٤	١٥٤٠١٩٠	٢٤٦٦٤
٢٠٠٥	٢٠٣٠٥٤٧	٢٦٧٠٦
٢٠٠٦	٢٩٢٦٣٣٩	٢٧١٨٠

السنة	متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي / دينار	أعداد الطلبة في التعليم الجامعي الأهلي
٢٠٠٧	٣٣٧٢٤٣٣	٣١٢٦٧
٢٠٠٨	٤٨٢٨٣٤٨,٩	٤٠٧٤٩
٢٠١٢	٦٥٧٨٩٣٠,٦	١٠٥٤٢٦

يتضح من خلال الجدول أنّ أعداد الطلبة في العام ٢٠٠٠ (٢٢٩٤٣) طالباً عندما كان متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي (١٩٣٦١٧٤) دينار عراقي ، في العام التالي ارتفع أعداد الطلبة إلى (٢٤٣٠٧) طالباً على الرغم من انخفاض متوسط الفرد إلى (١٤٨٠١٣١) دينار عراقي ، لكن مع استمرار انخفاض متوسط نصيب الفرد للعام التالي أيضاً انخفضت أعداد الطلبة لتصبح (٢٣٧٧٥) طالباً، لكن بدأت أعداد الطلبة بالارتفاع بعد ٢٠٠٣ ، أي مع بداية العام ٢٠٠٤ أصبح عدد الطلبة (٢٤٦٦٤) طالباً، وذلك على أثر التحسن في نصيب الفرد من الدخل القومي ، ومع استمرار التحسن استمر معه الارتفاع في أعداد الطلبة في التعليم الجامعي الحكومي حتى وصل إلى(١٠٥٤٢٦) طالباً عندما كان متوسط نصيب الفرد (٦٥٧٨٩٣٠,٦) دينار عراقي عام ٢٠١٢ .

وهكذا فقد انعكس التفاوت أو التذبذب في القدرة الدخلية أي متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي للعائلة العراقية على أعداد الطلاب في الكليات الأهلية .

ثالثاً: الاستثمار الخاص في التعليم العالي رؤية مستقبلية:

منذ نهاية عقد السبعينيات ومستوى التعليم العالي في العراق يوصف بأنه من أفضل النظم التعليمة مقارنة مع جامعات المنطقة ، عندما كان هناك ست جامعات فقط هي (بغداد ، والمستنصرية ، والتكنولوجية ، والموصل و والبصرة ، والسليمانية) ، ولكن الأوضاع السياسية العامة كانت تحمل في طياتها نذير شؤم تجسد في سياسيات التبعيث والتضييق على الحريات الأكاديمية وتحويل مؤسسات التعليم العالي إلى بؤر للدعاية السياسية للحزب الحاكم ، فضلاً عن سنوات من الحروب العبثية التي أقدم عليها النظام وسنوات الحصار والتجويع التي أوقعت هذه المؤسسات في شلل كامل عن أداء وظيفتها في خدمة المجتمع وبدت ملامح التدهور في هذا النظام مع تردي الأوضاع الاقتصادية والمعيشية العامة .

ففي هذا العصر الذي لا يعترف إلاّ بالأقوياء ، والأقوياء هم من يمتلكون ناصية العلم والتكنولوجيا والبحث العلمي تأتي أهمية إصلاح التعليم العالي باعتباره الأداة الإستراتيجية التي يعتمد عليها في تقدم المجتمعات ، وحل مشاكلها الحاضرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ووضع مستقبلها ، وهذا ما نجده واضحاً عند تتبعنا تاريخ النهضات الاقتصادية للدول المتقدمة ، إذ نجدها ترجع من قريب أو بعيد إلى عوامل التربية والتعليم والتأهيل ، وإلى النظم التعليمية المتطورة ، وإلى التعليم العالي بشكل خاص .

ففي الوقت الذي يشهد فيه التعليم العالي الخاص نمواً ملحوظاً في العديد من دول العالم خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين ، إذ احتلت مؤسسات القطاع الخاص نسبة لا تقل عن ٥٠٪ من إجمالي مؤسسات التعليم العالي في بعض الدول المتقدمة والنامية ، و العراق لا يمكن أن يكون بمعزل عن هذا النمو ، فالدستور العراقي بعد نيسان ٢٠٠٣ ركز على قضية هامة وهي دور القطاع الخاص في القيام بإصلاح الاقتصاد العراقي بشكل عام ، وإصلاح قطاع التعليم بشكل خاص ، إنّ هذه القضية هي على درجة هامة فيما يتعلق بتوجهات الاستثمار ، وذلك من وجوه عدة (**د.ميثم لعيبي إسماعيل** ، ٢٠٠٣، www.Madarik.net) :

أ. إدخال مصطلح جديد (الإصلاح الاقتصادي) ، وهو واحد من تلك المفاهيم الجديدة في الدول الغربية من خلال منظماته المعروفة مثل صندوق النقد الدولي وغيرها ، وهو من تلك المفاهيم ذات العلاقة باقتصاد السوق المعتمد على القطاع الخاص .

ب. تكفل الدولة إصلاح الاقتصاد العراقي على وفق أسس اقتصادية حديثة ، وبما يضمن استثمار كامل موارده وتنويع مصادره وتشجيع القطاع الخاص وتنميته .

ت. ثمة فقرتان جديدتان هما إضافة نوعية في مجال الملكية والاستثمار واحدة تتعلق بالتعليم (التعليم الخاص والأهلي مكفول وينظم بقانون) ، والأخرى في مجال الصحة ، وكلاهما تدلان على معنى واحد هو إتاحة الفرصة بشكل أكبر للقطاع الخاص .

وإذا كانت فكرة خصخصة التعليم الجامعي الحكومي تقوم على إصلاح التعليم الجامعي وتقديم الحلول لمشكلاته من جهة ، ومشكلات المجتمع التي تعمل فيه من جهة اخرى ، لابد أن نتطرق إلى مسوغات إصلاح التعليم العالي .

إنّ مسوغات إصلاح نظام التعليم العالي في العراق كثيرة إلاّ أنّه يمكن أن نذكر مجموعة منها :

١. ابتعاد العراق ولفترة طويلة عن الثورة المعرفية والمعلوماتية بفعل سياسات أنظمة الحكم السابقة وظروف الحروب التي مر بها مما جعله يعيش بمعزل عن هذه

الثورة المعرفية ، الامر الذي فرض مجموعة من التحديات الناتجة عن السرعة الفائقة في إنتاج المعرفة وتطبيقها في نواحي الحياة المختلفة .

٢.الزيادة المطردة في دور العلم والمعرفة في البيئة الدولية المعاصرة وتأثيرها على مجريات العلاقات الدولية الذي ارتبط بظاهرة العولمة واختفاء حواجز السيادة التقليدية ،وهيمنة ثورة المعلومات ، في الوقت نفسه انفتاح العراق على هذه البيئة الدولية في ظل اقتصاديات السوق الحر . إنّ تأثير هذا الانفتاح يختلف باختلاف النوايا والتوجهات ، ففي دولة تعاني من الفساد يكون الانفتاح فرصة لمضاعفة سرقة المال العام ونهبه .

٣.إنّ عصر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وثورة المعرفة تحتاج إلى تعليم يؤدي إلى تطوير وتنمية قدرات الأفراد على قاعدة التعليم المستمر مدى الحياة ، وبالتالي فإنّ على التعليم العالي أن ينتقل بالمجتمع من الصناعات التقليدية إلى الصناعات الحديثة ، ومن العمالة العضلية إلى العمالة العقلية والتقنية ، ومن المركزية إلى اللامركزية ، ومن النمطية إلى التمييز ، ومن الخيار الواحد إلى خيارات متعددة ، والعراق اليوم بأمس الحاجة لهذه الانتقالية في هيكلته بعد حرمان طويل الأمد من المعرفة وحسن استخدامها .

٤. إنّ متطلبات التنمية الاقتصادية والثقافية الشاملة في مجتمع يتجه نحو الديمقراطية يتطلب إعادة النظر جذرياً في نظام التعليم العالي بمختلف عناصره والأخذ بإستراتيجية واضحة تستند إلى أفضل ما أفرزته تجارب البلدان المتطورة .

٥. ضعف الإنفاق على التعليم العالي والبحث العلمي باعتباره دعامة أساسية لإعادة بناء بنيته التحتية وإقامة المشاريع البحثية والتعليمية المتقدمة .

على الرغم من نمو القطاع الخاص نمواً مطرداً ومتسارعاً ومساهم بشكل فاعل في العملية التربوية ،الا ان هناك الكثير من يشكك في ان التعليم العالي الخاص ليست لديه اهداف تربوية اي ان ربحية فقط وليس له اهمية في بناء المجتمع والتنمية ،الان ان التعليم العالي الخاص يحظى باهتمام المسؤولين نظراً لدوره الهام والحقيقي في البناء التعليمي من خلال تعاظم دو القطاع الخاص واهمية مشاركته في العملية التنموية.

الا ان عدداً من الاكاديميين اجمع على ان فكرة دخول القطاع الخاص في مجال الاستثمار في التعليم العالي جاءت نتيجة الطلب الاجتماعي المتزايد على الالتحاق بالجامعات، وعدم قدرة الجامعات الحكومية على استيعاب الاعداد المتزايدة من خريجي الثانوية العامة الراغبين بالالتحاق بالتعليم العالي الذي يقبل سنوياً اكثر من (١٠٠)الف طالب في الجامعات الحكومية ، وان الامر لا يتعلق بعدم المقدرة على الايفاء بمتطلبات السوق بل ينبع من سياسة المشاركة الفعالة للقطاع الخاص في قطاع التعليم العالي بما ينعكس ايجابياً على خطط التنمية .

وان الجامعات الخاصة تساهم في دعم الاقتصاد الوطني بعدة طرق، أهمها تشغيل اعداد كبيرة من العاملين سواء من الاكاديميين او الاداريين واذا اضفنا الى ذلك كلفة الدراسة المرتفعة في الخارج وارتفاع معدل النمو السكاني ادركنا ضرورة تأسيس المزيد من الجامعات بدل التوجه الى الخارج، وان اكبر تحدٍ يواجه القائمين على تأسيس الجامعات الخاصة هو التوافق والمواءمة بين تحقيق الربح المادي وتوفير تعليم جامعي متميز يلبي احتياجات المجتمع ويواكب مستجدات العصر ومتطلباته، آن تحقيق هذا الشرط كفيل بزيادة الطلب على الالتحاق بهذه الجامعات دون غيرها، فضلا عن توفير العناصر الكفيلة بنجاح العملية التعليمية من تأهيل لأعضاء هيئة التدريس وكفاءتهم وتوفير المكتبات والمراجع ووسائل الاتصالات العالمية بمصدر المعلومات وغير ذلك من وسائل واحتياجات.

أن دخول القطاع الخاص في أطار منظم ونوعي مراقب هو الفرصة التي يجب إن تشجعها الحكومة. وانه يجب ان ينظر الى الربح في اي مؤسسة خاصة كمسألة مشروعة وضرورية للاستمرار، فلا يمكن لأي مؤسسة خاصة ان تستمر وتتوسع وترتقي كمياً ونوعياً دون تحقيق أرباح معقولة ومقبولة تساعدها على الاستمرار والاستثمار في متطلبات التوسع المستقبلي، ولكن هناك فرق كبير بين الربح الذي تقتضيه طبيعة خدمة راس المال المستثمر بين التجارة في مرفق العلم دون الاهتمام بنوعية التعليم والضوابط التعليمية .(**نادر فرجاني، الأنترنت**)من قبل القطاع الخاص نظراً للفائدة الكبيرة التي يأتي بها من خلال تحسين نوعية التعليم العالي وتعزيز فرص الحصول على فرص عمل بعد التخرج.

وأنه مهما امكن للدولة من توفير مؤسسات التعليم العالي الحكومية ،ومهما كانت سعة استيعاب هذه المؤسسات فأن الأعداد المتزايدة من خريجي الثانوية عدم أمكانية الاستيعاب ظاهرة شبه عالمية ،فقد كانت تقديرات تقرير حديث لليونسكو إن الطلب العالمي على التعليم العالي سوف يتزايد من (٩٧)مليون طالب الى (٢٦٢)مليون طالب عام ٢٠٢٥،كما اشار التقرير نفسه الى ان جانباً غير قليل من هذه الزيادة سوف يتم استيعابها من خلال مؤسسات التعليم العالي الخاصة .(**محيا زيتون ،٢٠٠٥:١٤٤**)لذلك فان التوجه العالمي صار ينحو نحو تحريك القطاع الخاص للقيام بدور في العملية التعليمية في ظل السياسات العالمية بجعل القطاع الخاص المحرك الاساسي للاقتصاد القومي ولعملية الاستثمار.

وبالعمل على دعوة القطاع الخاص للاستثمار في التعليم العالي وذلك بأنشاء كليات وجامعات خاصة ،والى تقديم الدعم والتسهيلات اللازمة لذلك ،وهنا يجب ان يكون التعاون جلياً بين الحكومة والقطاع الخاص والمواطنين لوضع السياسات والوسائل وتنفيذها بهدف الاستفادة القصوى من مخرجات الثانوية العامة بتأهيلهم تأهيلاً عالياً متجاوباً مع احتياجات السوق النوعية والكمية ، ولكي يتحقق فيما بعد التوظيف الذي تدعو اليه عملية التنمية ،فأن وضع خطة لتوفير المهن يتطلب من هذه المؤسسات أن توجه جهوداً اساسية ووثابة للبحث العلمي الجاد الهادف الى مواجهة المشاكل المعاصرة في المجتمع لأن أهداف التعليم العالي أسمى من قصرها على الوقوف مع مرحلة الثانوية العامة ولكي تتمكن المؤسسات الحكومية من تخفيف حالة اضطراب الاسرة وقلقها على ابنائها الذين قد لا يتوفر لهم فرصة التعليم العالي الذي يوفر لهم فرصاً اعلى للعمل ،فالثانوية العامة لم تعد تقنع المؤسسات المعاصرة لاجتذاب مؤهليها للعمل في عصر تتزايد فيه الحاجة الى الكوادر المؤهلة فنياً وتقنياً.(**وفاء مطالقة ،الانترنت**).

وبما أن مقاصد التعليم العالي مركزة في ثلاثة أشياء هي نشر المعرفة واجراء البحوث وخدمة المجتمع، وعليه ينبغي التركيز على وضع ثمرات العلم في خدمة المؤسسات الانتاجية وقطاعات المجتمع.

بشكل عام فأن العلاقة بين القطاع الخاص ومؤسسات التعليم العالي علاقة قوية اذ لا غنى لأحدهما عن الأخر .

فلقطاع الخاص يحتاج الى أمكانيات المؤسسات التعليمية لتزويده بالموارد البشرية المدربة والكفوءة ،ومؤسسات التعليم العالي بحاجة الى فهم حاجات هذه القطاعات بصورة اكبر لتتمكن من تحقيق الاهداف المنوطة بتلك القطاعات والمواءمة بين المقتضى الاكاديمي (العلم من اجل العلم)والمقتضى الذرائعي(العلم لخدمة اهداف تجارية وصناعية مرئية)....

وانطلاقا من مفهوم ان القرن العشرون هو قرن الشهادات فأن القرن الحادي والعشرين هو قرن الكفاءات فقد أصبحت الشركات والمؤسسات تعطي قدراً أكبر من الاهتمام للكفاءات والخبرة لدى منتسبيها ،وعليه فأن الممارسة والمهارة والخبرة العلمية تعد اليوم أساساً لتقييم العاملين.

هذه العقلية المتغيرة والمتطورة التي يفكر بها القطاع الخاص هي التي حتمتها في الواقع ظروف ومتغيرات السوق والعولمة والتنافس والحاجة الى البقاء،(**مصطفى المعمري، أنترنت**) فللقطاع الخاص نظرته في قضية مخرجات التعليم وحاجة السوق من الايدي العاملة المعاصرة ،ومن إن مناهج التعليم لا تلبي احتياجات السوق من الأيدي العاملة.

وعليه فأن وزارة التعليم لا تستطيع وحدها تحقيق معادلة ربط التعليم العالي بسوق العمل ،فلابد من إشراك كافة شرائح المجتمع في العملية ،كما لابد من التعاون وتنسيق الجهود في إعداد الاجيال لمختلف الادوار والاعمال التي تتطلبها عملية التنمية، ولابد من تغيير مناهج وبرامج التعليم العالي، والتركيز على تكنولوجيا المعلومات كأساس، بحيث تتماشى مع المتغيرات العالمية والثورة التكنولوجية التي نواجهها في القرن الحادي والعشرين، وتتلاءم مع احتياجات سوق العمل من المهن والتخصصات العلمية المختلفة.

-الاعتبارات الاقتصادية للاستثمار الخاص في التعليم العالي في العراق

يقوم الانفاق الخاص على التعليم العالي في العراق على جملة من الافتراضات التي ترتبط باحتمالات زيادة حجم رؤوس الأموال المستثمرة في التعليم الخاص:

أولاً: خفض الأنفاق الحكومي لمؤسسات التعليم العالي.

تخفيض نسبة المخصص من الموازنة للتعليم العالي إزاء تطور ما يخصص له من رؤوس الأموال الخاصة ،وفي هذا الصدد يقل أثر المزاحمة المالية ،ويرجح هذا الاعتبار في اطار التنبؤ باحتمالات زيادة توجيه حزمة من ادوات السياسة المالية لتشجيع الاستثمار الخاص في التعليم العالي، ومن اهمها:

١-انشاء مناطق فراغات ضريبية وخاصة في الانفاق الاجنبي على تأسيس الجامعات في أطار الاختصاصات النادرة ،وفي هذا الصدد يفترض إن تخفض نسبة ما يخصص من الموازنة من(٢,٦٪)عام ٢٠١٢ الى (١,٥٪)وذلك يحقق وفورات مالية يمكن توظيفها في مجالات ذات عوائد اقتصادية .

٢-وجود نظام مصرفي يساعد القطاع الخاص على توفير العقود بكلفة مناسبة ،إن النظام المصرفي في العراق تهيمن عليه المصارف الحكومية حيث أن نسبة ٩٠٪ من الايداعات موجودة ضمن القطاع المصرفي الحكومي وان هذه المصارف بشكلها الحالي عاجزة عن تلبية ابسط الممارسات المصرفية الامر الذي يتطلب اعادة هيكلتها بما ينسجم مع النشاطات السائدة في العالم.(وزارة المالية العراقية ،٢٠٠٦:١١)

ثانياً-زيادة الكفاءة الاقتصادية لمؤسسات التعليم العالي

تبين ميزانية التعليم العالي في العراق ،ان اغلب مؤسساته غير كفوءة بمعنى ان إيراداتها لا تغطي كلف انتاجها وذلك يرجع الى ان اغلب مؤسساته تكون مدعومة من قبل الدولة من منظور مسؤولية الدولة تجاه الفرد في تقديم خدمة التعليم، وان الميزانية الحكومية لديها القدرة على ذلك.

اي انه هناك حاجة لرفع كفاءة مخرجات التعليم العالي كما ذكرت ذلك وزارة التخطيط والتعاون الانمائي في خطة التنمية الوطنية ٢٠١٧-٢٠١٣بقولها ضعف الكفاءة الداخلية والخارجية ،نتيجة للارتفاع النسبي في معدلات التسرب والرسوب اضافة الى الضعف النسبي في مستوى الخريجين مما يشير الى خلالاً هيكلياً في مخرجاته بصورة تجعلها غير متواءمة مع احتياجات سوق العمل (خطة التنمية الوطنية (٢٠١٧-٢٠١٣):٢٠١٣:١٨)،في اغلب الاحيان فأن زيادة توجيه حجم

الاستثمارات الخاصة لقطاع التعليم العالي سيكون وسيلة لرفع كفاءة وتحسين اداء هذا القطاع من خلال:-

-ادخال تخصيصات اكاديمية حديثة واساليب تعليم غير تقليدية في مستوى التعليم العالي.

-يمكن توجيه استثمارات القطاع الخاص في عدة مجالات تخدم العملية التعليمية كتأمين الاجهزة التعليمية وأنشاء المباني، وتقديم الحوافز التشجيعية ،طباعة النشرات التربوية ...الخ.

ثالثاً: تمويل التعليم العالي.

يقصد بتمويل التعليم العالي هو مجموع الموارد المالية المخصصة للتعليم العالي من الموازنة العامة للدولة ،او من بعض المصادر الاخرى مثل الهيئات او التبرعات او الرسوم الطلابية او المعونات المحلية والخارجية وادارتها بفاعلية بهدف تحقيق الاهداف المرسومة للتعليم العالي خلال فترة زمنية معينة .**(طارق عبد الرؤف،٢٠٠٦:٥).**

تتطلب مؤسسات التعليم العالي في اي مكان في العالم موارد مالية عالية حتى تحقق اهدافها بكفاءة واقتدار ،وهذه المتطلبات المالية تتزايد سنة بعد اخرى ،نتيجة لازدياد اعداد الطلبة الملتحقين بالتعليم العالي والذي يرجع الى النمو السريع في اعداد السكان، ويعتبر توفير الموارد المالية اللازمة لذلك مشكلة بسبب ضخامة الاستثمارات المالية التي يتطلبها التعليم العالي ،ففي العراق زادت نسبة عدد الطلبة الملتحقين بالتعليم العالي عام ٢٠٠٩ الى ١٤٪ ومن المرجح ان تزداد هذه النسبة خلال الاعوام اللاحقة نتيجة للنمو السكاني فقد ازداد عدد السكان من (٣٤٢٠٧,٢)الف نسمة عام ٢٠١٢ ليصل الى (٣٥٠٩٥,٨)عام ٢٠١٣.

وهذه الزيادة السكانية لابد ان يقابلها توسع في مؤسسات التعليم العالي، الأمر الذي يستدعي البحث عن وسائل جديدة لتمويل التعليم العالي، إذ تؤكد الدراسات والمؤتمرات صعوبة استمرار التوسع في التمويل الحكومي غير المحدود لمؤسسات التعليم العالي، خصوصاً في ظل التغيرات التي جعلت من مشاركة المجتمع لجميع مؤسساته بما فيها القطاع الخاص امراً مهماً ومقبولاً، فلا يمكن تجاهل مسؤولية

القطاع الخاص وامكاناته المادية ،اذ اوضحت الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم العالي(٢٠٢٠-٢٠١١) زيادة نسبة مساهمة القطاع الخاص في توفي فرص التعليم العالي لتكون بما لا يقل عن ٢٠٪،اذ بالإمكان تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مجالات البحث العلمي والتطوير بأجراء تخفيض كبير عن الرسوم والتعريفات الجمركية والضرائب على الانشطة والتجهيزات التي تصل اتصالاً مباشراً بالبحث والتطوير ،اذ ان نسب الانفاق على البحث العلمي لا تمثل سوى ٠,٢٪ و٠,٣٪ من الناتج المحلي الاجمالي خلال السنوات ٢٠٠٧-٢٠٠٤ وهي تعتبر نسب قليلة جداً مقارنة بحاجة المجتمع العراقي الى دعم وتعزيز ثقافة البحث العلمي.

رابعاً: تطوير نوعية القوى العاملة العراقية .

أن تطوير نوعي القوى العاملة العراقية متعلق بتخصص الطلبة المتخرجين من التعليم العالي، اذ يتركز الطلبة المقبولين في الجامعات والمعاهد في التخصصات الانسانية والادبية والادارية والاقتصادية بنسبة تقترب من ٧٠٪ ولا يلتحقون بالتخصصات العلمية والهندسية الا نحو ٣٠٪ فقط مما يعني ان ٣٠٪ من الطلبة اللذين درسوا في الفرع العلمي سيلتحقون بتخصص انساني او ادبي في الجامعات، وهذا الامر يشكل تحدياً اساسياً يحتاج الى معالجة جذرية ،حيث ان هناك دلائل على ان سوق العمل العراقي يحتاج الى مهن هندسية وفنية أكثر من احتياجه الى الانسانيات (الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم العالي ،٢٠١٢:٢٧)،وهنا يأتي دور القطاع الخاص من خلال توظيف رؤوس الاموال المستثمرة في التعليم الخاص في التخصصات التي يحتاجها سوق العمل العراقي، إذ انه ووفقاً لاستراتيجية تطوير القطاع الخاص ٢٠٣٠-٢٠١٤(استراتيجية تطوير القطاع الخاص ،٢٠١٤:١١)،ومن المتوقع ان يحقق القطاع الخاص نمواً متواضعاً ليسهم في عام ٢٠١٧ بنحو ٣٥٪ من الناتج المحلي الاجمالي مقارنة ب٣٠,٥٪ عام ٢٠١٢ ويوفر فرص عمل لنحو ٣٠٪ من القوى العاملة مقارنة ب٢٥٪ عام ٢٠٠٨ نتيجة للتوسعات المستقبلية للاستثمار ،وان ينخفض معدل البطالة من ١١٪ عام ٢٠١١ الى ٦٪ المعدل الذي تستهدفه خطة التنمية الوطنية ٢٠١٧-٢٠١٣.

أما المشكلات التي يمكن أن تساهم الخصخصة التعليم العالي في العراق في حلها هي : البطالة ، وهدر الموارد البشرية وهجرة الأموال للخارج ، وتوفير النفقات التعليمية المصروفة في الخارج. وعليه تعد فكرة الاستثمار في قطاع التعليم الخاص بصورة عامة وخصخصة التعليم الجامعي الحكومي بصورة خاصة ، الخطوة الأولى لتهيئة القطاع الخاص ليقوم بدوره في تصحيح العملية التعليمية في العراق .

تبنى فكرة خصخصة التعليم الجامعي الحكومي على سد الفجوة بين مؤسسات التعليم الجامعي الحكومي ، واحتياجات السوق ،إذ أن مؤسسات التعليم الجامعي الحكومي لا تستطيع بمفردها أن تحقق هذه الغاية على المدى القريب ، وعليه فإنها تتجه في سياستها التعليمية إلى البحث عن شريك يؤمن لها هذا المسعى والتوجه ، ويقصد بالشريك إما صاحب مال أو مؤسسة أو شركة مالية ، تكون على استعداد للعمل على تقديم تعليم جامعي (مختلف ونوعي) يستقرئ الواقع التعليمي القائم ، ويطرح الحلول لمشكلاته. وذلك يكون من خلال مواكبته للتطورات الحديثة في المناهج التعليمية على وفق الضوابط والمحددات ، فضلاً عن المردود الإيجابي في المدى البعيد والمتوسط **(د.نبيل عبد الرضا ، العدد : ٣٦٧٦)** ، لذلك نجد أنّ راس المال الخاص – القطاع الخاص – دخل حقل التعليم الجامعي بثقل بعد أن كان متردداً ومتشككاً في جدوى الاستثمار في هذا المجال لسنوات طويلة ، فأصبح يساهم بحدود (١٥ %) من إجمالي نشاط التعليم ، فانتشرت الجامعات الخاصة والكليات الأهلية في شتى أنحاء العراق، إذ إنّه وضمن البعد الاقتصادي ، يعد الاستثمار في التعليم العالي إضافة مهمة وحيوية لتراكم رأس المال الوطني ، جاء هذا الاستثمار في وقت كان الاقتصاد بأمس الحاجة إلى من يحرك عجلته ويدعم نموه ، كما يعد من الاستثمارات المستخدمة للعمال بكثافة لا يخفى على أحد الأعداد الكثيرة من العاملين الأكاديميين والإداريين الذين التحقوا بهذه الجامعات الناشئة، فكانت بداية هذه الجامعات قد تزامن مع تعمق مشكلة البطالة في الاقتصاد العراقي ووجود الآلاف من العاطلين عن العمل ، فجاء تأسيسها ليخفف من حدة المشكلة إلى حد ما .

كذلك تأسيس هذه الجامعات يعمل على تطوير نوعية القوى العاملة العراقية ويعمق الاهتمام بين الجامعات العراقية الرسمية والخاصة ، بالتخصيص والبحث العلمي الراقي كأن تقوم كل جامعة بإنشاء مركز متخصص في شؤون الحياة ، مثلاً مراكز للدراسات المائية أو للموارد البشرية أو للبيئية أو لحقوق الإنسان ، فضلاً عن دورها في إصلاح الخلل في هيكل التجارة الخارجية ، وخصوصاً في هيكل الحساب الجاري ، إذ بالإمكان النظر إليها كمؤسسات إحلالية ، أي أنها تعمل على إحلال المنتج الوطني مكان المستورد وإيقاف عملية تحويل ملايين الدورات سنوياً إلى الخارج لتمويل تعليم العراقيين هناك .

بذلك يتضح أنّ خصخصة التعليم الجامعي الحكومي سيكون خارطة طريق جديدة نحو تعليم مختلف ونوعي يقوم على الاستثمار في الإنسان في ظل محدودية الموارد ، ومعدل نمو سكاني مرتفع .

مزايا التعليم العالي الأهلي في العراق :

أصبح إنشاء الكليات الأهلية أحد الوسائل لنشر التعليم العالي وتوسيعه في المجتمع العراقي في إطار استراتيجية التربية والتعليم العالي في توسيع التعليم ، ويتم تشجيع هذا النوع من التعليم على الصعيد الحكومي استناداً إلى فلسفة تنطلق من مبدأ التكامل بين التعليم الرسمي والتعليم الأهلي واعتبار الأخير أحد الروافد المتممة أو المكملة للتعليم الجامعي الحكومي .

ويمكن إيجاز أهم مزايا التعليم العالي الأهلي في العراق :

١. اتساع فرص التعليم العالي لجميع طالبيه في التخصصات العلمية التي يرغبون فيها دون إن تتحمل الدولة إي أعباء مالية .
٢. يعتبر التعليم العالي الأهلي نظام تعليمي رديف ومنافس قوي للتعليم الرسمي يمكن أن يساهم بتطوير التعليم العالي .
٣. يعطي التعليم الأهلي حرية اكبر باختيار الكليات والتخصصات العلمية طبقاً لرغبات الطلبة المتقدمين للدراسة في الجامعات الأهلية في ضوء احتياجات السوق ، أي ارتباط هذا النمط من التعليم ارتباطاً حقيقياً بحاجة المجتمع .

٤. يواكب التعليم العالي الأهلي حركة تطور العلوم الحديثة ويعمل على إدخالها إلى البلد لهدف تحسين فرص منافستها للجامعات الرسمية ، وجذب الطلبة الموهوبين والمتفوقين دراسياً إليها .

٥. الجامعات الأهلية بإمكانها إن تكون مراكز علمية للجودة والتميز العلمي كما هو الحال في العديد من بلدان العالم المتقدم ، إذ ما أحسن الأشراف عليها وتم تأمين مصادر تمويلها بصورة جيدة .

٦. عمل الجامعة الأهلية على وفق معايير الجدوى العلمية التربوية والاقتصادية يؤمن استقرارها وقدرتها على المنافسة مع الجامعات الأخرى حكومية كانت أم غير حكومية .

٧. الجامعة الأهلية لها بحرية أكبر في تصريف شؤونها العلمية والإدارية مقارنة بالجامعات الحكومية .

٨. لا تعاني الجامعات الأهلية عادة من مشكلة البطالة المقنعة ، إذ إنها تعتمد في الغالب هياكل إدارية مرنة تؤمن كفاءة أداء عالية بجميع منتسبيها ، وبخلافه تتخذ جميع الإجراءات اللازمة بحق الأفراد الذين لا يرتقي أداؤهم إلى المستوى المطلوب من الناحية العلمية أو الإدارية .

٩. يتحمل التعليم الأهلي مسؤوليات واسعة في مجال عدم تكرار العيوب والنواقص التي يعاني منها التعليم الرسمي والبحث العلمي باستمرار عما هو جديد ومتطور سواء كان ذلك على الصعيد المناهج الدراسية ، أم الاستعداد لتلبية احتياجات المجتمع وسوق العمل .

١٠. وأخيراً فإنّ وجود الجامعات الأهلية سوف يحد من هجرة الكفاءات والأدمغة المحلية بسبب التوسع في سوق العمل وازدياد فرص العمل مع ما يرافق ذلك من تحسين للوضع الاقتصادي لأعضاء هيأة التدريس **(المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ٢٠٠٠ : ٢٥٩)** .

وبناءاً على ذلك فإنّ نشوء الجامعات الأهلية وتوسعها في العراق هو من حيث المبدأ أمر مطلوب ومرغوب بالقدر الذي يسد النقص في ما يوفره التعليم الحكومي ، لكن هذا النشوء وذلك التوسع يجب أن يخضع لمعايير محددة ، فيكون للدولة

سياستها الواضحة في الحجم الذي تحتاجه من هذه الجامعات ، ومدى مساهمتها في البناء الوطني والتطويري ، خصوصاً في ظل التوجه العالمي نحو تحريك القطاع الخاص للقيام بدوره في العملية التعليمة ، وجعله المحرك الأساسي للاقتصاد القومي ، ولعملية الاستثمار ، ويتجلى ذلك بدعوة القطاع الخاص للاستثمار في هذا المجال بإنشاء كليات وجامعات خاصة ، وتقديم الدعم والتسهيلات اللازمة لذلك ، فضلاً عن التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص والمواطنين لوضع السياسات والوسائل وتنفيذها بهدف الاستفادة القصوى من مخرجات الثانوية العامة بتأهيلها تأهيلاً عالياً متجاوباً مع احتياجات السوق من إذ النوعية والكمية ، ولكي يتحقق فيما بعد التوظيف الذي تدعو إليه عملية التنمية **(د.أحمد تقي و هدى الدعمي، :٧٦)** .

الاستنتاجات والتوصيات

أوّلاً : الاستنتاجات :

استنتجت الباحثة من خلال دراسة معطيات ومؤشرات سياسات التعليم العالي ، وكذلك البحث في فرص الاستثمار الخاص في قطاع التعليم كأحد أهم القطاعات الاستثمارية ما يلي :

١. إنّ البعد الاجتماعي والثقافي لا يزال متلازمة مهمة في سياسات وأهداف التعليم العالي في العراق منذ نشأته ، وربما يرتبط ذلك بالفلسفة العامة للتعليم التي اعتمدتها الحكومات العراقية المتعاقبة والمرتبطة بمتطلبات وأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية .
٢. لم تلتزم سياسات التعليم العالي في العراق لحقبة زمنية طويلة تحت تأثير البعد الاجتماعي لسياستها الاقتصادية أن تدعو القطاع الخاص أن يكون شريكها في نظام التعليم العالي ، فإلى مدة ليست بعيدة لم

يتوافر في العراق قوانين كافية تسمح للاستثمار الخاص في التعليم العالي .

٣. لم تسمح التشريعات العراقية في مجال السياسات التعليمية ومنها التعليم العالي للقطاع الخاص والأفراد المشاركة في تحديد سياسات التعليم العالي بقدر ما كانت السياسات التعليمية ذات نسق فوقي تقررها الحكومة في أدق تفاصيلها ، وبالتالي تمارس الحكومة دوراً فسرياً وفوقياً في إدارة التعليم العالي الرسمي والأهلي في العراق دون أن تذهب إلى المشاركة في تحديد التصورات والبرامج الخاصة بالتعليم العالي مع الأفراد والمستثمرين في محال التعليم .

٤. كانت الحكومة العراقية وما زالت لا توفر للقطاع الخاص الفرص والدعم الحقيقي لتحفيز الاستثمار الخاص في مجال التعليم العالي، بل على العكس تمارس الحكومة إدارة الاستثمار الخاص بطريقة لا تتفق مع رؤى وفلسفة واقعية لحد الآن ، فمعظم ما يتم تصحيحه من سياسات تعليمية في هذا المجال لا يتعدى كونه قراراً حكومياً بيروقراطياً لا يستند إلى فلسفة تعليمية واضحة .

٥. استنتجت الباحثة أنّ الجهات الإحصائية مثل الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات في وزارة التخطيط ، وكذلك وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، لم تولي أهمية تذكر إلى توفير البيانات الإحصائية الخاصة بمؤشرات التعليم العالي الأهلي ، وإن توفرت بيانات إحصائية في هذا المجال فهي بيانات غير رسمية ولا تتسم بالدقة المطلوبة .

٦. استنتجت الباحثة ضعف واضح في الاستثمار الأجنبي في مجال التعليم العالي وما متاح منه هو فقط بعض الاستثمارات الأجنبية في مجال التعليم الخاص بمنطقة كردستان العراق .

٧. إنّ معدل العائد على مستوى التعليم الخاص لا يتبع نمطاً مستقراً نسبياً ، وإن النتائج التي يتم ملاحظتها في هذا المجال تغاير التوقعات النظرية والمعايير الدولية ، ولعل السبب في ذلك يرجع إلى صعوبة القياس والمقارنة لما يشهده العراق من تحولات سريعة .

ثانياً : التوصيات :

توصي الدراسة بما يلي :

١. النظر بجدية إلى تعديل سياسات التعليم العالي في العراق باتجاه دعم مشاركة الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي في البرامج الأكاديمية للتعليم العالي في العراق .
٢. إعداد التشريعات التي تستند إلى رؤية حقيقية في دعم الاستثمار الخاص في مجال التعليم العالي في العراق .
٣. تعديل الفلسفة العامة التي يستند إليها التعليم العالي في العراق من فلسفة قائمة على تأكيد المناهج الثقافية والاجتماعية للتعليم العالي إلى

فلسفة تستند إلى وجود تعليم يراعى فيه تخليق قدرات بشرية تؤمّن متطلبات أسواق العمل المتغيرة على مستوى النوع والكم .

٤. النظر في الإنفاق إلى التعليم العالي وفقاً لمتطلبات الإنتاجية واعتماد الفرصة البديلة في سياسات الإنفاق العام على التعليم العالي .

٥. دعم سياسات تشجيع الاستثمار الخاص في التعليم العالي والتخلي عن منهج فوقي للتعامل مع الاستثمارات الخاصة في التعليم العالي ، وعليه يجب أن يكون الاستثمار الخاص جزءاً فاعلاً من تنفيذ السياسات التعليمية وجعله شريكاً حقيقياً فيها .

٦. تعديل وتكييف النظام التعليمي العالي في العراق بما يتفق مع إتاحة أفضل للجمهور من الاستفادة من فرص التعليم العالي الأهلي في العراق ، ونقصد بتعديل النظام هو منح التعليم الأهلي الصلاحيات الكافية للوصول إلى أهدافه في تحقيق الأرباح المقبولة والمشاركة في التنمية .

٧. ضرورة مساهمة الحكومة في توفير الدعم الملائم لمساعدة الطلبة للاندماج في التعليم الأهلي مثل المشاركة في دعم رسوم الدراسة .

٨. دعم بيئة مصرفية ائتمانية مناسبة لتشجيع الطلبة للاندماج في فرص التعليم الأهلي في العراق .

٩. دعم فرص الاستثمار الأجنبي وبما يتفق مع المتطلبات الثقافية والاجتماعية لسياسات التعليم العالي في العراق .

١٠. تشجيع تجارب الجامعات الدولية في مجال الاستثمارات الخاصة بالتعليم العالي في العراق .

١١. إقرار تشريع لبنية مؤسسية خاصة للإشراف على تشجيع الاستثمار الخاص في التعليم العالي في العراق ، وليس كما هو الواقع الحالي ، إذ

إن نشاط هذه المهمة بمستوى إداري بسيط يشرف على التعليم العالي الأهلي والمتمثل بجهاز الأشراف والتقويم العلمي في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي .

المصادر والمراجع .

أوّلاً : المصادر العربية والمترجمة :

١. **إبراهيم مراد الدعمة** ، التنمية البشرية والنمو الاقتصادي ، دار الفكر للشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان ، ٢٠٠٢ م .

٢. **إبراهيم ناصر** ، أسس التربية ، دار عمان للنشر والتوزيع،عمان ، ١٩٨٩ م .

٣. **أحمد الرفاعي ، وبهجت العزيزي** ، دراسات في تمويل التعليم والتنمية البشرية ، مكتبة النهضة ، القاهرة ، ٢٠٠٦م .

٤. **أحمد زكريا صيام** ، مبادئ الاستثمار ، دار المناهج ، عمان ، الأردن ، ١٩٩٧م

٥. **أديب قاسم شندي** ، الاقتصاد العراقي إلى أين ؟ ، دار المواهب للطباعة ، بغداد ، ط١ ، ٢٠١١ م .

٦. **أنطوان رحمة** ، اقتصاديات التعليم ، مطبعة جامعة دمشق ، دمشق ، ١٩٨٥م

٧. **أوسيلفان وآخرون** ، الاقتصاد الكلي (المبادئ الأساسية والتطبيقات والأدوات) ، دار صائغ العالمية ، بيروت ، ط١ ، ٢٠١٤م .

٨. **بسام مصطفى العمري** ، تمويل التعليم العالي واقتصادياته ، نظرة معاصرة ، ط١ ، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن ، ٢٠١٤م

٩. **جمال أسد مزعل** ، الاعتبارات الاقتصادية في التعليم ، ١٩٨٥م .
١٠. **جمال أسد مزعل** ، نظام التعليم في العراق ، جامعة الموصل ، الموصل، ١٩٩٥م.
١١. **جمال داود سلمان**، اقتصاد المعرفة ،دار اليازوردي للنشر والتوزيع، عمان،٢٠٠٩:١٨٤.
١٢. **جمال علي الدهشان** ، قراءات في اقتصاديات التعليم ، ٢٠٠٣م .
١٣. **جيمس جوارتيني** ، ترجمة : عبد الفتاح عبد الرحمن ، الاقتصاد الكلي (الاختيار العام والخاص) ، دار المريخ، الرياض، المملكة العربية السعودية ، ١٩٨٨م .
١٤. **حامد العربي الحضيري**، تقييم الاستثمارات،دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٠م .
١٥. **حامد عمار** ، في اقتصاديات التعلم ، دار المعرفة ، القاهرة ، ط٢ ، ١٩٨٦م.
١٦. **حسام علي داود** ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان ، ط١ ، ٢٠١٠م .
١٧. **حمدي الحناوي**، راس المال البشري، مركز الاسكندرية للكتاب، القاهرة ،٢٠٠٦.
١٨. **د. جاسم كاظم العيساوي**، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات تحليل نظري وتطبيقي، دار المناهج للنشر والتوزيع،٢٠١١.
١٩. **د. مدحت القريشي**، اقتصاديات العمل، دار وائل للنشر ،عمان،ط١,٢٠٠٧.
٢٠. **دريد كامل آل شبيب**،الاستثمار والتحليل الاستثماري،اليازوردي و الأردن ، ٢٠٠٩م .
٢١. **رياض بدري ستراك**، تخطيط التعليم واقتصادياته، دار إثراء للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨م.
٢٢. **سامي خليل** ، النظريات والسياسات النقدية والمالية، دار كاظمة، الكويت ، ١٩٨٢م.
٢٣. **شبل بدران** ، سياسات التعليم في الوطن العربي ، دار المعرفة الجامعية ، الأسكندرية ، ١٩٩٣ م.
٢٤. **صقر أحمد صقر**،النظرية الاقتصادية الكلية ،دار غريب ، الكويت ، ط٢، م ١٩٩٣.

٢٥. **طـلال كـداوي** ، تقييم القرارات الاستثمارية،دار اليازوردي، عمان ، الأردن ، ٢٠٠٨ م.
٢٦. **عبـــد الجليـــل الزوبعـــي**،التعلـيم العـالي فـي العـراق اتجاهـات نمـوه ومشكلاته،بغداد،١٩٦٨م.
٢٧. **عبد الغني النوري** ، اتجاهات جديدة في اقتصاد التعليم في البلاد العربية ، دار الثقافة ، الدوحة ، ١٩٨٨ م.
٢٨. **عبد الله المالكي** ، تدابير تشجيع استثمار رؤوس الأموال العربية في المشاريع الصناعة والسياحية والعمرانية الأردنية ، عمان ، ط١، ١٩٩٤م .
٢٩. **عبد الله بو بطانة** ، تفعيل التعاون بين التعليم العالي ، وقطاع الأعمال ، مكتب التربية العربي لدول الخليج ، الرياض ، ٢٠٠١م .
٣٠. **عبد الله زاهي الرشدان**، في اقتصاديات التعليم، ط٢،دار وائل للنشر، عمان ،٢٠٠١م .
٣١. **عبد الله زاهي الرشدان**،في اقتصاديات التعليم، ط١،دار وائل للنشر ، عمان ،٢٠٠٨م.
٣٢. عبد الله عبد الدايم، التخطيط التربوي،دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٧٧م .
٣٣. **عبد المنعم السيد علي** ، مدخل في علم الاقتصاد ،(مبادئ الاقتصاد الكلي) ، الجزء الثاني ، كلية الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، ١٩٨٤م
٣٤. **عدنان داود العذاري**، هدى زوير الدعمي، الاقتصاد المعرفي وانعكاساته على التنمية البشرية، دار جرير للنشر والتوزيع ،عمان،ط١,٢٠١٠.
٣٥. **العطواني..واخرون**، النظام التربوي والعلمي في العراق (ثنائية التبعيث والعسكرة) ، ط١،دار الكتاب العربي ، بغداد ، ٢٠١٣م .
٣٦. **فـاروق عبـده فليـه** اقتصاديات التعليم، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،٢٠٠٣م.
٣٧. **فليح حسن خلف**، اقتصاد المعرفة ،عالم الكتب الحديثة ،عمان ،ط،٢٠٠٧.
٣٨. **فليح حسن خلف**، الاقتصاد الكلي ، عالم الكتاب الحديث ، ، إربد ، الأردن ، ٢٠٠٧م.

٣٩. **قاسم تركي عواد** ، النظام القانوني للتعليم العالي في العراق الحكومي والأهلي ، ط١،دار الكتب والوثائق ، بغداد ، ٢٠٠٩م .
٤٠. **كاظم جاسم العيساوي ، ومحمود حسين الوادي** ، الاقتصاد الكلي ،تحليل نظري وتطبيقي ، دار المستقبل ، عمان ، الأردن ، ط١، ٢٠٠٦م .
٤١. **مايكل أبدجمان** ، الاقتصاد الكلي (النظرية والسياسة) ، ترجمة : محمد إبراهيم منصور ، دار المريخ للنشر و الرياض ، السعودية ، ١٩٩٩م.
٤٢. **محمد حسين العجمي** ، الإدارة والتخطيط التربوي ، النظرية والتطبيق ، ط٣، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٣م.
٤٣. **محمد مطر** ، إدارة الاستثمارات ، (الإطار النظري والتطبيقات العامة) ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، ١٩٩٩م .
٤٤. **محمد منير مرسي** ،التعليم العام في البلاد العربية،ط٢،عالم الكتاب، مصر ، ١٩٧٤م .
٤٥. **محي محمد مسعد** ، الاستثمار والأزمة المالية العالمية (دراسة تحليلية ومقارنة وتطبيقية) ، المكتب الجامعي الحديث ، ٢٠١٠م.
٤٦. **محيا زيتون** ، التعليم في الوطن العربي في ظل العولمة وثقافة السوق ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٥م.
٤٧. **مصدق جميل الحبيب** ، التعليم والتنمية الاقتصادية ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام ، دار الرشيد للنشر ، العراق ، ١٩٨١.
٤٨. **منذر عبد السلام** ، دراسات في اقتصاديات التربية ، دار الطليعة ، بيروت ،١٩.
٤٩. **مؤيد عبد الرحمن الدوري**، إدارة الاستثمار والمحافظ الاستثمارية ، دار إثراء للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ،ط١، ٢٠١٠م .

ثانياً : الدراسات والبحوث العربية :

١. **إبراهيم خليل العلاف** ، التعليم العالي الأهلي في العراق ، التاريخ ، الواقع ، المستقبل ، الحوار المتمدن ، WWW.AHEWAR.ORG.
٢. **احمد باهض تقي**، وهدى زوير الدعمي ،الاستثمار في التعليم مدخل لدعم عملية التنمية الشاملة المستدامة مع اشارة خاصة للعراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ،مجلد٢،٢٠٠٧.

٣. **حـاتم فـارس الطعـان** ، الاسـتثمار أهدافـه ودوافعـه ، مجلـة كليـة بغـداد للعلـوم الاقتصادية الجامعة ، العدد٢٤.
٤. **د. عادل مجيد العادلي**، مساهمة التعليم في عملية الانماء الاقتصادي في البلدان العربية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد(٣٥)،٢٠١٣.
٥. **داخل حسن جريو** ، التعليم العالي في العراق وبعض متطلبات الاصلاح ، مجلة المجمع العلمي العراقي ، المجلد ٥١ ، العدد ١ ، ٢٠٠٤م.
٦. **داود عبـد الجبـار أحمـد** ، دراسة وتحليل أثر مستوى الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في حجم الاستثمار في التعليم العالي في العراق للمدة من (١٩٩٥– ٢٠٠٩) ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، جامعة بغداد ، ٢٠١٢م
٧. **سالم عبد الحسن رسن ،ومحمد مدلول علي** ، الاستثمار في التعليم أداة تمكين الموارد المالية والاقتصادية ، المجلد ١٥، العدد ٤ ، ٢٠١٣ م.
٨. **سامية سعيد يناغو** ، رؤية مستقبلية للجامعات الخاصة في مصر ، مجلة التربية المعاصرة ، العدد ٣١ ، ١٩٩٤م.
٩. **سليمان عربيات** ، استراتيجية التعليم العالي في ظل العولمة ، الجامعة الأردنية ، المجلة الثقافية ، عمان الأردن .
١٠. **سمير الشيخ علي** ، الجامعات الخاصة في الدول العربية والمشكلات التعليم العالي الرسمية ، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المجلد ٢٧ ،العدد ٥٤
١١. **شبل بدران** ، الجامعة الأهلية وديمقراطية التعليم ، مجلة التربية المعاصرة ، مركز الكتاب للنشر ، العدد ٢٢ ، ١٩٩٢م
١٢. **عادل عبد العظيم** ، اقتصاديات الاستثمار ، النظريات والمحددات ، مجلة جسر التنمية ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، العدد ٦٧.
١٣. **عبد الإلـه يوسف الخشاب ، ومجذاب بدر العناد** ، تمويل التعليم في الوطن العربي وسبل تعزيزه ، مجلة دراسات اقتصادية ، بغداد ، ٢٠٠٠ م.
١٤. **عبد الله محمد المالكي** ، اقتصاديات التعليم (نظرية الاستثمار في رأس المال البشري) ، مجلة المعلم ، السعودية ، ٢٠٠٥م.
١٥. **عـدنان وديـع، اقتصـاديات التعلـيم، المعهـد العربـي للتخطـيط، الكويـت، العدد٢٢،٢٠٠٧.**

١٦. **عزيزة المانع** ، هل تلبي الخصخصة احتياجات ؟ الاتجاهات حول خصخصة التعليم العام في المملكة العربية السعودية، مجلة جامعة دمشق ، المجلد ١٩ ، العدد الثاني ، ٢٠١٣ .
١٧. **غربي صباح**، الاستثمار في التعليم ونظرياته، مجلة كلية الاداب للعلوم الانسانية والاجتماعية ،العددان الثاني والثالث،٢٠٠٨.
١٨. فتحي عشيبة ،الجامعة المنتجة كأحد بدائل خصخصة التعليم الجامعي، جامعة السلطان قابوس، عمان، اكتوبر ,٢٠٠٠،٦١.
١٩. **كنعان نواف** ، اتجاهات محكمة العدل العليا في الرقابة على القرارات الإدارية ، مجلة دراسات ، الجامعة الأردنية ، علوم الشريعة والقانون ، العدد الأول ، ٢٠٠٠م .
٢٠. **مارتن كارنوي** ، التعليم والتنمية الاقتصادية ، ترجمة د. وليد سيفو جار الله ، مجلة النفط والتنمية ، العدد ٢ ، آذار – نيسان ، ١٩٨٤
٢١. **محمد طاقة** ، مسارات التعليم العالي الأهلي في العراق للسنوات الخمس المقبلة (٢٠١٠– ٢٠١٥) ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد ٢٥ ، ٢٠١٠م.
٢٢. **محمد طاقة، محمود نور ، وحسين عجلان** ، الاستثمار العربي وأثره على الاقتصاد الأردني ٠دراسة تحليلية) ، مجلة كلية بغداد للعلوم الافتصادية الجامعة ، العدد١٧، ٢٠٠٨م .
٢٣. محمد علي السيدية ، محمد عمر باطويح، تطوير مصادر التمويل للتعليم الجامعي وتنويعها، مجلة اتحاد الجامعات العربية ،العدد٣،يوليو ٢٠٠٠،٤٤١.
٢٤. **محمد علي السيدية ، ومحمد عمر باطويح** ، تطوير مصادر التمويل للتعليم الجامعي وتنويعها ، مجلة اتحاد الجامعات العربية ، العدد ٣، يوليو ٢٠٠٠م.
٢٥. **مصطفى المعمري**، التعليم والتدريب أفضل استثمار عماني يجب ان يوجه في اعداد الانسان، ورقة عمل، غرفة تجارة وصناعة عمان، اويال، عمان، من الانترنت.
٢٦. **مي حمودي عبد الله** ، أهمية التعليم الجامعي الأهلي في العراق للمدة من (١٩٩٨ /١٩٨٩–٢٠٠٦ /٢٠٠٧) ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد ٢٨ ، ٢٠١١م.

٢٧. **ميثم لعيبي إسماعيل** ، توجهات الاستثمار في الاقتصاد العراقي بعد نيسان ٢٠٠٣ ، www.mararik.net.
٢٨. **نادر فرجاني**، رفعة العرب في صلاح الحكم في البلدان العربية ،مركز المشكاة، مصر ،فبراير،٢٠٠٠على موقع الانترنتhttp:\\www.almishkat.org
٢٩. **هالة عبد القادر صبري** ، جودة التعليم العالي ومعايير الاعتماد الأكاديمي (تجربة التعليم الجامعي الخاص في الأردن) ، المحلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي ، المجلد الثاني ، العدد ٤ ، ٢٠٠٩م .
٣٠. **وائل قاسم راشد** ، دور مؤشرات التعليم الاقتصادي في النهوض بالتعليم التربوي في البصرة ، مجلة العلوم الاقتصادية ،المجلد الثامن ، العدد ٢٩ ، ٢٠١٢م .
٣١. **وفاء مطالقة** ،التعليم العالي في الاردن انجازات وطموحات،ميدل ايست اونلاين ،على موقع الانترنتhttp:\\www.middle-east-online.com

ثالثاً : الرسائل والأطاريح :

١. **احمد ابراهيم مهدي الزرفي، قياس اثر الانفاق على التعليم في النمو الاقتصادي في العراق للمدة**(١٩٨٥-٢٠١١)،كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، غير منشورة،٢٠١١.
٢. **إدريس حسن محمد** ، الرقابة على المؤسسات الخاصة ، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد ، غير منشورة ، ٢٠٠١م.
٣. **جمال عزيز فرحان العاني** ، دور التعليم في تنمية الموارد البشرية ، وإثره في النمو الاقتصادي في العراق و أطروحة دكتوراه ، غير منشورة ، جامعة المستنصرية ، ١٩٩٥م .
٤. **حسناء ناصر إبراهيم** ، قياس معدل العائد الاقتصادي للتعليم الجامعي للكيات مختارة في العراق ، أطروحة دكتوراه ، غير منشورة ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ٢٠١١م.
٥. **د.عقيل حميد جابر الحلو** ، الاستثمار بالمورد البشري وعلاقته بالتشغيل والبطالة في البلاد النامية (العراق حالة دراسية) ، أطروحة دكتوراه ، جامعة المستنصرية ، ٢٠٠٨م .

٦. **سهام عبد العزيز الحربي** ، خصخصة التعليم العالي الصحي في المملة العربية السعودية ، وأثره على تلبية الاحتياجات من الموارد البشرية ، رسالة ماجستير ، منشورة ، جامعة طيبة ، كلية التربية ، قسم الإدارة التربوية ، السعودية ، ١٤٣٣هـ
٧. **غدير بنت سعد الحمود** ، العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في إطار التنمية الاقتصادية ، رسالة ماجستير ، جامعة الملك سعود ، منشور ، ٢٠٠٤م .
٨. **غسان زكي كاظم** ، التنظيم القانوني للتعليم الجامعي الأهلي في العراق ، رسالة ماجستير ، جامعة بابل ، غير منشورة ، ٢٠٠١م.

رابعاً : التقارير والمنشورات الرسمية :

١. **اتحاد الجامعات العربية** ، دليل ضمان الجودة والاعتماد للجامعات العربية الأعضاء ، عمان ، الأردن ، ٢٠٠٩ م .
٢. **الدستور العراقي** لعام – ٢٠٠٥ مادة ٣٢ .
٣. **طارق عبد الرؤف عامر** ،تصور مقترح لتمويل التعليم الجامعي بالدول العربية في ضوء الاتجاهات المعاصرة (الدول المتقدمة)،بحث مقدم الى الملتقى الدولي ،يومي٢١،٢٢نوفمبر ،جامعة محمد خضر بسكرة،٢٠٠٦.
٤. **عبد الجبار عبد الله سعد** ، التعليم الجامعي في اليمن ودوره في خدمة المجتمع ، مؤتمر التعليم الأهلي كتاب الأبحاث ، جامعة الملكة أروى (صنعاء) ٢٠٠٠م.
٥. **قانون رقم (٣١)** لسنة ١٩٩٦ م المواد من ١٣–٢٣ .
٦. **منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة** ، التعليم العالي والتنمية في العراق ، الواقع ، التحديات ، الآفاق ، مكتب اليونسكو للعراق ، كانون الأول م٢٠١٣ .
٧. **منظمة التعاون والتنمية الأوروبية**،التقرير السنوي(نظرة على التعليم٢٠٠٧)،٢٠٠٨.
٨. **موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الأردنية**www.mohe.gov. jo .
٩. **نادية عبد النعيم** ، الخصخصة وأثرها في التنمية ، منظمة العمل العربية ، ٢٠١٣ ،www.alalabor.org.
١٠. **نص إعلان وزارة التعليم العالي والبحث العلمي** حول الكليات الأهلية المعترف بها ، جريدة الزمان ، ٣ شباط ، ٢٠٠٥م.

١١. **نص المادة الرابعة** من قانون إنشاء الجامعات الخاصة في مصر رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٢م .
١٢. **هالة عبد القادر صبري** ، واقع التعليم الجامعي الخاص في الأردن و بحوث وأوراق عمل مؤتمر الجامعات العربية ، التحديات والأفاق المستقبلية ، المنعقد في الرباط المغرب في ديسمبر ٢٠٠٧م.
١٣. **وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي** ، التقرير الوطني لحال التنمية البشرية في العراق ، ٢٠٠٨ م.
١٤. **وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي** ، التقرير الوطني للتنمية البشرية في العراق ، ٢٠٠٩م.
١٥. **وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي** ، التقرير الوطني للتنمية البشرية في العراق ، ٢٠١٤ (شباب العراق تحديات وفرص) ، الطبعة الأولى ، ٢٠١٤م.
١٦. **وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي العراقية** ، خطة التنمية الوطنية ٢٠١٣–٢٠١٧ ، بغداد ، كانون الثاني، ٢٠١٣.
١٧. **وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي العراقية** ، خطة التنمية الوطنية ٢٠١٠–٢٠١٤ ، بغداد ، نيسان ، ٢٠١٣.
١٨. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي،استراتيجية تطوير القطاع الخاص–٢٠١٤ ,٢٠٣٠،نيسان ٢٠١٤.
١٩. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي،اللجنة الوطنية للسياسات السكانية ،٢٠١٢.
٢٠. **وزارة التعليم العالي والبحث العلمي** ، الإستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم العالي في العراق ، المركز والإقليم للسنوات (٢٠١١– ٢٠٢٠) ، نيسان ٢٠١٢م
٢١. **وزارة التعليم العالي والبحث العلمي** ، الإستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم العالي في العراق ، بغداد ، المركز والإقليم للسنوات (٢٠١٢– ٢٠٢٢) ، كانون الأول ٢٠١٢م .
٢٢. **وزارة التعليم العالي والبحث العلمي** ، التعليم العالي والبحث العلمي وحقائق انجازات ثلاث سنوات (٢٠١٢ –٢٠١١–٢٠١٣)، دائرة الإعلام والعلاقات.
٢٣. **وزارة التعليم العالي والبحث العلمي** ، دائرة التخطيط والدراسات والمتابعة ، الإحصاء ، بغداد ، العراق .

٢٤. وزارة الماليـة العراقيـة ،الـدائرة الاقتصـادية ،الموازنـة الفيدراليـة للدولـة العراقيـة لعام٢٠٠٦،١١.

خامساً : المصادر الأجنبية :

١. Baumol, and Blinder. William. J, and alan's , Macroeconmics, ٧thEtd, The Dryden Pressrurs.
٢. George Psacharopulos and Maureen Woodhall, Education for dere - Lopment:ananalysiss of inrestmentchoies , Oxford University press ,١٩٨٥, Newyourk .U.S.A.
٣. H.Myintm,The Economic of development countries, ٣ed , Hutchinson Universities Library ,London , ١٩٦٧.
٤. J.Fitz ٨ .Beers , "Education management organization and the Privatization of public Education :across – national comparison of the USA and Britain" ٢٠٠٢.
٥. John Maynard Kaynes, The General theory of Employment and money ,Macmillan coltd,London,١٩٥١.
٦. Johnston,the financing and management of higher education.AStatus Report on World Wide Reforms.New Strategies for Financial Management in Universities;The Experience of OECD Member Countries and Latin American Countries.
٧. Julie Schaffner, Development Economics , Tutts University – Wiley ٢٠١٤.
٨. Levin , Henry M.(ed) Privatizing Education , Teacher college : Columia University ,٢٠٠١.
٩. Mankiw,N.Gregory,Macro-Economic,٤th edition,worth puldisers,Madison Avenue,NewYor,٢٠٠٠.
١٠. MENA FLAGSHIP.Report and UNESCO,٢٠٠٨.
١١. Peril and Promise : Higher Education in Developing Countries, Task force Report. The world Bank and UNESCO,٢٠٠٠.
١٢. S.BJaranson [et.al], Anew Dynamic : Private Higher Education,paper Presented at : UNESCO world conference on Higher Education , ٢٠٠٩.
١٣. Schultz Theodor,education investments and returns in: Hollis chenery (ed),Hand book of development economics , Elsevier , Nether Lands, ٢٠٠٢.

Abstract

The present study aims to identify the reality of private sector investment in higher education through the follow-up investment in the development of private higher education, the study of the experience of Iraq as a model for this investment in terms of cost and return on investment in education.

As capital income in the private sector university education weighty field, after he was hesitant and skeptical about the feasibility of investment in this field for years, and the proliferation of private universities in various parts of Iraq, it became a real incident should be seen as what it stands for educational, economic and social to the homeland importance, the experiments showed that private sector investment in higher education is a profitable investment, and effective, as it is within the economic dimension, as well as important and vital to the accumulation the national capital, and the participation of the private sector to invest in this area is an important way to benefit significantly, making the civil society institutions of the skills and potential for the development of the individual efficiency, To the benefit of it, and the community, and in line with the global trend to reduce dependence on the government side.

This assumption adopted by the study, is that the return on investment in the National Higher Education, is the best investment in public education, and other commercial and industrial investments, in terms of power efficiency and yield of outputs that Benefit exponentially on what was spent on it.

The study comes in three chapters: The first chapter deals with theoretical and conceptual private investment in higher private education (as input theoretical), came in the second quarter the development of higher education system in Iraq, came third chapter of economic analysis for National Higher Education in Iraq.

The most important findings of the study are:

١. The Iraqi government still does not provide opportunities for the private sector and real support to stimulate private investment in the field of higher education, most of what is included educational policies in this area does not exceed mortar bureaucratic decision is not based on a clear philosophy.
٢. Obvious weakness in foreign investment in the field of higher education, and what is available it is only some
٣. Return on investment in the National Higher Education is still minimal in terms sufficiently intense to the invested capital, and the rate of return does not follow the pattern of relatively stable, and perhaps the reason for this is due to the difficulty of measurement and comparison of what Iraq is witnessing rapid shifts.

The Ministry of Higher Education and Scientific Rese
University of Qadisiya
Faculty of Administration and Economics
Department of Economics

Private investment in higher education

(Iraq Case Study)

Search made by student
Esraa Hussein Nasser
To the Council of the College of Management and Economics - University of Qadisiya, which is part of the Master's in Economic Sciences certification requirements

supervision
A. Dr.. Musa Khalaf Awad

M.D ٢٠١٦ **H.D ١٤٣٧**